وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم:العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي (العلوم الاقتصادية)

تخصص : اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

تحليل أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية
دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460

من إعداد الطالب (ة):

- تومیات إكرام .

تحت إشراف :

د علام عثمان .

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عاشور عبد الحكيم	أستاذ محاضر-ب-	جامعة البويرة	رئيسا
د. علام عثمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	مشرفا
د. ذياب محمد	أستاذ محاضر –ب-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم:علوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماسترفي (اسم الشعبة)

تخصص :إقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

تحليل أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة البويرة460

من إعداد الطالب (ة)

- تموميات إكرام

تحت إشراف :

د. علام عثمان

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. عاشور عبد الحكيم	أستاذ محاضر-ب-	جامعة البويرة	رئيسا
د. علام عثمان	أستاذ تعليم العالي	جامعة البويرة	مشرفا
د. ذياب محمد	أستاذ محاضر –ب-	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في اتمام و انجاز هذا العمل فالحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات اشكر الله العلي القدير الذي أنعم علينا بنعمتي العقل و الدين القائل في محكم التنزيل.

"فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون"

- لا يسعني الا ان اتقدم بواسع الشكر و التقدير الى الأستاذ المشرف " علام عثمان " لتحمله و قراءتها و تصحيحها بكل عناية اللهم احفظه و أجعله منبرا شامخا للعلم وطلبه العلم
- كما اتقدم بالشكر و التقدير الى لجنة المناقشة و اساتذتنا الذين رافقونا في مختلف اطوار الجامعة.

واشكر ايضا كل من قدم لي توجيهات في البنك الوطني الجزائري وكالة البويرة بالخصوص المؤطرة " بن يوسف سلمى " و مدير البنك" مسيل محمد" .

الإهداء

أهدي تخرجي إليكما يامن أحمل اسمكما بكل افتخار إليكما يا قدوتي ونبراس الذي ينير دربي، إليكما يا من أعطيتموني ولا زال عطاكما بلا حدود فمهما وصفت فيكما او عبرت عن مشاعري فلن اوفي حقكم، أنتما رحمة الله لي في هذه الحياه يامن أُدين لكم بحياتي ابي الحبيب إليكِ يا بسمة حياتي وسر وجودي يامن دعائكِ سر نجاحي يا نبع الحنان وجنة الدنيا وقرة عيني ومصباح حياتي وضياؤها أمي الحبيبة إليكم يا سندي اخوتي واخواتي اليكم اخواني و عائلتي الى كل الأصدقاء والزملاء وكل من شاركني فرحتي وكل من أحبني وإليك يا من تقرأ.

مستخلص الدراسة:

إستعرضت هذه الدراسة إمكانية تطبيق الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال شبابيك الصيرفة الإسلامية، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص المتعلقة بهذا التطبيق. لخصت الدراسة إلى أن الشبابيك الإسلامية حققت نجاحات ملحوظة في البنوك التقليدية، وذلك بفضل تقديمها لخدمات تقليدية وإسلامية جنباً إلى جنب، وفقاً لأحكام النظام رقم 20-02 و18-02.

تركزت الدراسة على المنتجات التمويلية الإسلامية المتاحة عبر هذه الشبابيك، وذلك بإستخدام المنهج التحليلي. من بين البنوك التي إعتمدت هذه الشبابيك يبرز البنك الوطني الجزائري من خلال وكالة البويرة -460- التي تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات مثل المرابحة، الإستصناع، والإجارة، والسلم بأنواعه، بالإضافة إلى الحسابات التجارية والدفاتر الإسلامية.

الكلمات المفتاحية : صيرفة اسلامية ،شبابيك اسلامية ، تمويل اسلامي ، بنك وطني جزائري BNA، استصناع ، السلم ، المرابحة.

This study reviewed the possibilité of applying Islamic banking in traditional banks through Islamic banking windows, highlighting the challenges and opportunities related to this application. The study concluded that Islamic windows have achieved remarkable successes in traditional banks, thanks to their provision of traditional and Islamic services side by side, in accordance with the provisions of Regulations No. 20-02 and 18-02.

The study focused on the Islamic financing products available through these windows, using the analytical approach. Among the banks that have approved these windows, the National Bank of Algeria stands out through its Bouira agency - 460 - which offers a variety of products such as Murabaha, Istisnaa, Ijarah, and Salam of all kinds, in addition to commercial accounts and Islamic books.

Keywords: Islamic banking, Islamic windows, Islamic financing, National Bank of Algeria (BNA), Istisnaa', Salam, Murabaha.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر	I
الإهداء	II
المستخلص	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	V
فهرس الأشكال	VI
قائمة الملاحق	VII
مقدمـــة	أ-ب-ج-د
الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية	**ص03- ص21**
تمهيد الفصل	**03**
المبحث الأول: أساسيات عن البنوك الإسلامية	**04-10**
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية	04-06
المطلب الثاني: نشأة و تطور المصارف الإسلامية	07-08
المطلب الثالث: أهداف و أهمية الصيرفة الإسلامية	09-11
المبحث الثاني: مصادر و إستخدامات أموال البنوك الإسلامية	**11-14**
المطلب الأول: مصادر إستخدامات أموال البنوك الإسلامية	11-13
المطلب الثاني: الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية	14-15
المبحث الثالث: تطور البنوك الإسلامية في الجزائر	**15-19**
المطلب الأول: الإطار القانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر	15-17
المطلب الثاني: نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر	18
المطلب الثالث: معوقات و سبل نجاح البنوك الإسلامية	18-20
خلاصة الفصل الأول	**21**
الفصل الثاني: شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية	**ص22-ص47**
تمهيد الفصل	**22**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشبابيك الصيرفة الإسلامية	**23-31**
المطلب الأول: مفهوم الشباك الإسلامي	23

المطلب الثاني :أسباب نشأة الشباك الإسلامي	24
المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للشباك الإسلامي	26-24
المبحث الثاني: متطلبات و تحديات الشباك الإسلامي	**31-27**
المطلب الأول: متطلبات نجاح الشباك الإسلامي	27
المطلب الثاني: تحديات شبابيك الصيرفة الإسلامية	29-28
المطلب الثالث: ضوابط فتح شباك إسلامي	31-30
المبحث الثاني: منتجات و خدمات الشباك الإسلامي	**46-31**
المطلب الأول: أنواع الحسابات في الشباك الإسلامي	32
المطلب الثاني: أساليب التمويل القائمة على المشاركة في عائد الإستثمار	37-33
المطلب الثالث: أساليب التمويل القائمة على المشاركة في المديونية	46-38
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لأداء شباك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري بالبويرة	**ص48-ص82**
تمهيد الفصل	49
المبحث الأول: عموميات حول وكالة البنك الوطني الجزائري	54-50
المطلب الأول: نشأة و تعريف البنك الوطني الجزائري	50
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة 460	53-51
المطلب الثالث :عمليات بنك الوطني الجزائري	54
المبحث الثاني: خدمات شباك الصيرفة الاسلامية لوكالة البويرة 460.	65-55
المطلب الأول: خدمات الحسابات الإسلامية في فرع بنك الوطني الجزائري بالبويرة460	59-55
المطلب الثاني: البطاقات البنكية للشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري البويرة 460	61-60
المطلب الثالث: حسابات و عملاء الشباك الاسلامي وكالة البويرة460	65-62
المبحث الثالث: أساليب صيغ الإستثمار التمويلية لبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460	81-65
المطلب الأول: صيغة المرابحة على مستوى الشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري بويرة	74-65
المطلب الثاني: التمويل بالمرابحة على مستوى الشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري	77-75

المطلب الثالث: دراسة تمويل التجهيزات على مستوى شباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460	81-78
خلاصة الفصل	82
الخاتمـــة	**82**
قائمـــة المراجـــع	**86**
الملاحق	**91**

قوائم الجداول،

الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	ترتيب المصارف الإسلامية و تاريخ تأسيسها	08
02	نسب توزيع الارباح	57
03	البطاقات البنكية للشباك الإسلامي	61
04	حسابات التوفير الإسلامي لوكالة البويرة	62
05	حسابات الشيكات لوكالة البويرة	63
06	تمويلات المرابحة لوكالة البويرة	75
07	هيكل تمويل المشروع	79
08	الفاتورة المبدئية	80
09	الميزانية الإفتتاحية للمؤسسة	81

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة 460	53
02	حسابات التوفير	62
03	حسابات الشيكات	64
05	تمويلات المرابحة لوكالة البويرة	76

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	عرض مرابحة للعقارات	91
02	دفتر التوفير الإسلامي	93
03	بطاقة التوفير الإسلامي	94

مقدمة

الصيرفة الإسلامية هي فرع من فروع الإقتصاد الإسلامي، وهي نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا والغرر والغش والتدليس. وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً ملحوظاً في هذا المجال، حيث أصبحت الصيرفة الإسلامية تمثل جزءاً مهماً من النظام المالي العالمي.

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من النجاحات خلال السنوات الأخيرة ، وزيادة الإهتمام بالتمويل الإسلامي خاصة بعد الأزمة العالمية الأخيرة سنة 2008، الأمر الذي أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء الفروع و شبابيك الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها المصرفية التقليدية.

المصارف الإسلامية تتميز بأنها متعددة الوظائف، حيث تؤدي دور البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، وتتميز بعدم التعامل بالإئتمان، فهي ليست مقرضة أو مقترضة، ولا تتعامل بالفوائد، بل تقدم التمويل وفقًا لصيغ المشروعة على أساس تحمل المخاطرة والمشاركة في النتائج، سواء ربحًا أو خسارة. وتربطها بعملائها علاقة مشاركة ومتاجرة، ليست علاقة دائنة ومديونية، سواء كانوا أصحاب الموارد أو طالبي التمويل.

كما أن تطبيق الشريعة الإسلامية لا يمثل أي عدوان على حقوق غير المسلمين في المجتمع الإسلامي و خارجه، كما لا يعني العزلة عن المجتمع الدولي لأن القرآن الكريم يقرر بالنص الواضح وجوب التعاون.

بدأت تجربة الصيرفة الإسلامية من خلال إصدار قانون النقد والقرض وإنشاء أول بنك إسلامي وهو بنك البركة سنة 1990.

بعد ذلك تم تعزيز المنظومة التشريعية بقوانين ومراسيم أعطت دفع قوي للصيرفة الإسلامية من خلال الترخيص للبنوك التقليدية بفتح شبابيك إسلامية.

وتهدف شبابيك الصيرفة الإسلامية إلى تعزيز الوساطة المالية من خلال تمويل الأنشطة الإستثمارية و تقديم الخدمات المالية الإسلامية للعملاء الذين يرغبون في الإستثمار بما يضمن لهم الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

2. إشكالية الدراسة:

إنطلاقا من كون شبابيك الصيرفة الإسلامية تهدف إلى تعزيز الوساطة المالية من خلال تمويل الأنشطة الإستثمارية وتقديم الخدمات المالية الإسلامية للعملاء الذين يرغبون في الإستثمار بما يضمن لهم الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية. تم صياغة إشكالية الدراسة وفق ما يلي:

- **ما هو أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟**

- وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:
  - ما هي اساليب التمويل التي تستخدمها البنوك التقليدية و كيف تتعامل معها الشبابيك؟
  - ما هي الجهات الرقابية التي ترقب عمل البنوك الإسلامية و شبابيكها؟
  - ما هي التحديات التي تواجه شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية؟
  - ما هي المنتجات المقدمة من طرف شباك الصيرفة الاسلامية لبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- أساليب تمويل البنوك الإسلامية تعتمد على مبادئ الشريعة مثل المرابحة، المشاركة في الأرباح.
- الجهات الرقابية لشبابيك الصيرفة الإسلامية تختلف بحسب البلد، تكون البنوك المركزية المسؤولة عن رقابة ومراقبة شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.
- تحديات شبابيك الصيرفية الإسلامية تشمل التوافق مع المبادئ الشرعية وتجنب الأنشطة المحرمة، والتنافس مع البنوك التقليدية بنماذج تمويل مختلفة.
- المنتجات المقدمة في الشباك الصيرفة إسلامية لبنك الوطني الجزائري تتمثل في جميع الخدمات و المنتجات الإسلامية .

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود إختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- يندرج ضمن صلب تخصص إقتصاد نقدي و بنكي.
- يعد موضوع الصيرفة الإسلامية من المواضيع الهامة المطروحة على مستوى الإقتصاد الوطني.
- الميول الشخصي لدراسة الموضوع.

5. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال القيمة البحثية بالإضافة إلى القيمة العلمية التي يقدمها موضوع الشبابيك الصيرفة بإعتبارها محرك للنمو الإقتصادي، ما جعل من الصيرفة الإسلامية من المواضيع الهامة التي حظيت بإهتمام الباحثين في الوقت المعاصر بإعتبارها أداة لتمويل الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

6. أهداف الدراسة:

هدف الدراسة يتمثل في تسليط الضوء على أداء الشبابيك في المصارف الإسلامية، وتقييم المنتجات التي تقدمها هذه الشبابيك، من خلال:

- تقديم الخدمات المالية الإسلامية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- تلبية إحتياجات العملاء الذين يفضلون الإلتزام بالمبادئ الإسلامية في تعاملاتهم المالية.
- توفير بيئة مالية متوافقة مع القيم والمبادئ الإسلامية.
- بيان التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية .
- التعرف على واقع الشبابيك الإسلامية داخل الوكالة المدروسة لبنك الوطني الجزائري وأهم المنتجات المعروضة.

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:**البنك الوطني الجزائري لولاية "البويرة"
- **الحدود الزمانية:** إمتدت هذه الدراسة من سنة 2020 إلى سنة 2023.

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و إختبار صحة الفرضيات تم الإعتماد على المنهج الوصفي للإحاطة بجزئيات و ما تعلق بالبنوك الإسلامية و شبابيكها، كما إستعنا بأسلوب التحليل و بعض الأدوات الإحصائية في الجزء التطبيقي.

9. هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي :

- **الفصل الأول**: من الدراسة تناولنا الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية من خلال ثلاثة مباحث رئيسية: يركز المبحث الأول على الأساسيات والقيم التي تحكم النظام المالي الإسلامي، يتناول المبحث الثاني مصادر واستخدامات الأموال بتركيز على المبادئ الشرعية، ويستعرض المبحث الثالث تطور البنوك الإسلامية في الجزائر، مما يسهم في فهم عميق للصيرفة الإسلامية وتطورها في السياق الجزائري.
- **الفصل الثاني:** تناولنا الشبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية،مع تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية. يقدم المبحث الأول مقدمة شاملة حول الشبابيك الإسلامية، بينما يركز المبحث الثاني على متطلبات نجاحها والعوامل التي تؤثر في أدائها واستدامتها. ويستعرض المبحث الثالث المنتجات

والخدمات التي تقدمها الشبابيك، مع التركيز على التنوع والابتكار في تلبية احتياجات العملاء بما يتوافق مع مبادئ وقيم الصيرفة الإسلامية.

- **الفصل الثالث:** خصص للدراسة التطبيقية لشبابيك الصيرفة الإسلامية في وكالة البويرة لبنك الوطني الجزائري المبحث الأول، مُلقيًا الضوء على الجوانب والمعلومات الأساسية المتعلقة بها. يُركز المبحث الثاني على خدمات شباك الصيرفة الإسلامية في وكالة البويرة 460. أما المبحث الثالث، فيُقدم نظرة عامة عن أساليب صيغ الاستثمار التمويلية المعتمدة من قبل بنك الوطني الجزائري ووكالة البويرة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيم للصيرفة الإسلامية

ة

تمهيد:

الصيرفة الإسلامية تعتبر نظاماً مالياً مبتكراً يتسم بعدة جوانب فريدة ومهمة. تمتاز بحظر الربا شرعاً، حيث يُمنع التعامل بأي صورة من صور الفوائد، سواء في القروض أو الاقتراض أو التمويل. بدلاً من ذلك، تشجع الصيرفة الإسلامية على التعامل بالأصول المالية الحلال، متجنبة الأصول المحرمة شرعاً كالخمر والمواد الغير حلال.

تعزز الصيرفة الإسلامية مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث يتم توزيع الأرباح بناءً على نسب محددة، ويتحمل المستثمرون الخسائر بنفس النسبة. كما تعتبر المشورة والشفافية جزءاً أساسياً من عمليات الصيرفة الإسلامية، حيث يجب على المؤسسات المالية تقديم المشورة الصافية للعملاء وتوضيح الشروط والأحكام بشكل شفاف وواضح.

تركز الصيرفة الإسلامية على التعامل العادل والمساواة بين الأطراف، حيث يجب أن تكون العلاقات المالية مبنية على العدالة والمساواة دون أي تمييز أو تحيز. هذه القيم تمثل جوانب مهمة لاستدامة وتطور النظام المالي الإسلامي، ويمكن تعزيزها من خلال التركيز على الابتكار والتطور في مناهج التمويل والاستثمار الإسلامية.

وإنطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى مباحث جاءت كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: مصادر و إستخدامات أموال البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: تطور المصارف الإسلامية في الجزائر.

المبحث الأول: أساسيات حول البنوك الإسلامية

تنتشر الصيرفة الإسلامية في العديد من الدول حول العالم، ويبلغ حجمها حوالي 2.2 تريليون دولار وتلعب الصيرفة الإسلامية دوراً هاماً في تنمية الإقتصاد الإسلامي، وتوفير الخدمات المالية للناس الذين يلتزمون بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

قبل التطرق إلى مفهوم البنك الإسلامي سيتم التطرق أولا إلى معنى كلمة بنك و كلمة مصرف و الفرق بينهما:

1. **معنى كلمة بنك:** في البداية، كانت تعني المصطبة التي يجلس عليها الصيارفة لتحويل العملة. تطورت المفهوم لاحقًا لتشير إلى منضدة COMPTOIR التي يتم فيها عد وتبادل العملات. في النهاية، أصبحت تعبيرًا يشير إلى المكان الذي يتم فيه تلك المعاملات والتجارة بالنقود[1].
2. **معنى كلمة مصرف:** في اللغة هي إسم لمكان صرف ، أي التصرف بالنقود ، أخذا و عطاءا، إستبدالا و إيداعا ، و الصراف الصيرفي و هو الصيارفة ، و الصرافة مهنة الصراف، و مصرف مكان الصرف مكان يتم فيه التصرف بالنقود، سواءً كان ذلك للإستبدال، الإيداع، الإقتراض، أو أي عمليات مالية أخرى. من خلال هذا المعنى، يمكن إستخدام كلمة "بنك" كمرادف لكلمة "مصرف"، حيثما يشير كلاهما إلى مكان للتداول بالنقود والقيام بالعمليات المالية المختلفة.

إذا من خلال المعنى لكلمتي بنك و مصرف يستنتج أن كلاهما يطلق على مكان الذي تتداول فيه أخذا أو إيداعا، و عليه يمكن إستعمال كلمة بنك كمرادف كلمة مصرف[2].

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في الإقتصاد البنوك** ،ط4،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2008.
[2] حسين محمد سمحان، موسى مبارك، **محاسبة المصارف الإسلامية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان ،2012،ص 11.

أولا :تعريف البنك الإسلامي

المصارف الإسلامية هي تجسيد عملي لمفهوم المصرفية الإسلامية، حيث تعتبر مؤسسات مالية تلتزم بالمبادئ الإسلامية في أسلوب عملها وتقديم خدماتها. تلك المصارف تلعب دورًا بارزًا في إقتصاديات الدول الإسلامية، حيث يتم تنويع خدماتها ونشاطاتها وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع الإبتعاد عن التعاملات الربوية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن تحديد طبيعة المصرف الإسلامي من خلال توضيح المحددات العقيدية التي توجه عمله. فهو يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع جوانب عمله، بما في ذلك التمويل، والإستثمار، وإدارة الأموال، وتقديم الخدمات المالية بشكل عام. تلك المبادئ العقيدية تشمل الحظر على الربا والمصالح الجياشة والتعامل العادل والشفاف، مما يوجه العمل اليومي للمصرف الإسلامي ويميزه عن المصارف التقليدية.

مؤسسات مالية تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية وتلبية الإحتياجات التمويلية لمختلف المشاريع الإقتصادية، وذلك وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية[1].

المصرف الإسلامي يُعرف عادةً على أنه مؤسسة مالية تعمل على إستقطاب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها بطريقة فعّالة تضمن تحقيق تعظيم النمو والإزدهار، وذلك وفقًا للقواعد المتفق عليها وأحكام الشريعة الإسلامية. من خلال هذا العمل، يخدم المصرف الإسلامي شعوب الأمة ويساهم في تنمية إقتصاداتها[2].

يمكننا القول بأن المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها الإستثمارية والخدمية. يعمل المصرف الإسلامي كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين، حيث يقوم بجمع الموارد النقدية من المدخرين وتوظيفها بموجب عقود شرعية معتمدة في الإستثمارات والخدمات المصرفية التي يقدمها[3].

بشكل عام، يمكن إستنتاج أن البنوك الإسلامية تهدف إلى تقديم الخدمات المالية والمصرفية وفقًا للمبادئ الإسلامية، وذلك من خلال تلبية إحتياجات العملاء بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تُعرف البنوك الإسلامية عادةً بأنها "مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذًا وعطاءً، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية".

---

[1] بن زكورة العونية ، **البنوك الإسلامية إستراتيجية لتحقيق التنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مجلة الأبحاث ، مجلد5 ، العدد 1 ، جامعة مصطفى إسطنبول معسكر ، 2020 ، ص 62.

[2] حيدر يونس الموسوي، **المصارف الإسلامية أدائها المالي و اثارها في سوق الأوراق المالية**، الطبعة الأولى ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن، عمان ، السنة 2011 ، ص 27 .

[3] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى ، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية** ، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد الإسلامي ، جامعة مصر الدولية ، السنة 2006 ، ص 11 .

ثانيا: خصائص المميزة الصيرفة الإسلامية

إستنادا إلى المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية و التي تتضمنها التعريفات السابقة، فإن المصارف الإسلامية هي تتسم ببعض السمات، أي الخصائص أو الصفات، ومنها:

1. تمنع المصارف الإسلامية التعامل بالفوائد، سواء كان ذلك في إستلام الفوائد من المودعين أو دفع الفوائد للمقترضين. بمعنى آخر، فإنها لا تقوم بتحصيل الربا على الودائع التي تستلمها أو على القروض التي تمنحها. بالتالي، عندما تقوم بتجميع الموارد، فإنها لا تُعطى أو تُدفع أية فوائد. بالإضافة إلى ذلك، فإنها تتعامل في الأعمال والخدمات الأخرى بطرق لا تتضمن الربا، الذي يعتبر محرمًا شرعًا في الإسلام، ولا يمكن إستخدامه في أي نشاط يقوم به المصرف[1].
2. تضفي المصارف الإسلامية طابعًا إجتماعيًا على التنمية الإقتصادية، حيث لا تقتصر دورها على الجانب الإقتصادي فقط، بل تسعى أيضًا لتحقيق الرفاهية العامة وتعزيز المصلحة الإجتماعية. وبالتالي، فإن البنوك الإسلامية لا تعتبر مجرد مؤسسات مصرفية إقتصادية بحتة، بل تعتبر مؤسسات إقتصادية إجتماعية. ونظرًا لهذا الطابع الإجتماعي، تعتبر تحقيق المصلحة العامة وتعزيز الرفاهية الإجتماعية أولوية مهمة تساهم فيها إلى جانب تحقيق الأرباح الإقتصادية للمؤسسة في حد ذاتها.
3. تتميز البنوك الإسلامية بأنها لا تقدم فقط قروضا نقدية، بل توفر أيضا تمويلا عينيا، وهذا يعني أنها ليست مجرد مؤسسات مالية تعتمد فقط على التداول في الأموال.
4. البنوك الإسلامية تربط علاقات مع عملائها سواء كانوا أصحاب حسابات إستثمارية، أو مودعين، أو متلقين للخدمات المصرفية. وتتميز هذه العلاقة بأنها مبنية على المشاركة والمتاجرة التي تتحمل المخاطر، حيث يتم المشاركة في الأرباح والخسائر. هذا يختلف عن العلاقة الدائنة والمديونية التي تميز البنوك التقليدية[2].

[1] فليح حسن خلف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 94.

[2] قتيبة عبد الرحمن العاني ، **التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية و التجارية دراسة مقارنة**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، 2012 ، ص 38/ 39.

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية و تطورها

سنتناول هنا نموذجا من الأعمال المصرفية التي تم إستخدامها في البلاد العربية و الإسلامية لقرون عديدة قبل أن تقوم البلاد الغربية إليهم في منتصف عصر النهضة.

إعتمدت الحضارة العربية الإسلامية على أسس فكرية قوية متماسكة تستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الصحابة، مما ساهم في توسع نطاق التجارة الدولية بين أقطار العالم الإسلامي والعالم الخارجي. في التسعينات من تلك الفترة، شهدت فكرة إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إعادة إنطلاق جديدة. في عام 1940، تأسست في ماليزيا صناديق للإدخار تعمل بدون فوائد، وفي أواخر الأربعينات بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان عام 1957 لوضع تقنيات تمويلية تتوافق مع التعاليم الإسلامية. وعلى الرغم من أن هذا التفكير إستغرق وقتًا طويلاً ولم يجد تطبيقًا إلا في مصر مع بداية الستينات، حيث تأسست مدينة ميت غمر التابعة للمحافظة الإسلامية التي أسسها أحمد النجار، ورغم أنها لم تستمر سوى بضع سنوات[1].

في عام 1963 بدأت التجربة بإنشاء بنك الإدخار المحلي، وهو بنك يعمل وفق الشريعة الإسلامية، ولم يطلق عليه آنذاك إسم البنوك الإسلامية بسبب الظروف السياسية التي كانت تحكم الوقت. وكانت التجربة تعتمد على عدم دفع أي فوائد على الودائع، وفي الوقت نفسه، لا يتعاطى أي فوائد على القروض التي يمنحها للمودعين. تستمر هذه التجربة حتى عام 1967[2].

في عام 1971، تأسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة النشاطات المصرفية بدون الربا، وهو مصرف "ناصر الإجتماعي". ثم في عام 1975، تأسس بنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة، وبنك التنمية الإسلامي في عام 1976، وبنك التمويل الكوبي في عام 1977، ودار المال الإسلامي فيصل الإسلامية، ومنذ ذلك الحين إستمرت البنوك الإسلامية في الظهور حتى يومنا هذا. فقد إرتفع عدد البنوك الإسلامية من 34 في عام 1983 إلى 195 في عام 1997، ومن ثم إلى 200 في عام 2000.

وفي المقابل، وصل حجم الصناعة البنكية الإسلامية إلى 200 مليار دولار في عام 2000، وهي تنمو بمعدل يبلغ حوالي 15% سنويًا. يجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية إنقسمت إلى قسمين، بين من إعتمدت على النظام المالي التقليدي الإسلامي مثل مصر، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، والكويت، وبين من حاولت تغيير نظامها المالي والبنكي بشكل جذري بموافقة الأحكام الشرعية الإسلامية مثل السودان، باكستان، وإيران.[3]

[1] حربي محمد عريقات سعيد جمعة عقل ، **إدارة المصارف الإسلامية** ،الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ، 2009 ص78.
[2] عبد العزيز قاسم محارب ، **المصارف الإسلامية التجربة و تحديات العولمة** ، دار الجامعة الجديدة ، القاهرة ،2011 ، ص 23 / 24.
[3] حربي محمد عريقات سعيد جمعة عقل ، **مرجع سبق ذكره** ، ص79

الجدول رقم 01 : ترتيب المصارف الإسلامية وتاريخ تأسيسها

المصرف	البلد	سنة التأسيس
بنك الإسلامي للتنمية	سعودية	1975
المصر الإسلامي الدولي للتنمية	مصر	1980
مصرف فيصل الإسلامي	مصر	1977
مصرف فيصل الإسلامي.	البحرين	1982
بنك البركة الإسلامي للاستثمار	البحرين	1984
بنك البركة الموريتاني الإسلامي	موريتانيا	1985
بنك البركة للتمويل	تركيا	1964
مؤسسة فيصل للتمويل	تركيا	1985
بنك التمويل الكويتي	تركيا	1989
بنك الإسلامي الاردني	الاردن	1988
بنك البركة	امريكا	1989

المصدر: رفيق يونس المصري ،المصارف الإسلامية دراسة الشرعية ،الطبعة 2، دار الكتبي، 1430هـ 2009 سوريا ، دمشق ، ص 6.

المطلب الثالث: أهداف و أهمية الصيرفة الإسلامية

هناك عدة أهداف و أهمية بالغة للصيرفة الإسلامية سنتطرق بتفصيل في هذا المطلب على الأهمية البالغة للصيرفة الإسلامية و أهدافها.

أولا: أهداف الصيرفة الإسلامية

البنوك الإسلامية تهدف أساسا إلى تحقيق منهج الإسلامي في المعاملات المالية من وراء ذلك الغرر للمساهمين فيها و العاملين بها و المتعاملين بها و المتعاملين معها في الدنيا و الأخرة.

1. هدف ديني:

ما ذُكر سابقًا، يتم تأسيس البنك الإسلامي على أسس الشريعة الإسلامية، مما يعني أنه يسعى إلى إحياء المعاملات وفقًا لتلك المبادئ. بمعنى آخر، يهدف البنك إلى تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية في أسلوب عمله، بهدف تحقيق منهج الله في جانب مهم من جوانب الحياة، وهو الجانب المالي[1].

2. هدف المالي:

إن الوظيفة الأساسية لأي بنك هو تحقيق الأرباح لأصحابه، و العاملين به في الإطار يهدف إلى خلق أفكار جديدة تستجيب للمعطيات الحديثة التي تجذب أكثر من المتعاملين معه، و عليه فهذا الهدف غير مستثنى من نطاق أهداف البنك الإسلامي، و إنما يسعى أصحابه إليه جاهدين في إطار إحترام القيم و الأسس و الركائز الأساسية و المبني عليها من جهة و من جهة أخرى مواكبة التطورات الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية .... الخ[2].

3. الهدف التنموي:

الهدف من العمليات البنكية بصفة عامة هو النهوض بالتنمية الإقتصادية، ويهدف البنك الإسلامي إلى جمع الموارد المالية وإستثمارها.

تتطلب الأهداف التنموية للمصارف الإسلامية أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي. فعلى الرغم من أهمية الوسطاء الماليين مثل البنوك التجارية في عملية التنمية الإقتصادية، حيث يقومون بجمع الأموال

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ، **الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة ، 2004 ، ص88.
[2] اسية هتشان ،حرز الله كريم ، **الأحكام العامة للبنوك الإسلامية** ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد السادس ، جانفي 2019 ص 106 ص107.

من المدخرين وتوجيهها إلى المستثمرين، إلا أن دور المصارف الإسلامية في التنمية الإقتصادية لا يقتصر على الدور غير المباشر في قضايا التنمية.

يُعتبر المصرف الإسلامي مصرفًا إستثماريًا تنمويًا وليس بنكًا تجاريًا، حيث لا يستهدف من إستثماراته المباشرة تحقيق الأرباح فقط، بل يهدف إلى تحقيق التنمية المجتمعية[1].

4. الهدف الإجتماعي

تقديم الخدمات الإجتماعية التي تسهم في خدمة المجتمع وتطويره، وتلبية الإحتياجات الإجتماعية من خلال الإسهام في تمويل المشاريع والنشاطات التي تحقق النفع الإجتماعي العام، وخدمة الأفراد، وخاصة الأكثر حاجة منهم، أي الأقل دخلاً، من خلال القروض الحسنة والمشروعات الإجتماعية الخيرية، وكذلك من خلال جمع الأموال الزكاة والتبرعات الأخرى وإستخدامها في الأغراض المخصصة للمحتاجين بالشكل الذي يتماشى مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها [2].

- تحولات البنوك التجارية في العالم الإسلامي نحو إنشاء البنوك الإسلامية.
- مبادرة البنوك التجارية للمنافسة مع البنوك الإسلامية بعد نجاحها في جذب الموارد وتحقيق الأرباح.
- الإتجاه نحو تحويل بعض البنوك التجارية بتدريجها نحو أساليب مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية[3].

ثانيا: أهمية الصيرفة الإسلامية

البنوك الإسلامية جلبت نوعًا جديدًا من التعامل المصرفي الذي لم يكن موجودًا في القطاع المصرفي التقليدي، حيث أدخلت أسسًا جديدة للتعامل بين البنك والعملاء، معتمدة على مشاركة الأرباح والخسائر. تعود أهمية البنوك الإسلامية إلى:

1. تلبية رغبات المجتمعات الإسلامية في توفير وسائل للتعامل المالي خالية من الفوائد الربوية.
2. تطبيق مبادئ فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
3. مكافحة الاحتكار الذي يمارسه الشركات المساهمة.
4. تعزيز قواعد العدالة والمساواة في التوزيع وتحمل الخسائر.
5. تمكين المصارف الإسلامية من دور فعال في التجارة الخارجية عبر:
6. تمويل التجارة الخارجية وتسهيل تحويل المواد الخام إلى منتجات صالحة للتصدير.

---

[1] نوري عبد الرسول الخاقاني ، **المصرفي الإسلامية الأسس النظرية إشكاليات التطبيق** ، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، ، 2010 ، ص 178 / 179 .

[2] فليح حسن خلف ، **البنوك الإسلامية** ، الطبعة الأولى ، جدار للكتاب العالمي للنشر و التوزيع ،عمان الأردن، 2006 ، ص 98.

[3] حسين الشحاتة ، **المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق** ، مكتبة التقوى ، مصر ، 2006 ، ص 148-149.

7. إزالة الربا من جميع المعاملات، مما يحافظ على الأخلاق ويحذر من التداعيات الاقتصادية الضارة والتي تشكل تهديدًا للبشرية[1].

[1]غازي عبد الرقيبات ، **المصارف و المؤسسات المالية المتخصصة** ،ط1 ،دار وائل للنشر و التوزيع عمان الأردن ، 2014 ص76_77.

المبحث الثاني: مصادر و إستخدامات أموال المصارف الإسلامية

لا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التجارية من حيث المصادر المالية المكونة لها، إلا أنها تعتمد على جمع المدخرات و القيام بإستثمارها في مختلف أوجه النشاط الإقتصادي وفقا لضوابط الشرعية الإسلامية، إلا أن الفارق بين البنوك التجارية و البنوك التقليدية هو طريقة إستخدام و إستثمار أموال الودائع و المدخرات و هذا ما سنبينه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مصادر أموال البنوك الإسلامية

تقوم المصارف الإسلامية على أساس المشاركة في الأرباح و الخسائر لمصادر و إستخدامات الأموال، و مصادر الأموال في الصيرفة الإسلامية تقسم إلى مصادر داخلية و أخرى خارجية.

أولا: المصادر الداخلية

يأتي رأس المال في البنوك الإسلامية من مساهمات أصحاب المصرف، ويتم إستثماره في الأسهم والأصول المالية الأخرى. كما يتم إستخدام جزء من الأرباح السنوية غير الموزعة، مثل الإحتياطات النقدية، كإستثمارات إضافية في تطوير أعمال المصرف[1].

و هذه المصادر تنقسم الي:

1. **رأس المال المدفوع**

يُعَدُّ رأسُ المال المدفوع أحد أهم الموارد الداخلية للمصارف الإسلامية، ويشكل جزءًا أساسيًا من مجموع مواردها، حيث يتمثل هذا الرأس المال في الأموال التي يُجمَعها مؤسسو المصرف عند تأسيسه، بالإضافة إلى أي إضافات أو تخفيضات قد تحدث في المستقبل.

ويُذكر أن المساهمين في المصارف الإسلامية ليس لديهم دور في الإدارة ولا يتحملون أي إلتزام إلا بحسب حصصهم، وبموجب ذلك، فإن الأموال التي دفعوها تصبح ملكًا للشركة التي تمتلك ديونًا مستقلة عن إلتزاماتهم. وبناءً على ذلك، لا يُمكن التمييز بين الحصص في الأسهم. ويؤدي رأس المال المدفوع دورًا أساسيًا في إنشاء المصرف من خلال توفير جميع المستلزمات الأولية الضرورية لبدء ممارسة أعمال المصرف[2].

2. **الإحتياطي العام:** تشير "الإحتياطيات المصرفية" إلى المبالغ التي تتم تجنبها من أرباح المصارف، وتخزن عادة في صورة إحتياطي قانوني أو إحتياطيات إختيارية، بهدف دعم المركز المالي للمصرف. تعمل المصارف الإسلامية على تشكيل مجموعة متنوعة من الإحتياطيات لدعم

[1] حمزة فيشوش ، **مصادر و إستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث العلمية في العلوم المالية ،المجلد 05، العدد 01 ،جامعة محمد بوضياف مسيلة ، 2010 ، ص 111.

[2] حيدر يونس الموسوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 37.

مراكزها المالية وضمان سلامة رأسمالها وثبات قيمة ودائعها، بالإضافة إلى توازن أرباحها. تتضمن الإحتياطيات عادة الإحتياطي القانوني، والإحتياطي النظامي، والإحتياطي الاختياري[1].

3. حصص الأرباح الغير الموزعة (المحتجزة)

تمثل الأرباح التي يتم إحتجازها وتأجيل توزيعها للسنوات المالية اللاحقة بناءً على قرار من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العمومية، بهدف تحقيق أهداف مالية وإقتصادية. يتم إستخدام هذه الأرباح لدعم المراكز المالية للمصرف وتوسيع نطاق نشاطاته في التمويل والإستثمارات الجديدة، مما يمنحه القوة اللازمة للتنافس مع البنوك التجارية[2].

4. **المخصصات:** هي مبالغ يتم تشكيلها عن طريق خصمها من حسابات الأرباح والخسائر، وتُحمل كتكاليف تشغيلية بغض النظر عن نتيجة نشاط المصرف. يتم تشكيل هذه المخصصات لمواجهة إلتزامات مؤكدة قد تحدث مثل إستهلاك أو تجديد النقص في قيمة الأصول. تهدف فكرة تكوين المخصصات إلى عرض المركز المالي للمصرف بشكل عادل ودقيق، وتتعلق بمواجهة المخاطر المصرفية لضمان الوفاء بإلتزامات المصرف نيابة عن عملائه، مثل خطابات الضمان وبعض أنواع الإعتمادات وغيرها من الإلتزامات[3].

ثانيا: المصادر الخارجية

لا خلاف بين البنك الإسلامي و البنك التجاري في أن الودائع تمثل أهم بند من البنود مصادر توظيف الأموال و من أمثلة ودائع البنك الإسلامي:

1. الودائع الجارية

تقدم البنوك الإسلامية خدمات الودائع الجارية بشكل حسابات تعتبر دائنة، وتختلف عن أشكال الإستثمار والمشاركة والمضاربة الشرعية، حيث لا تحقق عائدا ماديا، بل تُعتبر وديعة بأجر أو عمولة تقديرًا الإستفادة من خدمات البنك، مثل الإستفادة من الشيكات والحصول على مزايا متعددة. وتعتبر هذه الحسابات آمنة، حيث يتم حماية أموال العملاء من الضياع أو السرقة.

كما أن الإحتفاظ المودع بأرصدة نقدية مملوكة له على شكل حسابات جارية دائنة يكلفه أيضا زكاة مال بنسبة (2,5%) عن تلك الأرصدة متى بلغت نصابا، و حال عليها الحول، و ذلك إذا أذن للبنك بذلك[4].

---

[1] فادي محمد الرفاعي، **المصارف الإسلامية** ،الطبعة الأولى، دار مشروعات الحلبي الحقوقية ،بيروت لبنان، 2004 ص100.
[2] خالدي خديجة، **نماذج و عمليات البنك الإسلامي**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2016 ، ص 74.
[3] حمزة فيشوش ، **مرجع سبق ذكره** ،ص114.
[4] قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سبق ذكره ، 71.

2. ودائع ثابتة لأجل

الودائع الثابتة تمثل في المبالغ الذي يُودعها الأفراد أو الشركات في البنك لفترة زمنية محددة مقابل فائدة محددة مسبقًا. يتعين على المودعين الإخطار المسبق إذا أرادوا سحب الوديعة قبل إنتهاء الفترة المتفق عليها، وفي حالة السحب المبكر، يُلغى المبلغ المحدد كفائدة.

3. ودائع التوفير إدخارية

الودائع المختلطة تجمع بين خصائص الودائع الجارية والودائع لأجل، حيث تحمل فائدة ولكن بمعدل أقل من الودائع لأجل، وتُسمح للمودعين بسحب الأموال منها في أي وقت بموجب رغبتهم[1].

ثالثا: إستخدامات أموال البنوك الإسلامية

تقدم البنوك الإسلامية العديد من الإستخدامات التي تتمثل في توظيفات من أجل القيام بخدمات إستثمارية و تمويلية إلى جانب الخدمات البنكية و تتمثل هذه الإستخدامات في:

1. **توظيفات لأغراض السيولة:** يتمثل هذا في الإحتفاظ بجزء من الأموال في شكل سيولة نقدية، وذلك لتلبية طلبات العملاء للسحب من حساباتهم الجارية دون التأثير على إستمرارية عمليات المصرف.
2. **توظيفات لأغراض الربحية:** تضمن هذه التمويلات والإستثمارات جميع الأموال التي يُستثمرها المصرف بهدف تحقيق الأرباح، سواء كانت عبارة عن قروض ممنوحة، أو إستثمارات في الأسهم، أو أي نشاط مالي آخر يهدف إلى تحقيق عوائد مالية.
3. **توظيفات لأغراض إجتماعية:** تتمثل هذه الإستثمارات في إستخدام الموارد التكافلية، سواء كانت من داخل المصرف من قبيل المساهمين أو من خارجه كالعملاء، مثل أموال الزكاة والتبرعات، والتي تُستخدم لدعم جوانب التنمية الإجتماعية[2].

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر و التوزيع 2017،179.

[2] أحمد عزوز، عثمان علام، **الصيرفة الاسلامية في الجزائر دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي**، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر و التوزيع، قسنطينة الجزائر ، 2023 ، ص52 .

المطلب الثاني: خدمات البنوك الإسلامية

توفر المصارف الإسلامية مجموعة متنوعة من الخدمات الإستثمارية والتمويلية، إضافة إلى الخدمات المصرفية المعتادة.

أولا: الخدمات التمويلية:

بدلاً من الإعتماد الرئيسي على منح القروض بفوائد مسبقة المحدد مع التركيز على الضمانات والقدرة المالية للمقترض، تقدم المصارف الإسلامية أساليب تمويل تعتمد على تقاسم المخاطر وتحديد جدوى وكفاءة المشروع كضمان رئيسي، وتشمل هذه الأساليب المضاربة، والبيع بالتقسيط، والمرابحة[1].

ثانيا: الخدمات المصرفية:

البنوك الإسلامية تُقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية بما يتماشى مع مبدأ عدم التعامل بالفوائد، وتشمل هذه الخدمات[2]:

- فتح الحسابات الجارية مع إصدار الشيكات والبطاقات المصرفية وغيرها.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- القيام بالتحويلات المالية الداخلية والدولية.
- بيع وشراء العملات الأجنبية.
- تداول الأوراق المالية مثل الأسهم.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- إصدار خطابات الضمان وتوفير الضمانات المالية.
- فتح الاعتمادات المستندي للتعاملات التجارية الدولية.
- التداول في المعادن الثمينة.
- تقديم الإستشارات والدراسات الإقتصادية.
- قبول الأمانات والودائع.
- تحقيق عائد مالي من خلال فوائد على الخدمات المقدمة.

[1] حمزة فيشوش، **مرجع سبق ذكره**، ص 117

[2] سليمان ناصر، **تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية**، جمعية التراث ، الجزائر ، 2002 ، 286.

وتقوم هذه البنوك بتنفيذ معظم الخدمات المصرفية المتوفرة في البنوك التجارية وفقاً للشريعة الإسلامية، مع تجنب ما يتعارض مع الأحكام الشرعية، وذلك بمراعاة الأصول الشرعية في المعاملات المالية.

ثالثا: الخدمات الإجتماعية التكافلية:

يميز البنك الإسلامي نفسه بتقديم الخدمات الإجتماعية التكافلية بشكل فريد، حيث يقدم بعض الخدمات دون مقابل مادي، مثل تقديم القروض الحسنة والإعانات المالية والعينية للمشاريع الإجتماعية، بالإضافة إلى دعم التمويل للحملات الإنسانية، وهو ما يجعله يبرز بين بنوك الأخرى[1].

المبحث الثالث: تطور البنوك الإسلامية في الجزائر

اعتمدت الجزائر بعد إستقلالها نظاما مصرفيا لكنه بقي تابعا في مضمونه للنظام الفرنسي القائم على أساس الإقتصاد الحر، فقامت الجزائر بجملة من المحاولات للتخلص تدريجيا من النظام المصرفي الموروث الذي لم يكن يتماشى مع التوجه الإقتصادي الجديد، وفتحت الجزائر المجال للصيرفة الإسلامية لتكون ضمن نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90/ 10 الذي فتح مجال للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك و منها البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: الإطار القانوني للبنوك الإسلامية في الجزائر

نتطرق من خلاله لدراسة النصوص التشريعية و كذا التنظيمية التي فتحت مجال لظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر و ذلك كما يلي:

أولا: النصوص التشريعية

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90، كان ممارسة النشاط البنكي في الجزائر مقتصرًا على البنوك العامة فقط، أي البنوك التي يكون رأس مالها ملكًا للدولة أو لأحد مؤسساتها. وحتى عام 1990، كانت جميع البنوك في الجزائر مملوكة للدولة حتى صدور قانون النقد والقرض 10/90.

قانون النقد والقرض 10/90 كان إنعكاسًا للتحولات السياسية والإقتصادية الواسعة التي شهدتها الجزائر. كان هدفه إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية. ونتج عن هذا القانون نظامًا يتميز فيه البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى، وعن البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية. حيث أُعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد والإئتمان، مع منحه الإستقلالية الواسعة.

[1] محمد الطاهر الهاشمي ، **الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي ، محاضرات في الصيرفة الإسلامية** ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ، ليبيا ، 2016 ، ص2.

ونص القانون بشكل صريح على منح رخص لإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية، أو الإكتتاب في رأس مال البنوك الوطنية القائمة، بهدف إحداث منافسة حقيقية بين البنوك لتحسين الخدمات المصرفية. ومن أهم نتائج هذا القانون كان إنشاء أول بنك إسلامي خاص في الجزائر وهو بنك البركة[1].

ثانيا: النصوص التنظيمية

يعرف القانون البنكي في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين صادرين عن مجلس النقد و القرض في إطار إختصاصاته كسلطة نقدية وهما نظام 02/18 و النظام 02/20.

1. النظام02/18 المتعلق بالمالية التشاركية

يعد النظام رقم 02/18 الصادر في 4 نوفمبر 2018، الذي نُشِر في العدد 73 من الجريدة الرسمية بتاريخ 9 ديسمبر 2018، أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر. يحدد هذا النظام شروط الحصول على تراخيص من بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة على ممارسة الصيرفة الإسلامية، التي تُعرَف بالصيرفة التشاركية والحقيقية. ويُشار إلى أن مصطلح الصيرفة التشاركية هو مصطلح بديل يُستخدم للإشارة إلى البنوك الإسلامية[2].

يُعرف الصيرفة التشاركية بأنها العمليات المصرفية ذات الصلة بالتشارك، وتشمل جميع العمليات التي يُقوم بها البنوك والمؤسسات المالية، مثل إستلام الأموال، وإستثمارها، وتمويل المشاريع والإستثمارات، دون تحصيل أو دفع الفوائد. يُعتبر هذا التعريف جزءًا من العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03/11 المؤرخ في 26 أوت2003[3].

إن النظام 18/ 02 لم يجد طريقه للتطبيق لعدة إعتبارات أهمها التغيرات السياسية التي حصلت و أدت إلى إجراء إنتخابات رئاسية نهاية عام 2019 قبل أن يدخل الإقتصاد العالمي في صراع مع وباء كرونا المستجد و الذي رافقه إنخفاض كبير في أسعار النفط و ما صاحبه من أثار في الجانب الإقتصاد البلاد غير إن ذلك كله لم يمنع من إصدار النظام 02/20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية[4].

---

[1] مهداوي حنان، **التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية و السياسية ، المجلد السادس ،العدد الاول، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، سطيف الجزائر،2022، ص 496 ، 497 .

[2] مولود محصول، **الصيرفة التشاركية و تحديات البيئة الإجتماعية**، مجلة المنتقى للبحوث و الدراسات، المجلد 1، العدد 2، مخبر الفقه الحضاري و مقاصد التشريع، جامعة باتنة ، 2020 ، ص 250

[3] النظام 02/18 لمؤرخ في 4 نوفمبر 2018، المتعلق بالقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية، الجريدة الرسمية رقم 73، الصادرة في 09 ديسمبر 2018.

[4] عبد الكريم أحمد قندوز، سفيان حمده قعلول، **الصناعة المالية الإسلامية بدول المغرب العربي: الواقع و التحديات و الأفاق**، دراسات معهد التدريب و بناء القدرات، العدد 01، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي، 2020 ، ص31 .

2. نظام 20/02:

أصدر البنك المركزي الجزائري هذا النظام في 02/20 والمؤرخ في 24 مارس 2020، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية.

وفي مفهوم هذا النظام، تُعدُّ العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية كل العمليات التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، ويتعين على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم.

تهدف هذه القواعد إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، وتحديد القواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى شروط الحصول على ترخيص مسبق لها من قبل بنك المركزي الجزائري[1].

عرف القانون العمليات البنكية و حدد منها المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع حسابات الودائع و ودائع في حسابات الإستثمار كما وضع ضوابط على التسويق المنتجات الإسلامية.

أتاح قانون 02/20 للبنوك و المؤسسات المالية إنشاء شبابيك إسلامية وإشتراط أن يكون الشباك مستقلا من ناحيتين المالية و المحاسبية عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، كما يجب أن تكون حسابات عملاء الشباك مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للعملاء[2].

[1]النظام 02/20 المؤرخ في 15مارس 2020 **المتعلق بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارسته من طرف البنوك و المؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية رقم 16 ، الصادرة في 24 مارس 2020 ص32.

[2]عبد كريم احمد قن دوز، سفيان حمد قعلول، **مرجع سبق ذكره**، 31 / 32 .

المطلب الثاني: نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر

في هذا المطلب سوف نوجز نشاط الذي تقوم به البنوك الإسلامية و تاريخ فتح بعض البنوك التجارية في الجزائر كما يلي:

في البداية، كانت صيرفة الإسلامية محصورة في "بنك البركة الجزائري"، الذي تأسس في 6 ديسمبر 1990، وافتتح رسميًا في 20 مايو 1991، ثم تم إنشاء "بنك السلام للإسلامي" ليدخل السوق الجزائرية 20 أكتوبر 2008، وأصبح أكبر البنوك الخاصة في البلاد برأسمال بلغ 100 مليون دولار، أي ما يعادل 72 مليار دينار. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض شركات التأمين التكافلي مثل شركة السلامة. وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات المالية لا تمثل سوى نسبة صغيرة جداً من النظام المالي ككل (3%)، فإن التأمين الإسلامي يشكل نسبة 25% في السوق الجزائرية. وتقدم خدماته شركات كبيرة مثل "شركة سلامة للتأمين"، التي يرى خبراء أنها تتمتع بقدرات تنافسية كبيرة وقدرة على جذب العملاء، خاصة أن التأمين في بعض القطاعات إجباري.

على الرغم من المشاكل والعوائق التي تعترض البنوك الإسلامية، من حيث خضوعها لنفس القوانين واللوائح التي تنطبق على البنوك التقليدية دون مراعاة خصوصيات عمل المصارف الإسلامية، فإنها حققت نتائج جيدة. فقد تضاعفت أرباح بنك البركة الجزائري من خلال العمليات المرابحة والإستثمارات الكبيرة، حيث وصلت قيمتها في عام 2008 إلى 676 مليون دولار[1].

المطلب الثالث: معوقات و سبل نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر

الصيرفة الإسلامية تمثل نموذجاً مبتكراً في عالم الخدمات المالية، حيث تهدف إلى توفير الخدمات المالية وفقًا للمبادئ الشرعية الإسلامية. ومع ذلك، تواجه الصيرفة الإسلامية بعض المعوقات والتحديات، إلى جانب وجود العديد من الفرص لتحقيق النجاح.

أولا: معوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر

من بين أهم المعوقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية نذكر منها:

1. الحفاظ على السيولة، حيث يميل المجتمع الجزائري إلى الإحتفاظ بالنقود دون إستثمارها في القنوات المصرفية الرسمية، نتيجة لفقدان الثقة في النظام المصرفي وعدم وجود عوائد مجزية.
2. نقص التشريعات والتنظيمات التي تنظم عمل المصارف الإسلامية، حيث لم تحظ المصارف الإسلامية بالدعم الكافي من السلطات المعنية في الجزائر منذ بداية إنشائها.

[1] صلاح الدين طالبي ، **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للمشاركة في ملتقى العلمي الوطني الأول حول مساهمة المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الإقتصادية ، 2ماي 2018 ص 11/10 .

3. الضعف التكنولوجي وشبكة الإنترنت، مما يؤثر سلبًا على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية ويقلل من فعاليتها في تقديم الخدمات للعملاء.
4. إرتفاع الضرائب على الأرباح، حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الإسلامية مشاكل مع هيكل الضرائب المرتفعة، خاصة فيما يتعلق بالضرائب على العوائد الإستثمارية.
5. تعدد وتناقض الفتاوى الشرعية، حيث تتباين وجهات النظر بين العلماء فيما يتعلق بالمسائل المالية والبنكية الإسلامية، مما يخلق حالة من التشتت والإرتباك لدى المواطنين الجزائريين في إتخاذ القرارات المالية[1].

ثانيا :سبل نجاح الشباك الإسلامي

لضمان نجاح البنوك الإسلامية في الجزائر وتعزيز دورها في النظام المالي، يجب تحقيق النقاط التالية:

1. **التقيد بالشريعة الإسلامية:** إن الالتزام التام بالشريعة الإسلامية يعتبر عنصراً أساسياً لنجاح واستمرارية أي مصرف إسلامي. تشير الدراسات إلى أن معظم المصارف التقليدية الكبيرة التي افتتحت نوافذ إسلامية قد التزمت بالإطار الشرعي في تقديم خدماتها ومنتجاتها الإسلامية. لتحقيق هذا الالتزام، قامت هذه المصارف بتعيين هيئات رقابة شرعية مستقلة مسؤولة عن الفتاوى وضمان صحة الأعمال المصرفية الإسلامية من حيث تصميم المنتجات، أسلوب تقديمها، صياغة عقودها، والترويج لها.
2. **التخطيط العلمي وأهمية الربحية:** يعتبر التخطيط العلمي السليم أساس نجاح أي مصرف إسلامي، خاصة عندما يكون الربح معيار النجاح. لتحقيق ذلك، تقوم المصارف التقليدية الكبرى، التي أطلقت نوافذ إسلامية، بإجراء دراسات جيدة وتخطيط دقيق، حيث اعتمدت على الأبحاث المكتبية والدراسات الميدانية التي أجرتها جهات بحثية مستقلة. تشمل هذه الأبحاث تحليل السوق وتحديد احتياجات الشرائح المستهدفة والمنافسين المحتملين.
3. **مواكبة النظم والسياسات لإدخال الشبابيك الإسلامية:** بسبب الاختلاف بين قواعد العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، يتطلب الأمر تطوير السياسات والإجراءات والنظم الفنية والمحاسبية المناسبة. هذا يشمل تطوير النظم والبرامج الفنية اللازمة لتشغيل الفروع وإعداد البيانات المالية والإدارية، وهي عملية تتطلب الكثير من الوقت والجهد، خاصة في نظام مصرفي مزدوج.
4. **.التحضير المناسب للعنصر البشري:** يعتبر العنصر البشري أحد أهم عناصر النجاح لأي عمل، والعمل المصرفي الإسلامي ليس استثناءً. كان توفير وتدريب الكوادر البشرية المناسبة أحد الشواغل الرئيسية للإدارة، خاصة أن العاملين في النوافذ التي تم تحويلها إلى العمل المصرفي

[1] اميرة مرابطي ، وردة سعايدية ،**تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر** ، مجلة البصائر للدراسات القانونية و الاقتصادية ، مجلد 02، العدد04 ، 2022، ص 69/68.

الإسلامي كانوا غالبًا غير مؤهلين لهذا النوع من العمل. لذلك، تطلب الأمر جهودًا كبيرة لإعداد البرامج التدريبية وتدريب الموظفين على مراحل ودورات مختلفة[1].

[1]قنوش مولود، **فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين العوامل نجاح و القيود**، مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية ة التجارية، المجلد01،العدد02، جامعة البويرة، الجزائر ،ديسمبر 2021، ص89-99.

خلاصة الفصل:

البنوك الإسلامية تشكل جزءًا أساسيًا من البنية المالية في المجتمعات الإسلامية، حيث أنها تسعى جاهدة لتوفير الخدمات المالية وفقًا للشريعة الإسلامية وقيمها.

تعتمد هذه البنوك على مفاهيم مبتكرة مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، وتوفير خدمات التمويل بأساليب تجارية مبتكرة ومتوافقة مع القيم الإسلامية.

حيث يواجه النموذج البنكي الإسلامي تحديات متعددة، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة لتلبية إحتياجات العملاء المتغيرة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات المالية وتحتاج أيضًا إلى تطوير البنية التحتية لتعزيز النمو والتوسع في السوق.

بالإضافة إلى ذلك يتطلب نجاح البنوك الإسلامية تعاونًا فعّالًا مع الجهات الرقابية والتشريعية المحلية والدولية لضمان التماشي مع القوانين واللوائح المالية والمصرفية، لضمان حماية المستهلكين والمساهمين في النظام المالي.

من الجوانب الأخرى يُعتبر توسيع نطاق الخدمات المالية الإسلامية وتقديمها بشكل أكثر إنتشارًا تحديًا إضافيًا، الذي يتطلب الإستثمار في التكنولوجيا المالية وتطوير البنية التحتية للتحول الرقمي، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لتشمل فئات أوسع من السكان.

بإختصار، البنوك الإسلامية تعتبر محركًا رئيسيًا للتنمية الإقتصادية والمالية في المجتمعات الإسلامية، وتواجه تحديات وفرصًا تتطلب التفكير الإبداعي والإستراتيجي لتعزيز دورها وتحقيق الإستدامة في النمو والتوسع.

الفصل الثاني:
شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية

تمهيد الفصل :

تُعَدّ الصيرفة الإسلامية نموذجاً مالياً يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية والأخلاقيات المترسخة في الإسلام. حيث يتميز هذا النموذج بعدم الإعتماد على الربا والمضاربة والمخاطر المحرمة، بل يشجع بدلاً من ذلك على المشاركة في الأرباح والخسائر، وهو ما يعكس مفهوم العدالة الإقتصادية في الإسلام.

وبالإضافة إلى ذلك، تُعنى البنوك الإسلامية بتقديم خدمات تمويلية شخصية وتجارية وعقارية وإستثمارية وفقاً للمبادئ الشرعية. توفر هذه البنوك مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك التمويل العقاري وتمويل المشاريع والتمويل الشخصي، بهدف تلبية إحتياجات العملاء مباشرة وتعزيز النمو الإقتصادي.

ويجدر بالذكر أن الصيرفة الإسلامية ليست مقتصرة على المجتمعات الإسلامية فقط، بل تثير أيضاً إهتمام الجماعات غير المسلمة التي تسعى لإعتماد أساليب مالية مستدامة وأخلاقية.

يُعتَّبر النظام المالي الإسلامي محركاً أساسياً للتنمية الإقتصادية والمالية المستدامة، حيث يُساهم في تحقيق العدالة الإجتماعية وتوجيه الإستثمار نحو القطاعات الحيوية، حيث يُعزّز الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي في المجتمعات.

حيث تطرقنا في هذا الفصل الى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لشبابيك الإسلامية.

المبحث الثاني: متطلبات و تحديات الشباك الإسلامي.

المبحث الثالث: منتجات و خدمات الشباك الإسلامي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للشبابيك الإسلامية

نرى أن شباك الإسلامي مصطلح جديد نوعا ما حيث من خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى مفهوم الشباك الإسلامي سنتناول أيضا الأثار الإقتصادية للشباك الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الشباك الإسلامي

للإلمام بمصطلح الشباك الإسلامي سوف نتطرق أولا إلى مفهوم الشباك بصفة عامة و بعدها نقوم بالإجمال على المصلح كاملا سواء من الناحية الإصطلاحية أو اللغوية.

أولا: تعريف الشباك لغة

الجمع: شبابيك، و الشباك هو نافذة تشبك بالحديد أو الخشب. و شباك نافذة صغيرة مخصصة للزبائن مثلا شباك التذاكر / البريد / الدفع / الحجز، و قد إستعمل المشرع الجزائري مصطلح شباك تعبيرا منه عن النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية[1].

ثانيا: تعريفه إصلاحا

يشير مصطلح "شباك الصيرفة الإسلامية" إلى تحول المصارف التقليدية إلى تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية عبر فتح نوافذ أو وحدات داخل فروعها التقليدية أو في مقرها الرئيسي. يتم تخصيص هذه الوحدات لتقديم خدمات المصرفية الإسلامية فقط.

تم تعريف مصطلح "شباك الصيرفة الإسلامية" لأول مرة في النظام رقم 02/18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، الذي يحدد قواعد ممارسة العمليات المصرفية بالصيرفة الإسلامية التشاركية من قبل المصارف والمؤسسات المالية.

وفقًا للمادة 17 من النظام رقم 02/20 المؤرخ في 15 مارس 2020، يُعرف "شباك الصيرفة الإسلامية" على أنه هيكل ضمن البنك التقليدي أو المؤسسة المالية، مكلف حصرًا بتقديم خدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية[2].

عرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الشبابيك الإسلامية بأنها:" جزء من المؤسسة تقليدية تقوم بالإستثمار بشكل يتوافق مع المنهج الشرع الإسلامي وقد تكون وحدة مخصصة أو فرعا في المؤسسة ولكنها لا تتمتع بالاستقلالية من ناحية القانونية.

---

[1] إبراهيم سعيد، **شباك الصيرفة الإسلامية في بنك خليج الجزائر دراسة تقييمية مختصرة**، مجلة الدراسات الإقتصادية معاصرة ، المجلد 07، العدد 02 ، 2022، ص 399.

[2] عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الاسلامية في الجزائر** ، مجلة الأبحاث الإقتصادية المعاصرة ،مجلد 05 ، العدد 01 ، 2022، ص 251 .

ة

وعرفه كذلك بأنها " تخصيص حيزا أو جزء داخل البنك التقليدي يقدم خدمات ومنتجات تتوافق مع المنهج الشرع الإسلامي بالإضافة إلى النشاطات البنك التقليدية[1].

المطلب الثاني: أسباب نشأة الشباك الإسلامي

هناك أسباب متعددة لنشأة الشباك الإسلامية في البنوك التقليدية، وتتنوع هذه الأسباب بين البنوك المختلفة. من بين هذه الأسباب:[2]

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها و جذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للإستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- تلبية لطلب المتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يرفض شريحة كبيرة من الأفراد في المجتمعات الإسلامية التعامل مع البنوك الربوية.
- الحيلولة دون زيادة الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- المحافظة على عملاء البنوك الربوية من التحول إلى البنوك الإسلامية.
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الشباك الإسلامية مقارنة بالسيطرة على البنك المستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء شباك مقارنة بإنشاء بنك مستقل.
- فيما يتعلق بالبنوك التقليدية في الدول الأجنبية، تعود أسباب نشأة الشباك الإسلامي فيها إلى تزايد المستمر و الكبير في أعداد المسلمين و رغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي، و هو ما يحاول البنوك التقليدية إستغلاله لجذب أموالهم[3].

المطلب الثالث: أهمية الإقتصادية للشباك الإسلامي

هناك أثار إيجابية و أخرى سلبية نذكر منها ما يلي:

أولا: العناصر الإيجابية

يتميز الشباك الإسلامي بمجموعة من العناصر الإيجابية نذكر منها ما يلي:

- ظهرت التجربة نجاحاً طيباً في تحقيق أهدافها من حيث نمو عدد المصارف التقليدية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي على المستويين الإقليمي والدولي وسواء من خلال شبابيك أو فروع إسلامية متخصصة.

---

[1] حيدر علي كاظم الفتلاوي, حلمي هاشم عبد القادر، **إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الفرص و التحديات**، مجلة إبن خلدون للدراسات و الأبحاث، المجلد 02، العدد 12، 2022، ص 68.

[2] حسين شحاتة ، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، مجلة الإقتصاد الإسلامي ، العدد 240 ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ربيع الأول 1422الموافق ل جوان 2001، ص 21.

[3] يمينة خترروسي، **النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية و الرؤية الشرعية**، مجلة القضايا فقهية و إقتصادية المعاصرة ، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر،2022 ، ص65.

ة

- تشير تجربة تحويل الفروع التي تميز بها البنك الأهلي التجاري السعودي بأنه على الرغم من أن عدداً من الفروع التي تم تحويلها كان يقع في مناطق نائية وكانت تحقق خسائر مالية قبل التحويل، فإنه بحمد الله تم تحويلها جميعاً من فروع خاسرة إلى فروع مربحة وذلك على الرغم من صغر حجمها وحجم نشاطها في هذه المناطق النائية. وفي رأينا يرجع ذلك إلى رغبة العملاء في هذه المواقع للتعامل مع فروع إسلامية، إضافة إلى حسن الإدارة وجودة الخدمة.
- كان للتجربة دور كبير في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي من خلال تحفيز المصارف التقليدية المنافسة إلى تقديم الخدمة ، ومن خلال تنمية التعاون مع المصارف والمؤسسات المالية الدولية التي سعت من جانبها إلى تطوير منتجات إسلامية جديدة. كما كان لهذه التجربة إضافة لا يمكن إغفالها في تنمية الوعي والمعرفة بالخدمات المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي إلى جانب ما تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الأخرى.
- أظهرت التجربة أن هناك شرائح عريضة من فئات المجتمع المختلفة ترغب وتبحث عن البديل الإسلامي للعمل المصرفي التقليدي، الأمر المدعوم بالأبحاث الميدانية من ناحية ونمو أعداد عملاء الفروع الإسلامية وودائعهم من ناحية أخرى ، وإقبال الكثير من المصارف التقليدية في المنطقة العربية على الإسراع بتقديم الصيرفة الإسلامية لعملائها بغرض المحافظة عليهم.
- ظهرت التجربة أيضا حقيقة التحدي القائم أمام المصارف الإسلامية لتطوير منتجاتها وتقنياتها ومواردها البشرية ، وأساليب التنسيق بينها ، والشروع في تكبير أحجامها من خلال الدخول في إندماجيات مدروسة أو الدخول في شراكات إستراتيجية تستفيد منها في مواجهة ظروف تنافسية يتوقع لها أن تكون حادة وحامية.

ثانيا :عناصر سلبية

تواجه الصيرفة الإسلامية بعض التحديات والعناصر السلبية نذكر منها ما يلي:

- الشكوك التي ربما لا تزال تساور بعض العملاء في مدى مصداقية العمل المصرفي الإسلامي من خلال فروع إسلامية لبنك تقليدي.
- قد يرى البعض أن تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من خلال بنك تقليدي تشويه للعمل المصرفي الإسلامي ، أو أنه يمثل تهديدا للبنوك الإسلامية ، أو أن فيه إعاقة الإقامة بنوك إسلامية متخصصة. فهم يرونه أداة لركوب الموجه "،ويفترضون أن التوجه ليس بدافع إيماني[1].

[1]سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية** ، الطبعة التمهيدية ،المؤتمر العالمي الثالث للإقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ،ص 35/33.

المبحث الثاني: متطلبات وتحديات نجاح الشبابيك الإسلامية

نتناول في هذا المبحث أهم العوامل و العوائق التي تواجه عملية فتح شباك إسلامي و تأثيرها على المجتمع و الإقتصاد.

من بين المتطلبات المهمة التي قد تكون التوجه الحكومي و التشريعات المناسبة، بينما من التحديات التي تشمل الجوانب الثقافية و الإجتماعية بالإضافة إلى الجوانب الإقتصادية و التنظيمية.

المطلب الأول: متطلبات فتح شباك إسلامي

فتح شباك إسلامي يتطلب إتباع إجراءات معينة وإلتزام بمجموعة من المتطلبات الشرعية والقانونية.

أولا: متطلبات قانونية

ينبغي على البنك الجزائري أن يحصل على موافقة أولية من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث تُصدر شهادة تأكيد مطابقة لأحكام الشريعة كإذن لإضافة منتج جديد للمعاملات المصرفية.

يجب وجود بطاقة وصفية تحدد نوع المنتج أو الخدمة المقدمة، وتوضح شروط التطبيق والعمولات والمكافآت وأية تفاصيل أخرى ذات صلة.

يُطلب تقريرًا من مسؤول رقابة المطابقة يحمل رأيًا إيجابيًا، يُؤكد عدم تعارض المنتج مع أحكام التشريعات المنظمة لعمل المؤسسات المالية.

يجب تقديم بيان يوضح إستقلالية الشباك المقرر إنشاؤه من الأقسام البنكية الأخرى، سواء على المستوى الحاسوبي أو المالي، وذلك من خلال تقديم هيكل تنظيمي مبدئي مصحوب بقائمة المخصصين حصريًا لهذا الغرض، مؤكدًا ضمان الإستقلالية.[1]

ثانيا: المتطلبات الشرعية

تضمن المتطلبات الشرعية الرئيسية ما يلي:

1. تأسيس هيئة فتوى و رقابة شرعية متخصصة للإشراف على تطبيق المبادئ الإسلامية.
2. تعيين مدققين شرعيين داخليين لضمان مطابقة العمليات لأحكام الشرعية.
3. إلغاء المعاملات التي تخالف الشرعية الإسلامية في جميع أشكالها.

[1] لينة كرماش، حسيبة سميرة، **واقع و متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد02 ،جانفي 2024، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر ، ص211.

4. فصل الموارد المالية المشروعة عن غير المشروعة.

ثالثا: المتطلبات الإدارية

تطبيق نظام الصيرفة الإسلامية يتطلب مجموعة من الإجراءات والسياسات الإدارية المحددة لضمان تشغيله بكفاءة وفاعلية. ومن بين هذه المتطلبات:

1. يجب إتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لفتح الشبابيك الإسلامية بعد تأكيد المتطلبات القانونية الشرعية.
2. تعديل عقود المصرف و نظامه الأساسي ليتماشى مع أحكام الشرعية.
3. تشكيل لجنة الإدارة عملية فتح النوافذ و التحول.
4. تأهيل العاملين عبر برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية و صيغ التمويل الإسلامي و معايير المحاسبة و المراجعة الشرعية[1].

المطلب الثاني: تحديات الشباك الإسلامي

يواجه تأسيس الشباك الإسلامي التابعة لبنوك تقليدية العديدة من التحديات و التي تتمثل بما يأتي:

أولا: تحديات الإدارية

التحديات الإدارية تتمثل في عدم وضوح الرؤية لدى موظفي الإدارات بخصوص خطة العمل في مجال الصيرفة الإسلامية. هذا النقص يؤدي إلى إتخاذ قرارات بناءً على إعتقادات وآراء غير مدروسة، ويخلق منافسة بين الأقسام الإسلامية والتقليدية بسبب غياب المشاركة والتفهم المشترك للرؤية الإستراتيجية. هذا التحدي يؤثر سلبًا على سير العمل ويقلل من مستوى الإستعداد للتعاون والتطوير المشترك بين الأقسام.

ثانيا: تحديات تتعلق بالكوادر البشرية

عندما يبدي البنك التقليدي رغبته في التحول إلى النظام المصرفي الإسلامي، فإنه عادة ما يواجه العديد من التحديات. من بين هذه التحديات هو تأهيل وتدريب الكوادر البشرية بالشكل الذي يتناسب مع خصوصية النشاطات المصرفية الإسلامية، فضلاً عن ندرة الخبرة والإختصاص وعدم معرفتهم الكافية بمبادئ التمويل الإسلامي وصيغه. وتزداد صعوبة هذا الأمر في حالة عدم وجود توضيح واضح للأسباب وراء إتخاذ البنك التقليدي للقرار بالإنتقال إلى الشباك الإسلامي، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين

[1] منير خطوي مبارك لسلوس ،**النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و المتطلبات النجاح** ،مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات ، المجلد 13، العدد02، 2020،ص927.

وإنخفاض مستويات الثقة والروح المعنوية لدى العاملين، مما بدوره يؤثر سلباً على سير العمل في الشباك الإسلامي[1].

ثالثا: التحديات النظامية والسياسية

تشير التجربة إلى أن العديد من البنوك التقليدية التي تسعى لتقديم منتجات مصرفية إسلامية بجانب المصرفية التقليدية قد لا تولي إهتمامًا كافيًا للعوامل الهامة التالية:

1. **عدم ملاءمة النظام المحاسبي:** يعتمد النظام المحاسبي في البنوك التقليدية على أسس تقليدية قد لا تتناسب بشكل كاف مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي، مما يخلق تحديات في التكيف مع متطلبات الشريعة الإسلامية.
2. **التباطؤ في تلبية الإحتياجات:** قد يحدث تباطؤ في تلبية إحتياجات العمل المصرفي الإسلامي من حيث الأنظمة والإجراءات، مما ينعكس سلبًا على جودة الخدمة المقدمة ويؤدي إلى طول الإجراءات وتعقيدها، وقد يقلل من مستوى رضا العملاء.

لتجاوز هذه التحديات، يحتاج البنك التقليدي إلى إتخاذ خطوات فعالة لتحسين التوافق بين النظام المحاسبي ومتطلبات الشريعة الإسلامية، وتعزيز الجهود لتلبية إحتياجات العمل المصرفي الإسلامي بشكل أسرع وأكثر فعالية، مما سيعزز جودة الخدمة ويعزز رضا العملاء[2].

رابعا: علاقة الهيئات الشرعية بإدارة البنك

في التعامل مع الإدارة التنفيذية، مجلس الإدارة، وجمعية المساهمين في البنك، تواجه التحديات التالي:

1. **إختلاط الأموال:** يثير هذا الأمر قلقًا بين الهيئات الشرعية بشأن إحتمال إختلاط أموال الفروع الإسلامية بأموال الفروع التقليدية. يحدث ذلك عند تحويل فوائض السيولة من الشبابيك الإسلامية إلى البنك الرئيسي، الذي يستخدمها في التعاملات الربوية حتى يحتاجها الشباك الإسلامي مرة أخرى.
2. **تحديات التنافسية:** تفتقر البنوك الإسلامية للتنافسية بسبب عدم التوافق مع مبدأ عمل البنوك التقليدية، مما يؤدي إلى ضعف الأداء في بيئة النظام المصرفي التقليدي.
3. **تحديات السيولة:** يواجه البنوك الإسلامية صعوبة في طلب السيولة من البنك المركزي نظرًا لتعامله بسعر الفائدة، مما يتعارض مع المبادئ الشرعية.

---

[1] حيدر علي كاظم الفتلاوي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 688/687.

[2] محمد الأمين بن كابو ،مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية حالة الجزائر** ، مجلة الإقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 05 ، العدد 02 ،2022 ، ص555.

4. **تحديات الرقابة الشرعية:** يواجه البنك الإسلامي تحديًا يتمثل في غياب هيئة شرعية تقوم بمراقبة ومتابعة أنشطته بما يضمن إلتزامه بالمعايير الشرعية.

للتغلب على هذه التحديات، يجب على البنك إتخاذ إجراءات فعالة مثل تبني أنظمة محاسبية متوافقة مع المبادئ الشرعية، وتعزيز التنافسية من خلال تطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، والبحث عن حلول لضمان توفير السيولة بطرق متوافقة مع الشريعة، والتعاون مع الهيئات الشرعية لتطوير آليات الرقابة والمتابعة الشرعية.[1]

المطلب الثالث: ضوابط فتح شباك إسلامي

تتعدد ضوابط تأسيس الفروع الإسلامية سواء كانت في مرحلة التأسيس أو مرحلة الإنطلاق و ممارسة العمل المصرفي الإسلامية و من هذه لضوابط نذكر:

أولا: الضوابط الشرعية

عند فتح شباك إسلامي، هناك عدة ضوابط شرعية يجب مراعاته منها:

1. وجود إستعداد حقيقي للقيادات العليا في البنوك التقليدية، وتمثيلها في مجالس الإدارة، لممارسة العمل المصرفي الإسلامي بموجب الشريعة الإسلامية، مع إلتزامها بالضوابط الشرعية و تفادي المخالفات الشرعية مما يعزز مصداقية الفروع الإسلامية و يحافظ على سمعتها.
2. تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة و فعالة، مكونة من علماء موثوق بهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، مع توفير أليات للتدقيق الشرعي الداخلي لضمان تطبيق الأحكام الشرعية بشكل صحيح و دقيق.
3. الفصل التام بين أموال الفروع الإسلامية و البنوك التقليدية و فروعها، كمعيار أساسي لمصداقية العمل المصرفي الإسلامي، مع التركيز على ضرورة إدارة الأموال بشكل منفصل و شفاف.
4. إجتناب المحرمات، بما في ذلك الربا و لغرر و الجهالة في العقود، ضرورة وجود هيئة رقابة الشرعية و تدقيق شرعي لضمان الإمتثال للأحكام الشرعية و تجنب المخالفات[2].

[1] بن زراع حياة ، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**، المجلد 114 ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر ،نوفمبر 2021 ، ص 108 .
[2] لطف محمد السرحي ، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس و عوامل النجاح** ، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و أفاق المستقبل ، مارس 2010 ، ص 10 .

ثانيا: الضوابط الإدارية المالية و المحاسبية

إستقلالية الفروع أو الشبابيك الإسلامية تظهر من خلال عدة جوانب:

1. **التنظيم والإدارة:** يتمتع الفرع الإسلامي بالإستقلالية في التنظيم والإدارة، حيث يتبع نماذج وعقود عمل مخصصة تعتمدها الهيئة الشرعية. ويتمتع بإدارة مستقلة وموظفين يتبعون لها مباشرة، مما يسمح له بإدارة شؤونه المالية والمحاسبية بشكل مستقل.
2. **الإستقلالية المالية والمحاسبية:** يحتفظ الفرع الإسلامي بحساباته المالية والمحاسبية بشكل مستقل عن البنك الأم، مع فصل واضح بين مصادر الأموال لكل منهما. كما يتمتع بنظام محاسبي مستقل ودورة مستندية مستقلة.
3. **تخصيص رأس المال:** يتم تخصيص رأس المال للفروع الإسلامية، مما يمكنها من بناء هويتها القانونية الخاصة وتلبية إحتياجات رجال الأعمال، وتكوين الأصول الثابتة اللازمة.
4. **التوظيف والتدريب:** يتم توظيف موظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية وتزويدهم ببرامج تدريبية مكثفة، مما يعزز فهمهم لمبادئ الصيرفة الإسلامية ويساهم في تطبيق صيغ التمويل الإسلامي.
5. **الشفافية والتميز:** يتضمن وجود إجراءات واضحة ودليل عمل للفروع الإسلامية و الإستثمارية والمصرفية، مما يساهم في تحقيق الشفافية والتميز.
6. **التحكيم بالضوابط الشرعية:** يتم تحكيم فروع المعاملات الإسلامية بضوابط شرعية، بما في ذلك الحصول على مقابل مادي مقابل تقديم الخدمات المصرفية وفقًا لعقود الوكالة أو الإجارة، وهو ما يعتبر جائزًا شرعًا ويمكن تنفيذه بشكل قانوني[1].

المبحث الثالث: منتجات و خدمات شبابيك الصيرفة الإسلامية

يمكن القول أن منتجات و خدمات الشبابيك الإسلامية تتميز بالتوافق مع الشريعة الإسلامية و عدم الإعتماد على الفائدة الربوية، تشمل هذه المنتجات و الخدمات التمويلية مثل التمويل المرابحة و التمويل السيارات، بالإضافة إلى الحسابات الجارية و حسابات التوفير التي توفر عوائد متوافقة مع المبادئ الإسلامية، كما تقدم الشبابيك الإسلامية خدمات الإستثمار الشرعي مثل صناديق الإسلامية و التأمينات الإسلامية التي تضمن التغطية وفقا لمبادئ الشريعة.

[1] بالعابد فايزة، لمطوش لطيفة ، **دراسة إستشرافية لفتح شبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية دراسة حالة الجزائر** ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر، المجلد 08 ، العدد 01 ، مارس 2023 ، ص368-369.

المطلب الأول: أنواع الحسابات في الشبابيك الإسلامية

نصت المادة 11 من نظام بنك الجزائر رقم 2020-02 على أنها حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الإلتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع، أو إلى شخص آخر معين، عند الطلب أو حسب شروط.

وحسب تعليمة بنك الجزائر رقم2020-03 متفق عليها مسبق قد تكون حسابات الودائع حسابات جارية أو حسابات إدخار. و تشكل هذه الحسابات إحدى المعاملات الشائعة مع المودعين، حيث تقترح البنوك التي تتعامل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية على زبائنها حسابات جارية أو حسابات إدخار.

أولا: حسابات الجارية

تطَلق عليها أيضا تسمية "الودائع تحت الطلب"، هي تشير إلى الأموال التي يتم إيداعها في حساب مفتوح في البنك ويمكن سحبها بسهولة ودون إشعار مسبق. يمكن التعامل مع هذه الحسابات بإستخدام مجموعة متنوعة من الوسائل، مثل الشيكات والتحويلات المصرفية وبطاقات الصراف الآلي والشبكة العالمية والهاتف المصرفي.

من وجهة نظر الفقه الإسلامي، تُعتبر ودائع الحسابات الجارية على أنها إقتراض من المودعين مادام البنك يستخدم هذه الأموال في تمويل المشاريع وتوفير السيولة للزبائن عند الطلب.

ثانيا: حسابات الإدخار

في حسابات الإدخار، يحتفظ المودعون بالحق في التصرف في أموالهم في أي وقت، سواءً كانت عمليات سحب جزئية أو كلية. ومن الضروري أن تكون هذه الحسابات ملتزمة بأسس الصيرفة الإسلامية لتشكل جزءًا منها، وهي ببساطة أنماط للإدخار بدون فوائد. عادةً ما يُمنح المودعون دفترًا يُسجل فيه جميع عمليات الإيداع والسحب.

تُعطى أرباحٌ على رصيد حسابات الإدخار بنسبٍ متفق عليها مسبقًا، نظير إستخدام الأموال في مشروعات إستثمارية أو خدمات أخرى. يُحسب للمودع نصيبٌ من الأرباح وذلك من خلال تقديم جزء من الربح والخسارة خلال المدة المتفق عليها[1].

[1]بلقاسمي سليم، **عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 02-20**، مجلة النور للدراسات الإقتصادية، مجلد 6، العدد 10،جامعة الجزائر 1 بن خدة بن يوسف،2020، ص 103.

ثالثا: حسابات الإستثمار

تُعرف ودائع الإستثمار أيضًا بإسم "الودائع الآجلة". وهي عبارة عن أموال يتم إيداعها في المصارف بهدف إستثمارها والحصول على دخل متواصل منها، وذلك بناءً على إتفاق بعدم سحبها حتى بعد إنتهاء الفترة المحددة.

تتمثل ودائع الإستثمار في المصارف الإسلامية كعقد مضاربة بين المودع والمصرف، حيث يتصرف المصرف بحساب الإستثمار كما يتصرف العامل في المضاربة، حيث يُعتبر رأس المال المستثمر في المضاربة.[1]

المطلب الثاني: أساليب التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في العائد الإستثمار

هناك عدة أساليب تعتمد على المشاركة في عائد الإستثمار نذكر منها ما يلي:

أولا: المضاربة

تعد المضاربة نوع من أنواع المشاركة بين رأس المال و العمل.

1. مفهوم المضاربة:

و تعرف لغة: من المفاعلة أي الضرب في الأرض (السير فيها)، و المقصود بالمضاربة: عقد بين الطرفين أو أكثر يقدم أحدهما المال و الأخر يشارك بجهده على أن يتم الإتفاق على النصيب كل طرف من الأطراف بالربح بنسبة معلومة من الإيراد. أنا فقهيا فقد وردت عدة تعاريف للمضاربة تلاقت حول ضرورة توافر العناصر التالية في المضاربة:

- إتفاق بين شخصين.
- يقدم أحدهما المال (رب المال) ويقوم الأخر بالعمل به (المضارب).
- موضوع المضاربة هو إستثمار المال.
- غاية المضاربة تحقيق الربح.

و تسمى بالقراض بالغة أهل الحجاز أو المضاربة بالغة أهل العراق. و يمكن أن تشمل كافة الأنشطة الإقتصادية. و المهم في ذلك أن لفظ المضاربة لا يتفق على الإطلاق مع كلمة spéculation التي تستخدم للتعبير عن عمليات بيع و شراء الأسهم و العملات و العقارات توقعا لتغير أسعارها[2].

---

[1] بن حمزة خالد ، **الودائع الإستثمارية في المصارف الإسلامية الجزائرية** ، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 41، العدد 5، السداسي الثاني 2022، ص475-276.

[2] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، **المصارف الإسلامية الواقع و التحديات** ، بحوث و أوراق العمل ، ملتقى العربي الأول المنعقد في الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2008 ، ص 21/20.

2. أنواع المضاربة

وأما ما يتعلق بأحكام عمل المضاربة فهي تتوقف على نوع المضاربة و التي تنقسم إلى نوعين:

أ. **النوع الأول:** المضاربة المقيدة: و هي التي يقيد فيها المضارب بعمله بنوع العمل و الزمان و صفة العمل، و من يتعامل معه.

ب. **النوع الثاني:** المضاربة المطلقة: و هي التي تخلو من أية قيود كأن يقول صحب المال (المضارب بماله) للمضارب بعمله (الشريك بعمله) خذ هذه الألف جنيه مثلا، و أعمل فيها مضاربة، و ما يرزق الله من ربح بيننا على كذا أي نسبة كذا في المائة، فله في هذه الحالة أن يبيع و يشتري بما هو معروف طلبا للحصول على الربح لأن الشراء و البيع، كما أسفلنا، هو السبيل للحصول على الربح الذي هو موضوع العقد[1].

3. مخاطر صيغة المضاربة:

هناك بعض المخاطر المتعلقة بصيغة المضاربة يجب أخذها في الاعتبار:

- إرتفاع مخاطر هذه الصيغة حيث يتم دفع كامل رأس المال من قبل المصرف ويقدم الزبون الجهد فقط وخبرته.
- المصرف يتحمل كافة الخسائر في حالة عدم تقصير الزبون.
- صعوبة تطبيقها في الواقع العملي لعدم إستيعابها من قبل العاملين والمتعاملين في المصارف الإسلامية.
- يفسد عقد المضاربة إذا ثبت أحد الطرفين مبلغ مقطوع لنفسه.
- يجب تثبيت نسبة توزيع الربح عند التعاقد، إذ يجوز أن يكون على أساس نسبة من الربح وليس مبلغ مقطوع أو لنسبة من رأس المال[2].

[1] مصطفى كمال السيد طايل، **البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي** ،الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2012 ، ص 289.

[2] صادق راشد الشمري، **التمويلات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، ،عمان،الأردن، 2023،ص 71.

ثانيا: مفهوم المشاركة

المشاركة في السياق المالي يشير إلى عملية المشاركة بين أطراف مختلفة في استثمار أو عملية مالية معينة، حيث يتم توزيع الأرباح والخسائر بنسب محددة بين الأطراف المشاركة وفقاً لاتفاق مسبق.

1. تعريف المشاركة

تعتبر المشاركة شكلاً من أشكال الشراكة المالية بين الأطراف، حيث يتم توزيع الأرباح والخسائر بينهم بناءً على حصصهم في الاستثمار أو العملية المالية.

أ. **لغة:** الشركة و المشاركة بمعنى واحد و هي خلط أحد الماليين بالآخر بحيث لا يتميزان عن بعضهما.

ب. **إصطلاحا:** هو عقد من عقود الأمانة، حيث يتفق بموجبه شخصان أو أكثر على الإشتراك في رأس المال و العمل بحيث يكون لصاحب الجهد أو الجزء من المال و لكنه غير كافي للقيام بالنشاط المرغوب فيه فيضطر إلى اللجوء إلى الطرف أخر ليكمل ما ينقصه من المال بشرط أن يتقاسم الربح أو الخسارة معا وحسب النسبة التي يتم الإتفاق عليها و ما يحقق من الربح يوزع بين الشريكين أو الشركاء حسب نسب رأس المال لكل منهم و تكون الخسارة كذلك نفس النسب.

يمكننا تعريفها أيضا على أنها إستقرار ملك له قيمة مالية بين إثنين أو أكثر لكل منهم حق تصرف المالك.

2. دليل مشروعية المشاركة:

دليل مشروعية المشاركة في السياق المالي يمكن أن يتضمن عدة عناصر توضح مدى توافق عمليات المشاركة مع الأحكام الشرعية والقواعد المالية الإسلامية. إليك بعض العناصر التي يمكن أن تشكل جزءًا من هذا الدليل:

- إتفق الفقهاء على جواز عقد المشاركة و مشروعيتها و إستدلوا على ذلك بالقرآن الكريم و السنة النبوية و الإجماع.
- من القرآن الكريم هناك مجموعة من الآيات تستند على صحة هذا العقد و منها قوله تعالى: { وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ على بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ}.سورة ص الآية 24.

- من السنة ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: رسول الله صلى الله عليه و سلم؛ يقول عز و جل (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما الآخر فإذا خانه خرجت من بينهما).رواه أبو داوود الحاكم.
- وقد إستقر تعامل المسلمين بهذا العقد منذ عهد النبي صلى الله عليه و سلم إلى يومنا هذا دون نكير فكان ذلك إجماع من الأمة على جوازها[1].

3. أنواع المشاركة:[2]

تقوم المصارف الإسلامية بتوجيه أموالها نحو الإستثمار من خلال مشاركتها في مشاريع معينة، ومن بين أنواع الإستثمار المشهورة هي:

أ. **المشاركة الدائمة:** في هذا النوع من الإستثمار، يقوم المصرف بالإشتراك مع شخص أو أكثر في مشروع تجاري محدد مثل مصنع أو مبنى أو مزرعة، ويتم تمويل المشروع المشترك بالتساوي بين الشركاء. بعد نهاية كل سنة مالية، يتقاسم الشركاء الأرباح بناءً على الإتفاق المسبق بينهم، دون تحديد نسبة محددة.

تستخدم بعض الشبابيك الإسلامية أسلوبًا آخر للإستثمار، وهو تمويل جهة ما بجزء من رأس المال للتجارة في نوع معين من البضائع. يتم تحديد الطريقة التي يتم بها تحقيق الأرباح بين المصرف والطرف الآخر مسبقًا.

من خلال تحليل طبيعة هذه العقود لدى الشبابيك الإسلامية، يظهر أن لها معالم أساسية تتمثل في:

- الشراكة بين المصرف والشريك الآخر في المشروع.
- تقاسم الأرباح على أساس متفق عليه بين الأطراف بدلاً من نسبة محددة.
- الاتفاق المسبق على نسبة الأرباح لكل شريك.
- تخصيص جزء من الأرباح للشريك المسؤول عن إدارة المشروع.
- تقسيم الخسائر بنفس نسبة المساهمة في رأس المال.

ب. **المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك:** هي نوع من أنواع الإستثمار التي يقوم فيها المصرف الإسلامي بالمساهمة في رأس مال شركة أو مؤسسة تجارية أو مصنع أو مزرعة. بموجب الإتفاق

---

[1] حسين بالعجوز، **مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية و البنوك الكلاسيكية دراسة مقارنة** ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة الجزائر ، 2009 ، 28-29.

[2] كمال منصوري، لعلى حناشي، **إدارة المخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية و الأردنية خلال الفترة من 2005م الى 2013 م** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018 ، ص32.

المتفق عليه في العقد، يستحق كل طرف من أطراف الشركة حصته من الأرباح. و يتعهد المصرف بالتنازل عن حقوقه عن طريق بيع أسهمه إلى الشركاء، الذين يلتزمون بشراء تلك الأسهم ويحلوا محله في الملكية، سواء تم ذلك دفعة واحدة أو بدفعات متعددة وفقًا للشروط المتفق عليها. عادةً، ينتهي هذا النوع من الإستثمار بتمليك الآلة المنتجة إلى العامل، حيث يتم تقسيم عائد نتاج العمل إلى ثلاثة أقسام: قسم للمصرف، وقسم للعامل، وقسم يُخصص لحفظه مقابل قيمة الآلة بعد خصم نفقات الوقود والصيانة، ويتم ذلك حتى يصل الجزء المقرر من الأرباح.

تفضل المصارف الإسلامية هذا النوع من الإستثمار بدلاً من المضاربة بسبب قلة المخاطر المالية التي يتحملها المستثمرون، وسهولة إدارة الحسابات المالية ومتابعة المشاريع المشتركة.

ثالثا: المساقاة

المساقاة تعني الاتجاه نحو التعاون والتضامن في الأعمال المالية والاقتصادية، وتأخذ مفهوم المساقاة أهمية كبيرة في الأنظمة المالية الإسلامية. تعكس المساقاة فلسفة التعاون والتضامن المالي بين أفراد المجتمع والمؤسسات المالية، وهي مبدأ أساسي في الاقتصاد الإسلامي يعتمده الفقهاء والمفكرون.

1. تعريف المساقاة:

المساقاة في اللغة: هي مفاعلة من السقي. وتسمى عند أهل المدينة المعاملة: مفاعلة من العمل. ويفضل إسم المساقاة؛ لما فيها من السقي غالبا.

وفي الإصطلاح تعني أن يعامل إنسان إنساناً آخر على شجر مغروس لتعهده بالسقي وعمل سائر ما يحتاج إليه إلى مدة معلومة، على أن يكون الثمر بينهما.

وعرفت المساقاة أيضاً: هي أن يدفع الرجل نخيله أو كرمه إلى رجل ليعمل فيها بما فيه صلاحها وصلاح ثمرها، على أن يكون له جزء معلوم من الثمر، نصف أو ثلث أو ربع على ما يتشارطان[1].

2. مشروعية المساقاة

المساقاة من المعاملات التي أجازها الإسلام ، وأقوال العلماء والفقهاء شاهدة بذلك :قال إبن جزي المالكي: "المساقاة جائز".

[1]ورقاء يونس يحيى الطائي، **المساقاة والمزارعة وأحكامهما في ضوء أحاديث كتاب صحيح البخاري**، مجلة بحوث الشرق الأوسط ،العدد التاسع و الأربعون ،2019 ،ص 325.

قال إبن قدامة: "وجملة ذلك أن المساقاة جائزة في جميع الشجر المثمر، هذا قول الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم".

قال وهبة الزحيلي: "فهي جائزة عند الصاحبين وجمهور العلماء منهم مالك والشافعي وأحمد".فالمساقاة جائزة بالسنة، وعمل الصحابة، مثلها مثل المزارعة، فما يستدل به على مشروعية المزارعة يصلح أن يكون دليلا على مشروعية المساقاة.

المطلب الثالث: أساليب التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة في المديونية .

هناك عدة أساليب قائمة على المشاركة في المديونية نوجزها فيما يلي :

أولا: إجارة

إجارة في السياق المالي تشير إلى عقد يتم بموجبه تأجير أصل معين، سواء كانت عقارات أو معدات أو ممتلكات أخرى، لفترة زمنية محددة مقابل دفع مبلغ مالي محدد يُعرف بالإيجار. يتم تحديد شروط الإيجار بموجب اتفاق بين المالك (المؤجر) والمستأجر، وتتضمن هذه الشروط المدة الزمنية للإيجار والمبلغ المستحق وشروط أخرى مثل المسؤوليات والصيانة.

1. **تعريف الإجارة**

الإيجارة هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة شيء معين لشخص آخر لمدة محددة مقابل عوض معلوم.

أ. **الإجارة لغة:** مشتقة من الأجر، وفعلها أجر، ولها معنيان:

الأول: الكراء على العمل.

الثاني: جبر العظم الكسير. فأما الكراء فالأجر والأجرة، وكان الخليل يقول: الأجر جزاء العمل والفعل أجر، يأجر، أجراء والمفعول مأجور، والأجير المستأجر، والإجارة ما أعطيت من أجر في عمل، وقال غيره ومن ذلك مهر المرأة، قال تعالى: "وَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ"، ولما جبر العظم الكبير فيقال عنه أجرت يده، وناس يقولون: أجرت يده فهناك أصلان، والمعنى الجامع بينهما أن أجرة العامل كأنها شيء يخبر به حاله فيما لحقه من كد فيما عمله.

ولهذا ذكر الفقهاء معنى الإجارة في اللغة بنها " مشتقة من الأجر، وهو العرض، ومنه سمي الثواب أجراء لأن الله تعالى يعوض العبد به على طاعته، أو عن معصيته.

ب. تعريف الإجارة شرعا

تختلف التعريفات الفقهية للإجارة من مذهب لآخر في اللغة المستخدمة، لكنها تتفق في المعنى الأساسي للصيغة. فمن المعروف أن:

- **المذهب الحنفي:** يعرف الإجارة على أنها "عقد على المنافع بمقابل."
- **المذهب المالكي:** يصف الإجارة كـ "عقد على المنافع لفترة محددة بمقابل."
- **المذهب الشافعي:** يقول بأن الإجارة هي "عقد يتعلق بمنفعة محددة يمكن البذل فيها، ويشترط وجود مقابل معلوم."
- **المذهب الحنبلي:** يعرف الإجارة كـ "عقد على منفعة محددة ومقابل معلوم، لفترة محددة، سواء كانت المنفعة واضحة الموضوع أو وصفت في العقد."

بمعنى آخر، تتفق جميع التعريفات على أن الإجارة هي عقد يتعلق بمنفعة محددة تُستفاد مقابل مبلغ مالي محدد، وتتفق أيضًا على أن هذا المعنى يتماشى مع مفهوم الإجارة في الشريعة الإسلامية.

2. **أركان عقد الإجارة** :أركان عقد الإجارة أربعة وهي:

- **العاقد:** يشمل الطرفان في العقد، المؤجر والمستأجر، ويُفترض أن يكون كل منهما بالغًا وعاقلاً، حيث يجب على الطرفين أن يكونا قادرين على تحمل الالتزامات والإلتزامات.
- **الصيغة:** هي الإيجاب والقبول التي تثبت إتمام العقد، سواء كان ذلك بالطرق القانونية أو بالتقاليد المعتادة.
- **المنفعة:** تشير إلى الفائدة المرجوة من عقد الإيجار، سواء كانت لشخص أو لحيوان أو لشيء محدد.
- **الأجرة:** هي المبلغ المدفوع كمقابل لمنفعة الممتلكات أو الخدمات، ويُعتبر معادلًا للثمن في عقد البيع.

3. شروط الإجارة:

هناك شروط عدة ضابطة وحاكمة لعقد الإجارة وهي:

- يجب أن تكون المنفعة المتحققة مشروعة شرعًا.
- يجب أن تكون المنفعة معلومة ومعروفة في وقت التعاقد لتجنب الجهالة التي قد تؤدي إلى النزاع.
- في حالة قابلية المنفعة للامتداد والبقاء، يجب ذكر مدتها لتحديد مقدارها واستمراريتها.
- يجب أن تكون المنفعة قابلة للتسليم بالقدرة على تسليم محلها، مما يستثني الإيجارات المرهونة والدواب الضالة من نطاق الجواز.

- يجب ألا يكون الموضوع المؤجر به عيب يؤثر على الاستفادة منه أو يمنعه.
- في حالة حدوث عيب يؤثر على الاستفادة من الموضوع المؤجر، يجب أن تكون الموضوع المؤجر سليمًا وخاليًا من العيوب.
- يجب أن تتوافر الشروط الشرعية والقانونية للعقد من حيث الموضوع والمنفعة والشروط والمعايير لضمان مشروعيته وصحته.

4. نماذج الإجارة التي تتبناها الشبابيك الإسلامية

نماذج الإجارة التي يتبناها الشبابيك الإسلامية تتنوع وتشمل عدة أشكال تمويلية تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

أ. **نموذج الإجارة التشغيلية:** يشمل شراء أصول ثابتة مثل المباني والأراضي والمعدات، ثم تأجيرها للغير لإستخدامها واستفادته منها لفترة محددة، مقابل إيجار متفق عليه.

ب. **نموذج الإجارة التملكية:** يعتبر النموذج الأكثر شيوعًا، حيث يتم تأجير الأصول بشكل عادي، لكن في نهاية فترة الإيجار، يتم تمليك المستأجر للأصول، ويكون ذلك بدون مقابل إضافي (تأجيرًا تمويليًا)، إذ يكون البنك قد حصل على قيمة الأصل من خلال الأقساط التي دفعها المستأجر أثناء فترة الإيجار.[1]

ثانيا: المرابحة

أحد أهم الأدوات المالية المتبعة في الشبابيك الإسلامية، تعتبر تقنية تمويلية تتميز بالتوافق مع الشريعة الإسلامية.

1. تعريف المرابحة

المرابحة هي أحد أساليب التمويل الإسلامي التي تستخدم في البنوك الإسلامية، وتعتبر بديلاً مشروعًا للقروض الربوية في النظام المالي الإسلامي.

أ. **المرابحة في اللغة:** مصدر من الربح، وهي: الزيادة، وفي إصطلاح الفقهاء البيع برأس المال وربح معلوم"، وهي إحدى صور بيوع الأمانة المعروفة في الشريعة الإسلامية التي تختلف عن بيوع المساومة.

- **فالنوع الأول يسمى بيوع الأمانة:** يتم فيه الإتفاق بين البائع والمشتري على ثمن السلعة، آخذاً في الإعتبار ثمنها الأصلي الذي إشتراها به البائع.
- **أما النوع الثاني فيطلق عليه إسم بيوع المساومة:** إذ يتم الاتفاق فيه بين البائع والمشتري على الثمن بغض النظر عن الثمن الأصلي للسلعة التي تم شراؤها به.

[1] محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان ، **المصارف الإسلامية الأسس و النظرية و التطبيقات العلمية** ، الطبعة الثانية ، دار المشيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الأردن، 2008، ص 210.

ومن هنا جاءت تسمية هذا النوع بالمرابحة، وبعد البيع بالمرابحة مقارنة مع عمليات الإستثمار الأخرى، الأكثر إستعمالاً في البنوك الإسلامية، لما تتيحه هذه العملية من مرونة في السيولة وقلة نسبة المخاطرة، بحكم أن المبلغ الممول يصبح ديناً في ذمة العميل بمجرد التعاقد على البيع[1].

ب. **و عرفة في الإصلاح الشرعي:** بعدة تعاريف و كلها تعني الزيادة في رأس المال، فعد الحنفية، المرابحة " نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة الربح ".

و قد عرف الدر دير من المالكية المرابحة بتعريف مقارب لما قاله الحنيفة حيث قال: المرابحة عبارة بيع سلعة بالثمن المشتراة به مع زيادة ربح معلوم للمتعاقدين، و عرفه الحنابلة بقولهم " هو بيع برأس المال و ربح معلوم" [2].

2. شروط بيع المرابحة:

المرابحة بيع كالبيوع تحل بها البيوع، فحيث يكون البيع حلالا فهي حلال، و حيث كن البيع حراما فهي حرام، و لكن يلزم لصحة المرابحة بالإضافة إلى شروط العامة في العقود (كالأهلية و المحل و الصيغة) بعض الشروط الأخرى منها ما يأتي:

- يجب أن يكون الربح معلوماً؛ لأنه جزء من الثمن، ومعرفة الثمن شرط أساسي لصحة البيع.
- يجب أن لا يكون الثمن في الصفقة الأولى مقابلاً بجنسه من أموال الربا؛ لأن ذلك يجعل الصفقة باطلة. فعلى سبيل المثال، إذا اشترى شخص مالاً بمال مماثل وأراد بيعه بربح، فإنه لا يجوز بيعه بالمرابحة؛ لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح، والزيادة في أموال الربا تعتبر رباً لا ربحاً.
- يجب أن يكون رأس المال من المثليات؛ مثل الملكيات والموزونات و العدديات المتقاربة. فإذا كان الثمن لا يمكن مقارنته بمثيلاته، كما في العروض التي لا مثيل لها، فإنه لا يجوز بيعها بالمرابحة؛ لأن المرابحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح.
- يجب أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً؛ لأنه إذا كان باطلاً فإن المرابحة لا تجوز ؛ لأن المرابحة هي بيع بالثمن الأول مع زيادة الربح، والصفقة الباطلة تثبت الملكية بالقيمة المباعة إن كانت قيمة، وليس بالثمن المسمى في العقد، ولا يمكن بيع المملوك بالقيمة بالمرابحة؛ لأن القيمة المجهولة لا تعرف إلا بالتقدير، والمرابحة هي بيع بالثمن الأول من الزيادة الربحية، والثمن الأول هنا هو مجهول القيمة[3].

---

[1]محمد صلاح الكردي ، **صيغ التمويل المعاصرة و دورها في تنمية التجارة الدولية** ، دار التعليم الجامعي ، 2022، ص 87.
[2]إبراهيم فاضل الدبو ، **الإقتصاد الإسلامي الدراسة و تطبيق** ،الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان ، 2008 ، ص97.
[3] قتيبة عبد الرحمن العاني ، مرجع سبق ذكره ، ص 79-80.

3. مشروعية المرابحة:

المرابحة صورة من صور البيع، فتحل بما تحل به البيوع، و قد إستدل أهل العلم على مشروعيتها بما يلي:

أ. عموم الأدلة التي تقضي بإباحة البيع بصفة عامة.

"إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ: سورة التوبة، الآية 111.

ب. **الإجماع:** فقد تعامل الناس بها في مختلف الأعصار و الأمصار بغير نكير.

"ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً، أولئك لهم عذاب مهين". سورة لقمان، الآية 6.

ج. **المعقول:** فإن الحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيع، فإن الذي يحسن المماكسة في البيع يمكن أن يعتمد على فعل غيره و تطييب نفسه بمثل ما، إشترى به و زيادة ربح معقول يتفقان عليه[1].
"وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا" سورة البقرة، الآية 275.

ثالثا : الإستصناع

تعتبر عملية الإستصناع جزءًا أساسيًا من عملية التحويل الاقتصادي، حيث يتم خلالها تحويل الموارد الطبيعية والعمالية إلى منتجات تلبي احتياجات المجتمع والسوق.

1. مفهوم الإستصناع

مفهوم الإستصناع يترتب عليه من المصطلحات و التعاريف في اللغة وفي الإصطلاح الشرعي العديد من الدلالات التي تبرز أهميته ودوره في العقود التجارية والاجتماعية

أ. **في اللغة،** يُعتبر الإستصناع مصدرًا من الفعل "استصنع"، ويُفهم على أنه دعوة للقيام بعمل معين. ويمكن استخدامه في الجمل بصيغة "إصطنع فلان بابا"، للدلالة على طلب الشخص لصناعة باب معين. ويأتي أصل الكلمة من الفعل "صنع" الذي يعني عمل شيء ما.

ب. **وفي الاصطلاح الشرعي،** يُعتبر الإستصناع عند جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة جزءًا من الأقسام السلمية، ولذلك يُدرج ضمن تعريف السلم. والفقهاء الحنفية قدموا عدة تعريفات للإستصناع، حيث يعتبرونه عقدًا مستقلا بذاته[1].

[1] صلاح الصاوي ، **نهائي عقد المرابحة و تطبيقاتها المعاصرة** ، مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا دور الإستثمار في الإسلام ، أمريكا ،ربيع الثاني 1426، ماي 2005 ، ص2.

2. مشروعية الإستصناع:

الاختلاف بين العلماء في مشروعية الإستصناع يدور حول اعتباره عقدًا مستقلا بذاته أو جزءًا من عقد السلم. فالجمهور من المالكية والشافعية والحنابلة لا يرونه جائزًا، بينما يرى جمهور الأحناف جوازه.

أ. الرأي الأول – القائلون بعدم مشروعية الإستصناع–:

تُستند أدلة جمهور الفقهاء الذين يرون عدم جواز الإستصناع على عدة نقاط:

- استنادًا إلى النهي عن بيع الدين بالدين، حيث يُعتبر الإستصناع جزءًا من هذا النوع من البيع، وينبغي أن يتخذ الدين عقدًا مستقلًا.
- يُعتبر من بيع المعدوم، وهو بما يتعارض مع النهي عن بيع المعدوم.
- يجعل من الصعب على البائع ضمان تسليم المنتج في الوقت المناسب، وهو ما قد يؤدي إلى غرر البائع.

ب. الرأي الثاني – القائلون بمشروعية الإستصناع–:

يعتبر جمهور الأحناف الإستصناع جائزًا، إما بوصفه عقدًا منفردًا أو جزءًا من عقد السلم. يستدلون على ذلك بما يلي:

- العمل المعتاد على الإستصناع في مختلف الأعصار والأمصار، دون نكير.
- السماح بالإستصناع كوسيلة لتحقيق الحاجة وتيسير الأمور التجارية.
- قبول المجتمع لهذا النوع من الصفقات وعدم ملاحظة أي اعتراض على ممارسته.
- بالاعتماد على هذه الآراء المتباينة، يظهر الاختلاف في فهم وتطبيق مفهوم الإستصناع، ويبقى التفاوت في الاجتهادات الفقهية والمرجعيات الشرعية التي يعتمد عليها كل طرف في النقاش[2].

---

[1] عزيزة على ندا ، **معايير الجودة في عقد الإستصناع**، دراسة فقهية ، مجلة الشريعة و القانون العدد الرابع و الثلاثون ، الجزء الرابع ، الإسكندرية ،2019، 30-31.

[2] وائل محمد عربيات، **المصارف الإسلامية و المؤسسات الإقتصادية اساليب الإستثمار الإستصناع المشاركة المتناقصة النظرية و التطبيق**، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن،2009، ص 144.

رابعا: السلم

في الفقه الإسلامي، يُعرف السلم بأنه عقد يتم بين طرفين، البائع والمشتري، يتفقان فيه على سعر معين لسلعة محددة دون أي تسليم فوري للسلعة، بل يتم التسليم في وقت لاحق متفق عليه.

1. تعريف السلم :

السلم في اللغة العربية يشير إلى الإعطاء، الترك، أو التسليف، ويُستخدم في مفهوم الإعطاء على وجه العموم. على سبيل المثال، يقال "أسلم الثوب إلى الخياط"، معناه أعطاه الثوب.

أ. **في اللغة،** يُشار إلى السلم بمعنى السلف، حيث يُستخدم للدلالة على إعطاء مبلغ من المال بشكل محدد ولفترة زمنية محددة. يُستخدم مصطلح "السلم" للإشارة إلى الإسراع في دفع رأس المال، ويقترن بفكرة التسليم الفوري للثمن عند التعاقد.

ب. **في المصطلح الفقهي،** يُعرف السلم على أنه بيع موصوف في الذمة مع تحديد بديل يُدفع على الفور. وقد اختلف الفقهاء في تعريفه وفقًا لاختلافهم في الشروط المعتبرة فيه، حيث يشترط بعضهم قبض رأس المال في مجلس العقد وتأجيل المسلم فيه، فيما يعتبر آخرون أنه يُشترط أخذ عاجل بأجل أو بيع أجل بعاجل، أو شراء الشيء على أن يكون الثمن دينا على البائع بشروط معينة.

بموجب هذه التعريفات، يُمكن وصف السلم بأنه "عقد على موصوف في الذمة بثمن مقبوض في المجلس" أو "شراء أجل بعاجل"[1].

2. حكمة من مشروعية السلم :

تظهر حكمة مشروعية عقد السلم من حاجة الناس إليه وضرورته لهم. خاصة المحاوج أو المفاليس منهم, فالبائع بحاجة إلى رأس مال ونفقات يستخدمها الإنتاج سلعته, وللنفقة على نفسه وأهله إلى أن يحين موعد الإنتاج, ويكون قد سوق سلعته مسبقاً فلا يتعرض الأعباء تسويقها والمشتري بحاجة إلى سعر أرخص من سعر البيع الحال للسلعة التي يريد شراءها فالسلم يلبي الحاجتين, ويحقق المصلحتين العامة والخاصة و تظهر حكمة مشروعية السلم من كونه من البدائل الشرعية للربا المحرم. فقد نزل قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ"، ليجيز لنا معاملة فيها من المنافع ما يحققه الربا و لكن بطريق مشروع[2].

---

[1] محمد محمود المكاوي ، **التمويل في البنوك الاسلامية عقد السلم** ،الطبعة الاولى ،المكتبة العصرية للنشر و التوزيع ،2015 ، ص 15-18.

[2] جمعة بنت حامد يحيي الحريري الزهراني ، **عقد السلم و تطبيقاته المعاصرة** ، دراسة فقهية ، مجلة العلوم الشريعة و القانون، العدد الثلاثون ، الجزء الاول ، جامعة طيبة ،بيروت ،2015 ، ص35.

خامسا : القرض الحسن

يعتبر القرض الحسن من الأساليب الشرعية لتقديم المساعدة المالية ودعم المحتاجين دون إلحاق الضرر بالمُدين.

1. تعريف القرض الحسن:

القرض الحسن هو نوع من التعاون المالي الذي يتمثل في منح قرض بدون فوائد أو ربا، وبشروط معقولة ومنصفة بين الطرفين.

أ. **القرض لغة:**

يعني الإقراض والاستدانة، حيث يقول الإنسان "أقرضني فلانٌ" إذا طلب منه أن يُقرضه مالًا، و"استقرضت من فلانٍ" إذا اقترض منه مالًا.

ويُطلق مصطلح "القرض" أيضًا على ما يُقدم من إحسان أو من إساءة، وهو ما يُطلب عليه الجزاء أو الثواب، سواء كان ذلك في صورة صدقة أو عمل صالح. وتستخدم العرب عبارة "قرض حسن" للدلالة على الإحسان، و"قرض سيء" للدلالة على الإساءة.

وفي السياق الديني، يُعتبر الله عز وجل هو المُقرض للبشر، حيث يُمهلهم بالخير والنعم ويُطلب منهم أن يُقدموا الخير والعمل الصالح لكي يُجازوا عليه..[1]

ب. **القرض الحسن إصطلاحا** :

القرض الحسن، بالمفهوم الإسلامي، يُعرف إصطلاحًا على أنه "عقد مخصوص يقتضي تمليك مال مثلي للشخص الذي يحتاجه، على أن يُرد مثله في المستقبل" أو "عقد مخصوص يتضمن تحويل مال مثلي بغرض المساعدة، مع التزام بتقديم مثله في وقت لاحق". ووفقًا لتعريف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يُصوّر القرض الحسن كتمليك مال مثلي لمن يحتاجه، مع التزام بإعادة مثله فيما بعد.[2]

2. مشروعية القرض الحسن

أ. **أما الكتاب:** فقول الله تعالى "مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً" سورة البقرة 245.

- **وجه الإستدلال:** حثت الآية على فعل الخير، فيشمل عومها القرض الحسن .

[1]محمد نور الدين أردنية، **القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي**، قدّمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية ،نابلس فلسطين ، **2010**، ص08.

[2]عدنان علي املا، **القرض الحسن وتطبيقاته المعاصرة لدى المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية** ،مجلة القانون الكويتية ، العدد 01، 2017، ص 216.

ب. **وأما السنة** فأحاديث منه: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة)، فيشمله عموم الحديث .

عن عبد الله بن مسعود يقول: "من أقرض الله مرتين، كان له مثل أجر أحدهما لو تصدق به."

عن أنس إبن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (رأيت ليلة أسري بي على باب الجنة مكتوباً: الصدقة بعشر أمثالها. و القرض بثمانية عشر. فقلت: يا جبريل ! ما بال القرض أفضل من الصدقة ؟ قال: لأن السائل يسأل و عنده. و المستقرض لا يستقرض إلا من حاجة).

ج. **أما الإجماع:** فقد أجمع المسلمون على جواز القرض الحسن.[1]

[1] أحمد حسن، **القرض الحسن حقيقته وأحكامه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد23،العددالأول، 2007، ص553.

خلاصة الفصل :

تشكل الشبابيك الإسلامية في البنوك التقليدية جزءًا حيويًا من التحول نحو الصيرفة الإسلامية. تُعتبر هذه الشبابيك إدارات مستقلة داخل البنوك تقدم خدمات مالية وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يلبي احتياجات العملاء المسلمين الذين يرغبون في الالتزام بالمبادئ الإسلامية في معاملاتهم المالية.

تشهد الجزائر خطوات هامة نحو تعزيز البنية التشريعية والقانونية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من خلال إصدار القوانين المناسبة مثل القانون رقم 18-02 والقانون رقم 20-02. تهدف هذه التشريعات إلى توفير بيئة قانونية ومالية ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية وتحقيق التمويل والاستثمار وفقًا للشريعة الإسلامية.

ومع ذلك، تبقى هناك تحديات تواجه عملية التحول نحو الصيرفة الإسلامية، مثل تطوير البنية التحتية اللازمة وتأهيل الكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات المالية وفقًا للمبادئ الإسلامية. هذا يتطلب جهودًا مشتركة وتعاونًا بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان نجاح عملية التحول وتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

الفصل الثالث

الإطار تطبيقي لأداء شباك الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري

ة

تمهيد الفصل :

تشكل البنوك في النظام المصرفي الجزائري مجموعة متنوعة تشمل البنوك العمومية و البنوك الخاصة، بما في ذلك البنوك التقليدية و الإسلامية، و تعمل جميعها وفقا للتنظيمات الصادرة عن البنك الجزائر.

بفضل النظامين 18-02 و20-02 الصادرين في2018 و 2020 على التوالي ، تقدم البنوك التقليدية لصيرفة الإسلامية مجموعة من الخدمات و العمليات الائتمانية ، مما يتيح لها تقديم خدمات أو منتجات إسلامية إلى جانب التقليدية ، على سبيل المثال البنك الوطني الجزائري ، الذي يعتبر موضوع دراستنا، يقدم منتجات إسلامية بالإضافة إلى منتجاته التقليدية كبنك تقليدي.

سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460 ، و بيان نشأته و هيكله التنظيمي و كذا الإحاطة بجميع الخدمات الإسلامية التي يقدمها حيث قمنا بتقسيم الفصل إلى :

- **المبحث الأول: عموميات حول وكالة البنك الوطني الجزائري.**
- **المبحث الثاني: خدمات الشباك الصيرفة الإسلامية لوكالة البويرة 460.**
- **المبحث الثالث : أساليب صيغ الاستثمار التمويلية لبنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460.**

ة

المبحث الأول :عموميات حول بنك الوطني الجزائري وكالة البويرة 460

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة وتعريف لبنك الوطني الجزائري مع إبراز الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري البنك الرئيسي في البلاد، يعمل على تنظيم السياسة النقدية و الاقتصادية في البلاد بالإضافة إلى دوره في دعم القطاع المصرفي و تعزيز النمو الاقتصادي سنقوم في هذا المطلب بتقديم نشأة حول البنك الوطني و تعريف بالبنك.

أولا: نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسس البنك بموجب هذا الأمر رقم 178/66 الصادر في 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم إنشاؤها في الجزائر المستقلة برأس مال قدره20 مليون دينار جزائري .

منذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري زبائنه، سواء كانوا أفراد، مهنيين أو مؤسسات. ما يجعله اليوم، أحد أكثر البنوك الفاعلة في الساحة المصرفية، بأكثر من 2.5 مليون زبون.

إن القانون رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي ، كان له تأثير كبير على تنظيم مهام البنك الوطني الجزائري.

ثم جاء القانون رقم 10/90 الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض ، و الذي سمح بتغيير جذري للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد . هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها ، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي و على غرار البنوك الأخرى يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي ، يؤدي مهنته اعتيادية في كافة العمليات لمتعلقة باستقطاب الموارد ، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن .

في جوان 2018 ، تم رفع الرأس مال البنك الوطني الجزائري 41600 مليار جزائري إلى 150000 مليار دينار جزائري.

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري:

بنك الوطني الجزائري هو مؤسسة مالية جزائرية تقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء داخل الجزائر و يعتبر أحد أكبر البنوك في الجزائر و يقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد و الشركات، يشمل ذلك الحسابات الجارية و حسابات التوفير ، و القروض الشخصية و التجارية ، وخدمات المصرفية عبر الأنترنت، و بطاقات الائتمانية، وخدمات التحويل الداخلي و الدولي ، إلى جانب العديد من الخدمات الأخرى المالية .

وكالة البويرة 460 هي فرع من فروع البنك الوطني الجزائري الموجود في ولاية البويرة . يقدم هذا الفرع خدمات بنكية متنوعة مثل فتح حسابات ، منح قروض ، إصدار بطاقات الإئتمان ، و العديد من الخدمات الأخرى المالية بالإضافة إلى خدمات مالية إسلامية .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك

تتواجد بلبنك مصالح الأتية :

أولا: مدير الوكالة: مسؤول عن توجيه وتنشيط الفرع، مراقبة الأداء، وتنسيق الأنشطة، بالإضافة إلى تقسيم العمل ومراقبة تنفيذ السياسات المؤسسية.

ثانيا: السكرتارية: تنظيم وظائف المدير وتقديم الدعم الإداري.

ثالثا: مصلحة الصندوق

مصلحة الصندوق تعبر عن العائد المالي الذي يحققه صندوق استثماري أو صندوق تحت الإدارة، ويتمثل هذا العائد في الأرباح التي يحققها الصندوق من استثماراته.

1. عمليات المقاصة.
2. عمليات المحفظة.
3. عمليات المحاسبة.
4. عمليات السحب والإيداع.
5. قسم الدفع والتسويات.
6. التحصيلات بجميع أنواعها.
7. قسم الأوراق التجارية.

رابعا: مصلحة القروض

مصلحة القروض هي الفائدة المالية التي يتقاضاها العملاء عند اقتراضهم الأموال من البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى. تُعتبر مصلحة القروض جزءًا أساسيًا من تكلفة الاقتراض، وتُحسب عادة كنسبة مئوية من المبلغ المقترض تُضاف إلى رأس المبلغ المستعار ويتم سدادها على مرحلة محددة من الزمن، و من بين الخطوات الأساسية في مصلحة القروض هي:

1. تكوين ملفات القروض.
2. دراسة ملفات القروض وإعطاء الموافقة المبدئية.
3. دراسة حالات المخاطر.

خامسا: مصلحة الإدارية

مصلحة الإدارية في البنك تشير إلى الفوائد أو العائدات التي يحققها البنك من خلال تقديم خدماته الإدارية والمصرفية، ومن بين خدماتها هي:

1. متابعة جميع العمليات الإدارية.
2. إدارة الموارد البشرية.
3. التصريحات الجبائية.
4. أمن البنك.
5. دراسة وتقديم الميزانيات.

سادسا: شباك الصيرفة الإسلامية: يقدم كافة الخدمات المصرفية الإسلامية، بما في ذلك فتح الحسابات وتقديم خدمات التمويل وفقاً للأحكام الشرعية.

المخطط رقم 01: الهيكل التنظيمي لوكالة البويرة 460

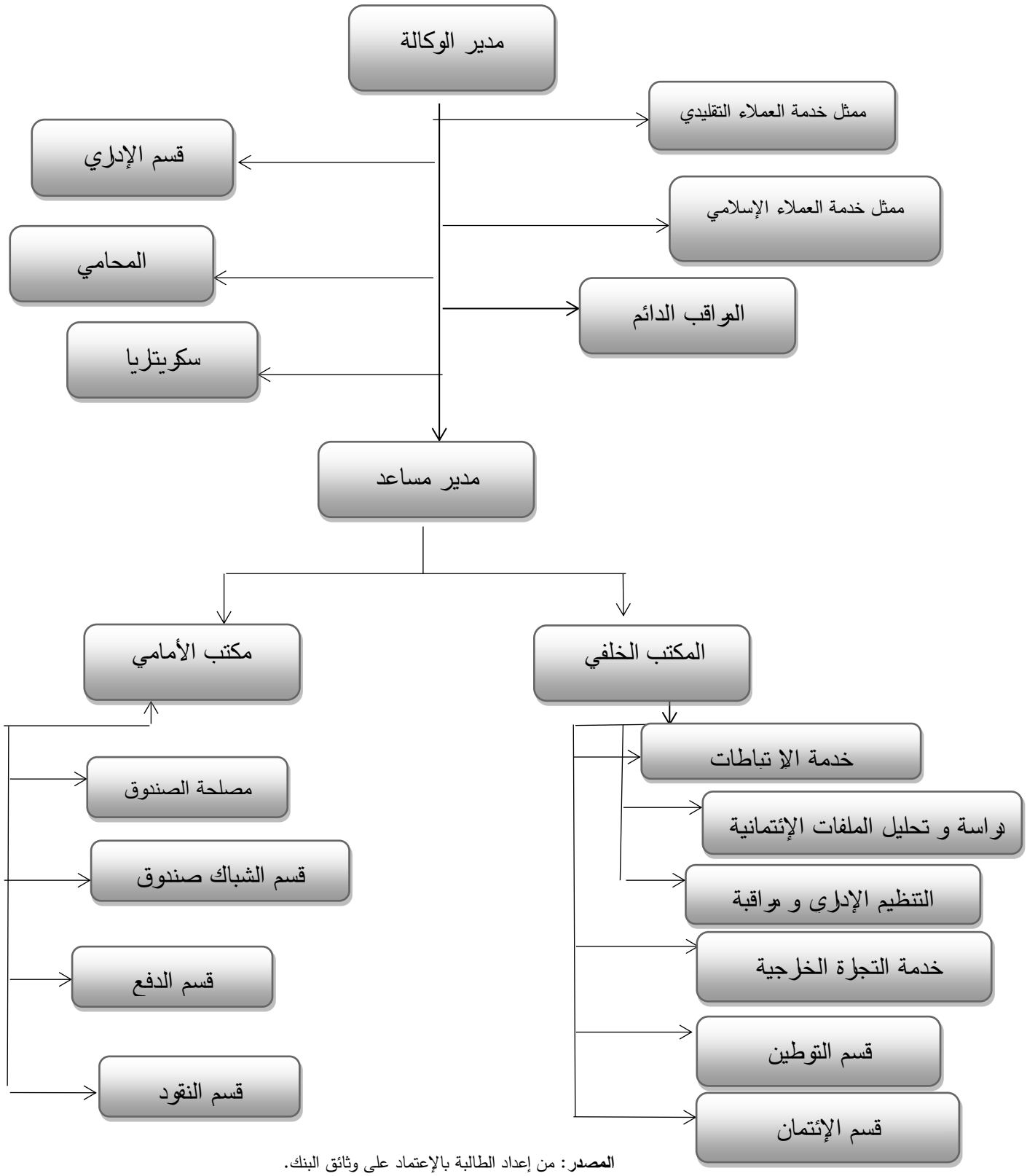

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق البنك.

المطلب الثالث : عمليات البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الجزائري بالعديد من النشاطات أهمها نجد ما يلي :

- إستقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص ، كما أن البنك يسمح بالتسديد إما نقدا أو عند حلول أجل الإستحقاق ، كذلك يصدر وصولات الإستحقاق ،كذلك يصدر وصولات و سندات (و تتم عملية الإقتراض من اجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها النشاط معين)
- إستقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك المتعلقة بالتوطين domiciliation، و التحصيلle verment.
- يمنح القروض بجميع أشكالها سوءا كانت تتعلق بالقروض أو التسبيقات بدون ضمانات و ذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة :
- معالجة كل العمليات البنكية .
- المساهمة في إيداعات الزبائن .
- المساهمة في تجميع الإدخار و تشجيع على ذلك .
- إستحداث خدمات جديدة تتلاءم مع متطلبات عملائها من فتحها نافذة إسلامية لتقديم خدمات تتلاءم مع عملاء الذين لا يريدون العمل بالفائدة و يريدون العمل مع خدمات تتوافق مع الشريعة الإسلامية[1].

[1]معلومات مقدمة من طرف بنك الوطني الجزائري بويرة (460)

المبحث الثاني : خدمات شباك الصيرفة الإسلامية بوكالة البويرة 460

خدمات شباك الصيرفة الإسلامية لوكالة البويرة تهدف الى تقديم خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يشمل ذلك تقديم الودائع و القروض و التمويلات بطرق تتجنب الفوائد و الأنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية .

يتيح هذا النوع من الصرفة للعملاء الذين يفضلون الإمتثال للمبادئ الإسلامية في التعامل المالي الحصول على الخدمات التي تتناسب مع قيمتهم و معتقداتهم.

المطلب الأول: خدمات الحسابات الإسلامية في فرع البنك الوطني الجزائري بالبويرة

تعتمد هذه الحسابات على مبادئ الشريعة الإسلامية حيث لا يتم احتساب فوائد على الأرصدة المودعة ، بل يتم المشاركة الأرباح الناتجة عن استثمار هذه الأموال مع العميل ، حيث نتناول في هذا المطلب أنواع الحسابات المتوفرة في هذا الشباك الإسلامي:

أولا: دفاتر التوفير الإسلامي على مستوى الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري 460

دفاتر التوفير الإسلامية على مستوى الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري هي منتجات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية تهدف إلى تلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون الاستثمار والتوفير وفقًا للمبادئ الإسلامية. وتعتبر هذه الدفاتر وسيلة لجمع الأموال واستثمارها بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مع توفير فوائد للودائع المودعة بدون فوائد ربوية.(أنظر الى الملحق رقم 02).

1. دفتر التوفير الإسلامي

يمكن القول أن هذا النوع من الدفاتر الهدف منه تمكين العملاء من توفير مدخراتهم طويلة الأجل ، حيث أنها تفتح هذه الدفاتر بالعملة الوطنية ، و يمكن للأفراد سحب أموالهم متى أرادوا دون الحصول على الأرباح بحيث من شروط فتح هذا الحساب يجب وضع مبلغ مالي مقدر ب 10.000 دج.

أ. الوثائق المطلوبة من أجل فتح دفتر توفير :

تتمثل هذه الوثائق في :

- بطاقة إقامة .
- شهادة ميلاد.
- نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول.

ب. شروط فتح حساب:

يتوجب على الزبون عند فتح حساب التوفير إسلامي ما يلي :

- تقديم كل الوثائق الإدارية المطلوبة.
- الموافقة و التوقيع على هذه الإتفاقية (إتفاقية فتح حساب).
- الإمضاء على النموذج التوقيع .

ج. غلق الحساب:

يتم غلق الحساب التوفير الإسلامي في الحالات الأتية:

- بموجب طلب مكتوب مصاغ من طرف صاحب الحساب موجه للوكالة الماسكة للحساب.
- بمبادرة من البنك في حالة عدم إحترام شروط الإتفاقية من طرف صاحب الحساب.
- عند وفاة صاحب الحساب.

2. دفتر التوفير الإسلامي للأرباح

هو حساب يقوم به الأفراد من أجل ادخار أموالهم و الإستثمار فيها ، مقابل الحصول على الأرباح و إذ أنا تحتوي على 7 عملاء نهاية عام 2023 , قدرت بملغ 5300000,00 دج على مستوى الشباك الإسلامي حيث أنه يبلغ متوسط معدل الأرباح في شباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري البويرة منذ فتح الشباك الإسلامي كما يلي :

- من عام 2020 إلى عام 2021 بلغ 0,94%.
- أما عام 2021 إلى 2022 بلغ 1,90%.
- أما من عام 2022 إلى 2023 بلغ 2,46%.

حيث نلاحظ أن خلال الأربع سنوات منذ فتح الشباك الإسلامي على مستوى وكالة البنك الوطني الجزائري البويرة 460 أن متوسط معدل الأرباح في تزايد مستمر حيث العام الماضي شهد ارتفاعا عالي قدر ب 2,46 %.

يتم تحديد عملية التوزيع الأرباح بين البنك و الزبون المودع بعد إختتام كل سنة محاسبية حسب النسبة المتفق عليها ، نسب توزيع الأرباح مشار إليها في الجدول الاتي:

جدول رقم (02): نسب توزيع الأرباح

طبيعة و مدة الإيداع	حصة ب.و.ج	حصة الزبون
إسلامي مدة 03 أشهر	%50	%50
إسلامي مدة 06 أشهر	%45	%55
إسلامي لمدة 12 شهر	%35	%65
إسلامي لمدة 18 شهر	%30	%70
إسلامي لمدة 24 شهر	%25	%75
إسلامي لمدة 36 شهر	%20	%80
إسلامي مدة 48 شهر	%15	%85
إسلامي لمدة60 شهرا فما فوق	%10	%90

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول أعلاه يعرض نسب توزيع الأرباح في الشباك الإسلامي في بنك الوطني الجزائري بويرة لمختلف مدد الإيداع.

يتراوح توزيع الأرباح بين البنك والعميل حسب مدة الإيداع، حيث يتحمل البنك جزءًا متزايدًا من الأرباح كلما زادت مدة الإيداع.

يتناسب توزيع الأرباح بين البنك والعميل بطريقة تشجيعية للعملاء للاستثمار لفترات أطول، حيث يحصل العميل على حصة أكبر من الأرباح مع زيادة مدة الإيداع.

هذا الجدول يعكس سياسة البنك في تحفيز العملاء على الاستثمار لفترات أطول وتقديم مكافآت مالية ملائمة لهم وفقًا لمدد الإيداع.

3. دفتر التوفير للشباب:

تتاح للأطفال فرصة الحصول على حسابات التوفير الإسلامية خاصة بهم. و هو حساب توفير الشباب وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، يحمي الأموال المودعين لدى البنك الذي يستثمرها في مشاريع التمويل الإسلامي ، يحق للأفراد فتح حساب التوفير الإسلامي للشباب بدون أجر أو بأجر .

حساب التوفير الإسلامي يفتح للأفراد من جنسية المقيمين و غير المقيمين، حيث يعتمد على مفهوم المضاربة، القائم على تقاسم الأرباح و الخسائر.

يتم إحتساب الأرباح في نهاية السنة المالية .

حيث يتميز هذا الحساب ب :

- بدون أجر.
- فهو يتيح لك توفير المال بأمان تام دون أي زيادة ، مع توفره في أي وقت .

ثانيا: الحساب الجاري على مستوى شباك الإسلامي بوكالة البويرة 460

في بوكالة البويرة، يُعتبر الحساب الجاري عبر شباك الإسلامي واحدًا من الخدمات المالية الهامة المتوفرة للعملاء الراغبين في الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتهم المالية.

يتميز هذا الحساب بالعديد من الميزات والخدمات التي تلبي احتياجات العملاء بشكل شامل.

1. حساب الشيكات

يسمح هذا النوع من الحسابات لصاحبه فرصة تشغيله في نشاطاته ، حيث يتوفر على خاصية إسترداد الأموال متى أراد العميل ذلك، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، و يجوز للشباك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب حساب الشيك عمولات أو أجرة وفقا لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية العامة الخاصة بعمليات الشباك حيث من شرط هذا الحساب أن يفتح بملغ قدر ب 10,000 دج كأدنى حد و أقصى حد غير محدد.

- **الوثائق المطلوبة**

من أجل فتح حساب الشيك يجب إحضار الوثائق التالية:

- شهادة الميلاد.
- نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول.
- بطاقة إقامة .
- شهادة عمل أو شهادة أخرى تثبت وجود دخل.
- شهادة وكالة بالنسبة للأفراد المكفوفين.

2. حساب جاري

توفر نافذة الشباك الإسلامي في البنك الوطني الجزائري بوكالة البويرة بفتح هذا النوع من الحسابات لكل شخص طبيعي أو معنوي لغرض شخصي أو مهني وفقا لأحكام نظام البنك الجزائري رقم 02/20، يقوم هذا الحساب على أساس قرض الحسن حيث يعتبر قرضا أو تسبيقا يقدمه العميل إلى شباك في شكل ودائع تحت الطلب الصيرفة الإسلامية ، حيث يكون الحد

الأدنى من أجل فتح هذا الحساب هو 5,000 دج و الحد الأقصى غير محدد حيث شهدت على مستوى الوكالة نهاية عام 2023 عدد عملاء 13 عميل و بمبلغ إجمالي507574,40[1].

- **الوثائق المطلوبة:**

تتمثل وثائق فنح حساب الجاري فيما يلي:

- شهادة ميلاد.
- نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول.
- بطاقة إقامة.
- سجل تجاري مصدق من CNRC.
- الرقم الوطني للتعريف الضريبي مع الرقم الوطني للتأمين الاجتماعي.
- سند الملكية.
- إعلان الوجود.

المطلب الثاني :البطاقات البنكية للشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري البويرة 460

بطاقات البنك الإسلامية لبنك الوطني الجزائري تعتبر جزءًا لا يتجزأ من توسع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وتتمتع بمرونة وخيارات متنوعة لتلبية احتياجات العملاء. تتوفر هذه البطاقات بثلاثة أنواع رئيسية، مما يتيح للعملاء الاختيار المناسب وفقًا لاحتياجاتهم المالية والعادات المصرفية:

أولا: بطاقة الذهبية

هي نوع من بطاقات الائتمان أو الخدمات المصرفية التي تُقدم من قِبل البنوك والمؤسسات المالية الكبيرة.

ثانيا: بطاقة التوفير الإسلامية

بطاقة التوفير الإسلامية هي نوع من البطاقات المصرفية التي تُقدمها الشبابيك الصيرفة الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية. تختلف بطاقات التوفير الإسلامية عن البطاقات الائتمانية التقليدية في أنها لا تتيح لحاملها إمكانية الإنفاق بمبلغ يزيد عن المبلغ المودع في الحساب.

تتضمن نوعين هما:

- توفير الإسلامي.
- توفير إسلامي للشباب.

ثالثا: بطاقة الإسلامي كلاسيك

تُقدم بطاقة الإسلامي كلاسيك من قِبل شباك الصيرفة الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية. تمنح بطاقة الإسلامي كلاسيك العملاء إمكانية الوصول إلى الأموال وإجراء المعاملات المالية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

تتضمن ثلاث أنواع هم:

- بطاقة إسلامية للمهن الحرة.
- بطاقة إسلامية للعمال.
- بطاقة إسلامية لأصحاب الشركات.

تتيح هذه البطاقات إجراء العديد من العمليات المالية بسهولة وأمان، بما في ذلك السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، والدفع الإلكتروني، والاطلاع على رصيد الحساب، والتحويلات، وذلك على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي البطاقات مجانًا وصالحة لمدة ثلاث

سنوات، مع توفير رسائل نصية تُبلغكم بالمعاملات وتفاصيل الحسابات في الوقت الفعلي، مما يزيد من الراحة والأمان للعملاء.

جدول رقم(03): يبين البطاقات البنكية للشباك الاسلامي

نوع البطاقة	سقف السحب اليومي	سحب الدفع اليومي	السقف حسب مبلغ عملية الدفع
البطاقات البنكية الكلاسيكية	**100.000دج**	**100.000دج**	**100.000دج**
البطاقة البنكية الذهبية	**150.000دج**	**150.000دج**	**150.000دج**
بطاقة التوفير	100.000دج	100.000دج	100.000دج

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

يوضح الجدول أعلاه البطاقات البنكية للشباك الإسلامي حيث تتراوح الحدود المالية للسحب اليومي لكل نوع من البطاقات بين 100.000 دج إلى 150.000 دج.

إذ يعكس هذا التنوع في البطاقات والحدود المالية السمة الشخصية لكل عميل وإحتياجاته المالية. على سبيل المثال، يمكن أن يفضل بعض الأشخاص البطاقة الذهبية للتمتع بمزايا إضافية مثل الخدمات الحصرية أو الحدود المالية المرتفعة، بينما يمكن أن يختار آخرون بطاقة التوفير للمساعدة في إدارة النفقات والتوفير بشكل أفضل. (أنظر الى الملحق رقم 03).

المطلب الثالث : حسابات وعملاء على مستوى الشباك الإسلامي بويرة

في هذا المطلب سنتطرق إلى عدد حسابات و الإيداعات داخل الشباك الإسلامي بوكالة البويرة 460.

أولا: حساب التوفير

حساب التوفير داخل شباك الإسلامي لوكالة البويرة يُعتبر خيارًا ماليًا مثاليًا للأفراد الراغبين في الادخار وتحقيق أهدافهم المالية بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. يوفر هذا الحساب العديد من المزايا والفوائد التي تجعله خيارًا شائعًا بين العملاء.

الجدول رقم (04) : حسابات التوفير من الفترة الممتدة من 2020_ 2023

السنة	حساب التوفير	المبالغ	النسبة المئوية
2020	21	8647824,11	%7.95
2021	45	18546591.3	%17.05
2022	79	32546276,4	%29.92
2023	119	49036969,9	%45،08
المجموع	**246**	**108777661,74**	**%100**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك.

توضح البيانات الموجودة في الجدول أعلاه الأرقام المطلقة للمبالغ المودعة في حساب التوفير كل عام، حيث يمكن رؤية النمو المتزايد عبر السنوات.

الشكل رقم 02: أعمدة بيانية تمثل عدد الحسابات التوفير على مستوى الشباك الإسلامي بويرة 460 من الفترة الممتدة من2020 إلى غاية 2023

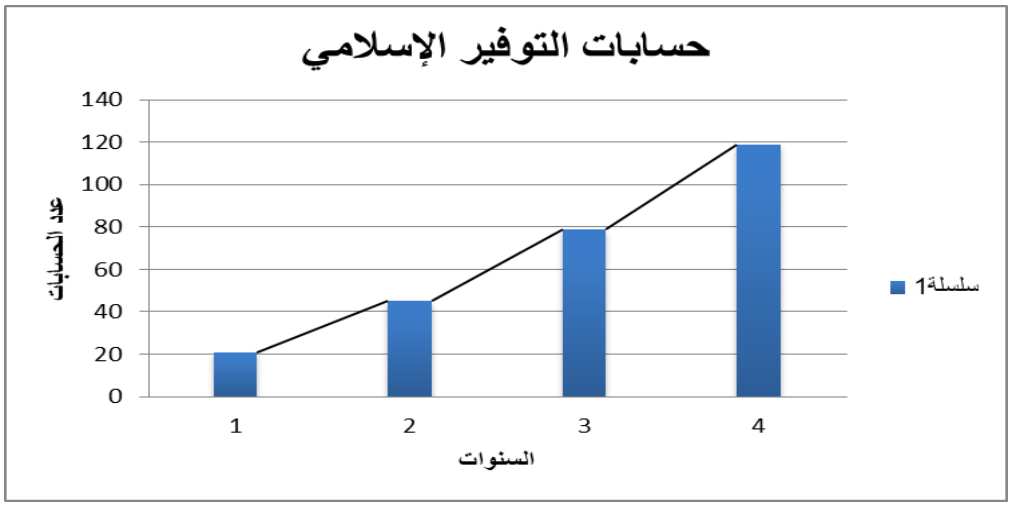

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق البنك

يوضح المخطط أعلاه أن:

من خلال تحليل المخطط السابق نلاحظ تصاعداً مستمرا في نسبة المبالغ المودعة سنوياً بالنسبة لإجمالي الأموال المودعة منذ بدء العمليات حتى العام 2023.

النمو السنوي يعكس إزدياد الثقة و الإستخدام للشباك الإسلامي بوكالة البويرة، مما يدل على نجاح البنك في جذب المزيد من الودائع.

الأرقام المقدمة تُظهر زيادة تراكمية كبيرة في الأموال المودعة، وتحقق نمواً مطرداً واضحاً حيث أن النسب المئوية تعكس جزء من المبالغ المودعة مقارنة بالإجمالي في نهاية فترة الدراسة.

يمكن إستخدام هذه البيانات لتحليل سلوك العملاء وتفضيلاتهم نحو المنتجات الإسلامية إلى أنه ينبغي التركيز على إستراتيجيات تسويقية تعزز الثقة والمزايا المترتبة على إستخدام الشباك الإسلامي لجذب المزيد من الودائع في المستقبل.

ثانيا: حساب الشيكات

حساب الشيكات داخل الشباك الإسلامي لوكالة البويرة في البنك الوطني الجزائري هو خدمة مصرفية توفر للعملاء الذين يرغبون في القيام بعمليات مالية متعددة الأطراف وتبادل الدفعات بطريقة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (05): حسابات الشيكات على مستوى شباك الإسلامي بنك الوطني الجزائري بويرة 460 من الفترة الممتدة من 2020_2023

السنة	عدد الحسابات الشيكات	المبالغ	النسبة المئوية
2020	01	4976,08	%0.43
2021	12	59597,29	%5.15
2022	52	258293,29	%22.32
2023	168	834361,41	%72.10
المجموع	**233**	**1157228,04**	**%100.00**

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق البنك

تحليل الجدول أعلاه المتعلق بتطور عدد الحسابات الشيكات والمبالغ المودعة في شباك إسلامي منذ بداية فتحه حتى نهاية العام 2023، يمكننا أن نلاحظ عدة جوانب رئيسية.

الشكل رقم 03:يوضح عدد الحسابات الشيكات على مستوى شباك الإسلامي بنك الوطني الجزائري بويرة 460 من الفترة الممتدة من 2020_2023

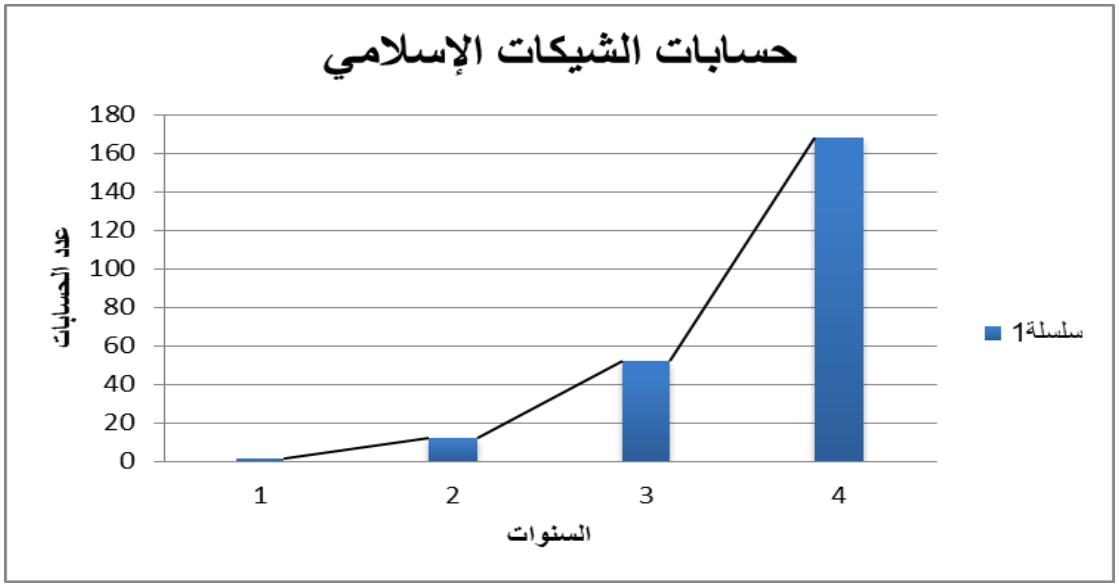

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على وثائق البنك

يوضح المخطط أعلاه أن:

- **نمو الحسابات:** هناك نمو ملحوظ في عدد الحسابات المفتوحة منذ بداية عمل الشباك الإسلامي، من حساب واحد في عام 2020 إلى 233 حساب بحلول نهاية 2023. هذا يدل على زيادة الإقبال والثقة في الخدمات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك.
- **نمو المبالغ المودعة:** المبالغ المودعة تظهر أيضًا نموًا متسارعًا، حيث بدأت بمبلغ صغير نسبياً في 2020 ووصلت إلى أكثر من 834 ألف دينار في 2023. هذا يدل على تزايد الثقة والإعتماد على الشباك الإسلامي لإدارة الأموال.
- **توزيع النسب المئوية:** الزيادة في النسب المئوية تشير إلى أن أغلب المبالغ المودعة تمت في الأعوام الأخيرة، مما يعكس تطور وتوسع الخدمات الإسلامية وقدرة البنك على جذب المزيد من العملاء.
- **الإستنتاجات:**
  - **التوسع في الخدمات الإسلامية:** البيانات توضح نجاح الشباك الإسلامي في جذب المزيد من العملاء والأموال، مما يسلط الضوء على إهتمام متزايد بالخدمات المصرفية الإسلامية.

- **الفرص المستقبلية:** تدل الأرقام على أن هناك فرصة كبيرة للنمو المستمر في السوق الإسلامي، ويمكن للبنك إستغلال هذه الفرصة لتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي إحتياجات هذا السوق المتنامي.
- **البيانات:** تعطي صورة إيجابية عن تطور الخدمات المصرفية الإسلامية وتقبل العملاء لهذه الخدمات، مما يعكس توجه السوق نحو التوسع في الخدمات الإسلامية.

المبحث الثالث: أساليب الإستثمار على مستوى الشباك الإسلامي وكالة البويرة 460

يقدم شباك الإسلامي لوكالة البويرة 460 مجموعة من صيغ التمويل الإسلامي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية و ذلك لتلبية إحتياجات العملاء , الذين يفضلون هذا النوع من التمويل حيث يحظى الشباك الإسلامي على صيغ عديدة سنتطرق بالتفصيل إلى أنواع هذه الصيغ.

المطلب الأول: صيغة المرابحة على مستوى الشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري بوكالة البويرة 460

سنتطرق في هذا المطلب على وثائق المطلوبة من أجل منح تمويل إسلامي بصيغة المرابحة و عدد التمويلات الممنوحة في تمويل المرابحة من قبل شباك الوطني الإسلامي بويرة .

أولا: أنواع تمويل المرابحة الموجودة على مستوى وكالة البويرة 460

تمويل المرابحة يتضمن عادة العديد من الأنواع المختلفة التي تتناسب مع احتياجات العملاء والمشاريع المختلفة. و من بين هذه الأنواع يمكن أن نذكر:

1. مرابحة السيارات:

هذا المنتج مخصص للأفراد الراغبين في شراء سيارة يتم وفق الأحكام الشرعية الإسلامية، توفير التمويل للأفراد المقيمين من أجل اقتناء مركبات نقل الركاب الجديدة المجمعة أو المصنعة في الجزائر.

المرابحة للسيارات هو عقد بيع مركبات جديدة مجمعة أو مصنعة بالجزائر بسعر التكلفة مضافا إليها هامش الربح معلوم متفق عليه العميل مع البنك بحيث يشتري البنك السيارة من التاجر و يعيد بيعها للعميل مقابل هامش ربح متفق علبه بين الطرفين سعر التكلفة و هامش الربح البنك و شروط الدفع معروف مسبقا و مقبولة من قبل الطرفين.

أ. الشروط مرابحة للسيارات:

من الشروط العامة التي قد تكون مطلوبة للحصول على تمويل مرابحة لشراء سيارة في وكالة بنك الوطني الجزائري بويرة:

- أن يكون جزائريا الجنسية .
- أن يكون له راتب أو دخل شهري ثابت و منتظم بمبلغ يساوي أو يفوق ثلاثين ألف دينار 30.000.00دج .
- أن يتمتع بالأهلية القانونية .

- في حالة استحواذ مشترك، قد يكون المشتري المشارك هو الزوج أو الأجداد، أو الأحفاد من الدرجة الأولى.
- ويجب أن يستوفي معايير الأهلية بإستثناء ما يتعلق بالدخل.
- تمويل المرابحة للسيارات يمكن أن يصل إلى 90% من ثمن السيارة.
- يجب ألا يقل مبلغ التأمين " هامش الجدية " الذي يدفعه العميل عن عشرة بالمائة (10%) من سعر المركب.
- يعتبر مقيما أي عميل إستلام أخر ثلاث دخل له في البنك أو قدم طلب تغيير التوطين الراتب موقعا حسب الأصول من صاحب العمل مع إستلام الفعلي للراتب الأول.

ب. الوثائق المطلوبة

لطلب تمويل مرابحة لشراء سيارة من وكالة بنك الوطني الجزائري بويرة، ستحتاج عادة إلى تقديم مجموعة من الوثائق المطلوبة. هذه الوثائق تختلف قليلاً بين البنوك وفقًا لسياساتها الخاصة، ولكن في العادة، تشمل الوثائق التالية:

- طلب مرابحة للسيارات (نموذج البنك الوطني الجزائري) موقع من طرف العميل .
- طلب توطين الراتب مقبول حسب الأصول من قبل صاحب العمل (بإستثناء عملاء CCP) للعملاء الراغبين في الإستفادة من معدل الهامش المخصص للعملاء المقيمين .
- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول (بطاقة الهوية الوطنية).
- شهادة عائلية.
- بطاقة إقامة .
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل.
- ثلاث كشوف رواتب.
- كشف الحساب لثلاثة أشهر الأخيرين .
- أخر ثلاث إنذارات ضريبية أو أي إثبات أخر للدخل لغير الموظفين.
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التاجر، الحرفيين، المهنيين).
- تصريح بإستشارة شركة المخاطر و أسرة C R E M موقعة حسب الأصول من قبل العميل
- فاتورة مبدئية للعقار الجديد المنشأ بإسم البنك المصحوب.
- شهادة صادرة عن الشركة تقوم بالنشاط إنتاجي إقليم الوطني، تشهد على الشارة موضوع طلب التمويل.

- يتم إنتاجها في الجزائر، لميزانيات العمومية و بيانات الدخل للسنوات الثلاث الماضية لغير الموظفين.
- شاك مشطوب.

ج. الضمانات:

عند الحصول على تمويل مرابحة لشراء سيارة من وكالة بنك الوطني الجزائري بويرة، قد يطلب البنك ضمانات معينة لضمان سداد المبلغ الممول. هذه الضمانات قد تختلف بناءً على السياسات الداخلية للبنك وتقييمه لمخاطر القرض، ولكن في العادة، يمكن أن تتضمن الضمانات التالية:

- رهن السيارة نفسها .
- اتفاقية موقعة بالالتزام تسديد.

2. المرابحة للتجهيزات :

يتمثل تمويل المرابحة للتجهيزات في توفير للأفراد فرصة الحصول على أثاث أو الأجهزة المنزلية وفق الشريعة الإسلامية و للقيام بهذا التمويل يقوم البنك بشراء سلعة من المورد المحلي و إعادة بيعها للمشتري مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا للاستفادة منها يجب تتوفر شروط من هذه الشروط نذكر منها ما يلي :

- أن تكون مقيم في الجزائر.
- العمر يجب أن يكون أقل من 70 سنة.
- يجب أن يكون الشخص ذو الدخل الثابت و منتظم و يزيد عن20.000 دج.

ومن بين المميزات التي يتم توزيع سعر البيع على فترة تتراوح من 12 إلى 36 شهر، مع دفعات شهرية ثابتة ، كما تتوفر هذه الصيغة مزايا أخرى ، في هذه الحالة يمكن أن يصل التمويل إلى 100% من سعر المعدات، و الإستفادة من نسبة هامش تنافسية و معالجة الملفات لمدة لا تتجاوز (5 أيام).

أ. النصوص المنصوص عليها في إتفاقية تمويل المرابحة للتجهيزات:

اتفاقية تمويل المرابحة للتجهيزات هي عقد يتم بين مؤسسة مالية (البنك) وعميل (المستفيد)، بحيث تقوم المؤسسة المالية بشراء التجهيزات التي يحتاجها العميل ثم تبيعها له بربح معلوم، يتم تسديده على أقساط متفق عليها. هذه الاتفاقية تتضمن عدة نصوص أساسية، منها:

- **مبلغ التجهيزات:**

طبقا للوعد بالشراء فإن ثمن بيع التجهيزات للمشتري يشمل جميع الرسوم و الضرائب و المصاريف المتصلة مباشرة بعملية البيع إضافة إلى هامش الربح البائع.

- **تسليم الوثائق:**

يتعهد المشتري بتسليم الوثائق الخاصة بالعملية المرابحة للبائع، بما أن الفواتير النهائية المتعلقة بالتجهيزات، عند تحصيلها من المورد.

- **تعذر التسليم :**

في حالة عدم تقدم المشتري لاستلام التجهيزات خلال أجل أسبوع (07 أيام)اعتبارا من تاريخ إبرام الاتفاقية الحالية، يطالب البائع المشتري بسبب هذا التأخر بكافة الوسائل المتاحة (بريد مضمون ،بريد إلكتروني أو فاكس) و يعتبر ذلك تبرئة للبائع من ضمان الأضرار اللاحقة بالتجهيزات جراء تأخر استلامها .

يحق للبائع بيع التجهيزات للغير بعد تسجيل فترة تأخر تفوق ثلاثون يوما (30) اعتبارا من تاريخ إمضاء الاتفاقية الحالية دون المطالبة بالموافقة المبدئية من المشتري. وفي حال نكول المشتري عن تنفيذ وعده الملزم ، ينحصر حق البائع في إقطاع مقدار الضرر الفعلي المتحقق نتيجة نكول، هو الفرق بين التكلفة شراء التجهيزات و ثمن بيعها لغير الأمر بالشراء . و لا يشمل التعويض ما يسمى بالفرصة الضائعة .

- **كيفية التسديد:**

يتعهد المشتري بتسديد المبلغ الإجمالي للصفقة ، على النحو الآتي :

1. سعر البيع الإجمالي يبلغ ..... دج شاملا الضرائب و الرسوم .
2. عدد الاستحقاقات مقدرة ب ..... كل واحدة تبلغ ..... دج شاملا الضرائب و الرسوم
3. يتوجب على المشتري تسديد عمولة التسيير التي تقدر ب ..... دج.
4. كما يتوجب على المشتري دفع مبلغ بمقدار إستحقاقين و الذي يعتبر مؤونة و ليس تسديدا للقسطين الأولين .
5. يتم تسديد الأقساط المستحقة ابتداء من الشهر الأول الذي يلي نقل الملكية العتاد / التجهيزات للمشتري غير أنه في حالة الإستفادة من مهلة الأرجاء (دفع مؤجل) مقدر ب ..... يحق للبائع طلب تسديد الأقساط المستحقة ابتداء من شهر ..... الذي يلي نقل الملكية العتاد / التجهيزات للمشتري.

6. يتيح المشتري للبائع تحصيل مبالغ الأقساط المستحقة انطلاقا من رصيد حسابه المفتوح لهذا الغرض ، و ذلك إلى غاية تسديد المبلغ الإجمالي و جميل المبالغ المستحقة للبائع .
7. يحق للبائع عند التأخر المشتري في تسديد الأقساط المستحقة عن أجالها المحددة أن يسحب من أي حساب له موطن لدى البنك.

- **الضمانات:**

ضمانات تمويل التجهيزات تشمل عادةً مجموعة من الضمانات التي يطلبها البنك كجزء من شروط منح التمويل. من بين هذه الضمانات:

1. الاتفاقية تمويل مرابحة التجهيزات.
2. الإمضاء على سند لأمر بالمبلغ الإجمالي للتجهيزات شاملا الهامش الربح و الضرائب و الرسوم.
3. التأمين.

- **غرامات التأخير**

- يتعين على المشتري التقيد بتواريخ دفع الأقساط المتفق عليها.
- في حالة عدم التسجيل تأخر في التسديد أقساط متتالية، يصبح باقي المبلغ مستحق حالا و يوجه أعذار للمشتري.
- يلتزم المشتري في حالة المماطلة في دفع الأقساط التي تلتزم بها في أجال استحقاقها بدفع غرامة تأخير.
- تعادل نسبة 4 بالمائة من المبلغ القسط المستحق يتبرع بها لحساب الأعمال الخيرية التابعة للبنك تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية طبقا للمادة 06 من التعليمة 03-20 لبنك الجزائر.
- و في حالة الإعسار يمكن للبائع إن يمنح للمشتري أجلا معقولا و مدروسا يتناسب مع وضعيته المالية و لتسديد الأقساط الواجبة عليه دون زيادة في هامش الربح ولا فرض غرامة تأخير.

ب. الوثائق المطلوبة:

عند طلب تمويل مرابحة لتجهيزات من وكالة بنك الوطني الجزائري بويرة، قد تتطلب العملية تقديم مجموعة من الوثائق التي تثبت هوية المتقدم وتأهله للحصول على التمويل، بالإضافة إلى الوثائق التي تتعلق بالتجهيزات المراد تمويلها. هنا قائمة مبسطة من الوثائق المطلوبة:

- طلب للتجهيز (نموذج البنك الوطني الجزائري) موقع من طرف العميل.
- طلب توطين الراتب مقبول حسب الأصول من قبل صاحب العمل (بإستثناء عملاء CCPللعملاء الراغبين في الإستفادة من معدل الهامش المخصص للعملاء المقيمين.
- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول (بطاقة الهوية الوطنية) .

- شهادة عائلية.
- بطاقة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل.
- ثلاث كشوف رواتب.
- كشف الحساب لثلاثة أشهر الأخيرين.
- أخر ثلاث إنذارات ضريبية أو أي إثبات أخر للدخل لغير الموظفين.
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية (التاجر، الحرفيين، المهنيين).
- تصريح بإستشارة شركة المخاطر و أسرة C R E M موقعة حسب الأصول من قبل العميل.
- فاتورة مبدئية للعقار الجديد المنشأ بإسم البنك المصحوب بشاك مشطوب .

3. تمويل المرابحة للعقارات :

يتمثل تمويل المرابحة للعقارات في توفير للأفراد فرصة الحصول على مسكن وفق الشريعة الإسلامية و للقيام بهذا التمويل يقوم البنك بشراء مسكن من المورد المحلي و إعادة بيعها للمشتري مقابل هامش ربح متفق عليه مسبقا للاستفادة منها يجب تتوفر شروط من هذه الشروط نذكر منها ما يلي:

- أن تكون مقيم في الجزائر.
- العمر يجب أن يكون أقل من 70 سنة.
- يجب أن يكون الشخص ذو دخل ثابت و منتظم و يزيد عن40.000 دج.
- إمكانية التسديد المسبق (كليا أو جزئيا).

ومن بين المميزات التي يتم توزيع سعر البيع على فترة تتراوح من إلى شهر ، مع دفعات شهرية ثابتة ، كما تتوفر هذه الصيغة مزايا أخرى ، في هذه الحالة يمكن أن يصل التمويل إلى 90% من سعر المعدات ، و الإستفادة من نسبة هامش تنافسية و معالجة الملفات لمدة لا تتجاوز (5 أيام).

- **الوثائق المطلوبة:**

الوثائق المطلوبة للحصول على تمويل مرابحة للعقارات تختلف قليلاً حسب سياسات البنك ومتطلبات القرض الخاصة، لكن عادة ما تتضمن الوثائق التالية:

- طلب الشراء عقار مرابحة وفق النموذج.
- نسخة من بطاقة التعريف سارية المفعول.

- شهادة عائلية.
- شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة.
- نسخة من بطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية.
- شهادة عمل حديثة و أخر قسائم دفع أو بيان مكافئات للموظفين.
- أخر ثلاث إنذارات ضريبية أو أي إثبات أخر للدخل لغير الموظفين.
- تصريح استشارة من المخاطر الأعمال تم التوقيع عليه.
- وثائق المنزل.

ثانيا: الإجارة المنتهية بتمليك:

يحظى شباك الصيرفة الإسلامية لبنك الوطني الجزائري بالإجارة المنتهية بالتمليك حيث يمكن للمهنيين الحصول على تمويل الإجارة تعمل وفق الشريعة الإسلامية المتعلقة بالمعدات غير قابلة للتدمير بالتالي يشتري البنك المعدات و العقار من الموردون المحليين و يؤجره للعميل في نهاية هذا العقد يصبح العميل هو المالك الأصلي للعقار أو المعدات و تهدف هذه الصيغة إلى الأشخاص العاملين في المهن الليبرالية و التجار، و كذلك الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم و من مزايا هذه الصيغة يمكن أن يصل التمويل إلى90% و أن يصل المبلغ إلى 25.000.000 دج تمتد لمدة أقصاها 5 سنوات دون أن تكون أقل من سنتين و نسبة هامش الجدية 6،25%.

- **الملف المطلوب:**

عند طلب الحصول على تمويل الإجارة المنتهية بالتمليك يطلب منك تقديم ملف يثبت قدرتك على تحمل الالتزام المالي للتمليك بعد انتهاء فترة الإيجار. هذا الملف يشمل عادة الوثائق التالية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطني .
- شهادة الميلاد و الإقامة المعتمدة للمروج أو المدير.
- نسخة من سند ملكية المحل الذي يسكن فيه النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.
- فاتورة المبدئية الحديثة للمعدات التي سيتم الحصول عليها بإسم نيابة على المستأجر .
- نموذج تمويل الإجارة موقع حسب الأصول.
- إذن للتشاور مع مركز المخاطر موقعة حسب الأصول .

حيث في شباك الآن بدأ الترويج لهذه صيغة و لم تحظى بأي ملف دراسة.

ثالثا: الإستصناع:

يتوفر لدى الشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري بويرة على صيغة الإستصناع كذلك و التي أدرجوها منذ شهرين على الأقل تم الترويج لهذه الصيغة لاكن لا يوجد أي شيء يعني على الوثائق المطلوبة و كيفية إدراج و دراسة الملف لا يوجد أي شيء من هذا القبيل لاكن وجد نسبه هامش الجدية الذي يقدر ب 12،5% بالنسبة لغير المقيمين أما% 8,5 بالنسبة للمقيمين.

و هناك نوعين من الإستصناع نذكر منها ما يلي :

1. عقد – إستصناع داري–:

هو عقد يطلب بموجبه الزبون الحصول على تمويل من البنك تنفيذ المشروع أو جزء من المشروع (توسيع أو تهيئة أو بناء منزل).

يتدخل البنك من خلال عقد الإستصناع موازي و يطلب من الشركة المنجزة تنفيذ المشروع .

يجوز للزبون الحصول على تمويل عقد الإستصناع "داري" بالاستعانة مع الزبون شريك ، قد يكون الزبون الشريك الزوج ، الأصول أو الأحفاد من الدرجة الأولى أو الأقارب مباشرة .

أ. شروط عقد– إستصناع داري– :

هذا التمويل مخصص للأفراد المقيمين و غير المقيمين الذين يستوفون الشروط التالية:

- الأهلية القانونية .
- الجنسية الجزائرية.
- السن أقل من 75 عاما في أخر موعد الاستحقاق .
- راتب أو شهري ثابت و دخل ثابت و منتظم يساوي أو يزيد عم الحد الأدنى للأجور الوطنية المضمونة.

ب. مزايا عقد– إستصناع داري– :

- منتج معتمد متطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
- يمكن أن يصل التمويل إلى 100 % من التكلفة الإجمالية لأعمال التهيئة و 90% من التكلفة الإجمالية لإعمال التوسعة أو البناء.
- مدة التمويل محددة ب :

1. من سنة إلى خمس سنوات بالنسبة لأشغال التهيئة التي يقل مبلغ تمويلها أو يساوي 2.000.000دج .
2. من سنة إلى خمس عشر سنة بالنسبة لمشاريع التوسعة أو التهيئة، يجب تقييم العقار كل 05 سنوات.
3. من سنة إلى ثلاثين سنة لتمويل البناء .

2. الإستصناع الترقية العقارية :

هو عقد يطلب بموجبه الزبون من البنك تنفيذ مشروع عقاري يتطلب عملية البناء ، حيث يتدخل البنك من خلال عقد الإستصناع موازي و يطلب من شركة منجزة تنفيذ المشروع .

العملاء المعنيون هم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، برأس مال عام أو خاص أو مختلط يمارسون مهنة مرقي عقاري.

- **مزايا تمويل الإستصناع الترقية العقارية :**

- منتج مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية .
- تسعيرة تنافسية .
- تمويل يصل حتى:

1. 70%من التكلفة الإجمالية للمشروع لعمليات التوسع و التهيئة و الإصلاح و التجديد و الترميم و إعادة التأهيل و إعادة الهيكلة و تحسين العقارات (السكنية و المباني التجارية و المهنية).
2. 60% من التكلفة الإجمالية للمشروع لبناء عقارات مخصصة لتلبية إحتياجات المرقي الخاصة.

رابعا: تمويل السلم

السلم عقد يقوم من خلاله البنك (المسلم) بشراء سلعة (المسلم فيه) ، التي تسلم له أجلا من طرف الزبون (المسلم إليه) مقابل الدفع الفوري و النقدي (رأس المال) . هذا المنتج موجه للشركات الذين يمارسون نشاط تجاري أو إنتاج البضائع من أجل الإنتاج أو الاستغلال بما فيها المادة الأولية ، او المنتجات النهائية الموجهة للتمويل .

- **مزايا هذا التمويل :**

- منتوج معتمد يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

- يمكن أن يصل التمويل إلى غاية 100% من الاحتياجات.
- يمكن لمدة التمويل أن تصل إلى غاية ثمانية عشر شهرا دون أن يكون أقل من ثلاثة أشهر.

المطلب الثاني : تمويل بالمرابحة على مستوى شباك الإسلامي للبنك الوطني وكالة البويرة

تمويلات المرابحة على مستوى شباك الإسلامي للبنك الوطني وكالة البويرة تشير إلى خدمات التمويل التي تقدمها شباك الإسلامي البويرة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

تختلف هذه التمويلات عن التمويلات التقليدية من حيث هيكلها وآليتها وشروطها، حيث يتم تنفيذها وفقاً لأحكام معينة تتفق مع الشريعة الإسلامية.

الذي يعتبر أحد أهم أشكال التمويل الإسلامي، يتضمن هذا النظام تمويل المشاريع أو الاحتياجات الشخصية بشرط توزيع الأرباح بشكل عادل بين البنك والعميل.

تهدف تمويلات المرابحة في شباك الإسلامي للبنك الوطني وكالة البويرة إلى تلبية احتياجات العملاء بطرق متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعزيز مفهوم العدالة و الشراكة في العلاقة المالية بين البنك والعميل.

جدول رقم (06): تمويلات المرابحة على مستوى شباك الإسلامي للبنك الوطني وكالة البويرة

السنة	عدد التمويلات	المبالغ	النسبة المئوية
2020	0	0 دج	%0،00
2021	1	276474,2	%0،46
2022	27	7585010,30	%12،62
2023	186	52241608,2	%86،92
مجموع	214	60103092،73	%100

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

شكل رقم 04: تمويلات المرابحة على مستوى شباك الإسلامي للبنك الوطني وكالة البويرة

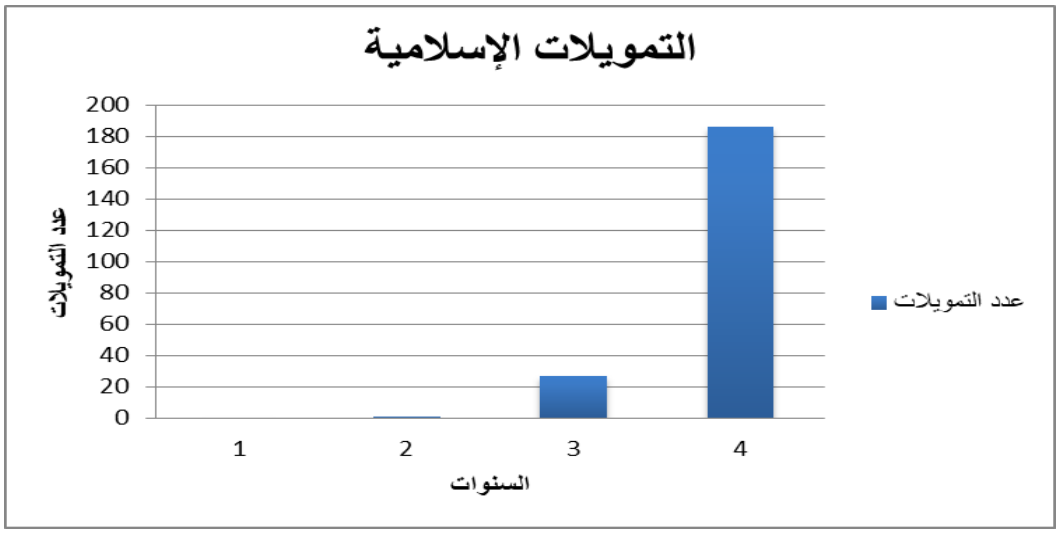

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

يوضح المخطط أعلاه أنفي العام 2020، لم يتم تمويل أي مشروع، وذلك نتيجة لعدم فتح الشباك في نهاية تلك السنة، وهو ما أدى إلى عدم وجود أي تمويلات في تلك الفترة.

بدأ الشباك في التزايد بشكل ضئيل في عام 2021، حيث تم تمويل واحد بقيمة 276474.2 دج، ممثلة نسبة 0.46% من الإجمالي.

شهد عام 2022 نمواً ملحوظاً، حيث ارتفع عدد التمويلات إلى 27 تمويلًا بقيمة إجمالية تبلغ 7585010.30 دج، ممثلة نسبة 12.62% من الإجمالي.

وصل النمو إلى ذروته في عام 2023، حيث بلغ عدد التمويلات 186 تمويلًا بقيمة إجمالية بلغت 52241608.2 دج، ممثلة نسبة 86.92% من الإجمالي.

1. تحليل الأسباب والعوامل:

يرجع هذا النمو الكبير في التمويلات إلى الترويج الجيد لمنتجات الصيرفة الإسلامية وسهولة شروطها بالنسبة للعميل، وخاصة تمويل التجهيزات الذي شهد ارتفاعًا كبيرًا.

تُظهر البيانات أيضًا أن عدد تمويلات المرابحة العقارية كان منخفضًا، ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع هامش الجدية مقارنة بقرض الإيجار الكلاسيكي الذي يتمتع بفائدة أقل بكثير (1%).

2. التوجهات المستقبلية:

يشير هذا النمو القوي إلى إمكانية استمرار توسع الأنشطة التمويلية للمؤسسة في المستقبل، مما يتطلب اتخاذ تدابير لتعزيز البنية التحتية الإدارية وإدارة المخاطر بشكل فعال.

يُشير النمو السريع أيضًا إلى ضرورة تحسين استراتيجيات التقييم والمتابعة لضمان استدامة هذا النمو وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة.

3. **نتيجة:**

- يُمكن أن يكون النمو الكبير في التمويل ناتجًا عن توسع المؤسسة في نطاق المشاريع التي تقدمها، سواء عبر زيادة عدد المشاريع أو اتساع نطاق أنشطتها.
- قد يكون النمو مرتبطًا بزيادة في قيمة المشاريع التي يتم تمويلها، سواء بسبب زيادة حجم المشاريع ذات الصلة أو زيادة في الطلب على التمويل بسبب توسع المشروعات.
- من الممكن أيضًا أن يكون النمو نتيجة لجمع بين توسع المشاريع وزيادة قيمتها، حيث يعمل الجهد المشترك لتوسيع نطاق المشاريع وزيادة قيمتها على تعزيز النمو بشكل كبير.
- مع هذا النمو الكبير في التمويل، يمكن أن تنشأ بعض التحديات التي تتعلق بإدارة المخاطر والحاجة لتعزيز البنية التحتية الإدارية. على سبيل المثال، قد تتطلب زيادة النشاط التمويلي إجراءات إضافية للتحكم في المخاطر المالية والتنظيمية. كما يمكن أن يتطلب النمو السريع تحسينًا في البنية التحتية الإدارية لضمان متابعة فعالة للعمليات وتلبية الاحتياجات المتزايدة للعملاء.
- بالإضافة إلى ذلك، قد تحتاج المؤسسة إلى تحسين استراتيجيات التقييم والمتابعة لضمان استدامة النمو على المدى الطويل. يمكن أن تساعد استراتيجيات التقييم القوية في تحديد الفرص والتحديات المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بشكل أكثر فاعلية. وبالمثل، يمكن للمتابعة الدورية والتقارير المستمرة أن تسهم في تحديد النقاط القوية والضعف وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

المطلب الثالث : دراسة ملف حول تمويل التجهيزات على مستوى الشباك الاسلامي بوكالة البويرة

في هذا الإطار قمنا بمحادثة مع طالب التمويل لأخذ معلومات المتعلقة بالتمويل .

هذا التمويل يهدف الى تجهيز البيت بكل متطلبات الكهرو منزلية .

تقدم السيد ت/ع الذي بلغ عمره 49 سنة الساكن في بلدية عين بسام، تقدم إلى الوكالة شباك الصيرفة الإسلامية لبنك الوطني الجزائري ليتحصل على تمويل المرابحة للمعدات أو التجهيزات ، حيث طلب تمويل مقدر بمبلغ 600,000.00 دج من أجل طلب التمويل قام بتقديم هذا الملف.

أولا :الوثائق الإدارية

الوثائق الإدارية لتمويل التجهيزات هي المستندات التي تحدد وتوثق العمليات المالية المتعلقة بتمويل وشراء التجهيزات اللازمة لمؤسسة أو منظمة معينة. تشمل هذه الوثائق عادةً:

- طلب للتجهيز (نموذج البنك الوطني الجزائري) موقع من طرف العميل.
- طلب توطين الراتب مقبول حسب الأصول من قبل صاحب العمل (بإستثناء عملاء).للعملاء الراغبين في الإستفادة من معدل الهامش المخصص للعملاء المقيمين).
- نسخة من وثيقة الهوية سارية المفعول (بطاقة الهوية الوطنية).
- شهادة عائلية.
- بطاقة اقامة.
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل.
- ثلاث كشوف رواتب.
- كشف الحساب لثلاثة اشهر الأخيرين.
- أخر ثلاث إنذارات ضريبية أو أي اثبات اخر للدخل لغير الموظفين.
- نسخة من البطاقة الضريبية لأصحاب المشاريع الفردية التاجر ، الحرفيين ، المهنيين.
- تصريح بإستشارة شركة المخاطر و أسرة C R E M موقعة حسب الأصول من قبل العميل.
- فاتورة مبدئية للعقار الجديد النشأ باسم البنك المصحوب.
- شاك مشطوب.
- شهادة توفر التجهيزات في الجزائر .

ثانيا: خطوات تقديم تمويل المرابحة للتجهيزات:

بعدما يقوم العميل بإحضار الملف كامل يقوم المكلف بدراسات بالعمليات التالية :

- يتأكد من وجود التجهيزات المطلوبة في الجزائر و ذلك بتقديم فاتورة تبين سلعة و نوعيتها و سعرها.
- يتأكد البنك من كافة المعلومات طالب التمويل.
- بعدها توضع لجنة للتفويض للإستشارة شركة المخاطر المركزية و الإدارة
- بعد إكمال الفحص على مستوى وكالة يقوم بإرسال الملف الى الجهة الفحص إذا كان هناك خطر في تقديم تمويل لا يمنح التمويل للعميل .
- في حالة قبول الملف على مستوى الوكالة نقوم بإرسال الملف الى المديرية الرئيسة للهيئة التشريعية المتواجدة في الجزائر العاصمة .
- في حالة قبول الملف على مستوى المديرية، تستدعي الوكالة العميل و تبلغه بالقبول و المبلغ الممنوح و الشروط.
- حيث يتم التوقيع على الأمر بالشراء أي الوعد الشراء.
- حيث يطلب من العميل أو يتم توكيله بشراء الأجهزة المنزلية من صاحبها.
- بعد توضع اتفاقية التمويل مرابحة للتجهيزات للأفراد رقم 224/218.
- بعد إكمال عملية تدقيق يتم فتح حساب للعميل على مستوى الوكالة و منحه المبلغ المطلوب للتمويل.
- عملية الأخيرة و هي نزع الأقساط من الحساب.

جدول رقم 07: هيكل تمويل المشروع

البيانات	النسبة	المبالغ
التمويل الذاتي	%0	%0
التمويل الاسلامي	%100	600,000.00
المبالغ	600,000.00	600,000.00

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

نرى أن هيكل تمويل المشروع يعتمد بشكل كامل على التمويل الإسلامي دون أي مساهمة من التمويل الذاتي. التمويل الإسلامي هنا يمثل 100% من إجمالي المبلغ المطلوب للمشروع، والذي يبلغ 600,000.00 دينار جزائري.

التمويل الذاتي: %0لا يوجد أي نسبة من المال الخاص أو الإستثمار الشخصي في المشروع ،.هذا قد يعني أن صاحب المشروع لا يملك رأس المال الكافي للإستثمار، أو يفضل عدم المخاطرة برأس ماله الخاص.

التمويل الإسلامي: %100تم تمويل المشروع بالكامل من خلال منتجات التمويل الإسلامية التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

إستخدام التمويل الإسلامي يمكن أن يكون مفيداً في جذب المستثمرين الذين يبحثون عن خيارات إستثمارية تتوافق مع معتقداتهم الديني.

جدول رقم 08: الفاتورة المبدئية

البيانات	الاسعار
الثلاجة ذات البابين بسعة 28 لتر	260000دج
مكيف	99000 دج
فرن غاز	55000دج
لوحة التسخين	42000دج
ميكروويف	49000دج
تلفاز 50بوصة	72000دج
سخان مائي	23000دج
مجموع	600,000.00 دج

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البتك

جدول رقم 09: ميزانية إفتتاحية للبنك

بناءً على الدخل المقدر بمبلغ 70,000.00 دج، يمكننا إعداد ميزانية افتتاحية لفهم كيفية توزيع هذا الدخل والتخطيط للنفقات والالتزامات المالية المختلفة. إليك مقترح لميزانية افتتاحية:

البيانات	المبلغ
مبلغ الطلب على السداد	21,000.00دج
الرسوم الادارية	3,570.00 دج
إجمالي المبلغ الذي سيتم تعويضه بما في ذلك الضريبة	706,374.35 دج
هامش	89390,21 دج
قيمة الضريبة	16984.14 دج
الدفع الشهري	19,621.51 دج
نتيجة التمويل	قبل ملف التمويل من طرف الشباك

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

مبلغ التمويل المطلوب: 600,000.00 دج

من خلال تحليل الجدول أعلاه يمكننا التطرق الى :

- **التكلفة الإجمالية للتمويل:** التمويل الأساسي هو 600,000.00 دج. بعد إضافة الرسوم الإدارية والضرائب، إجمالي التكلفة المعاد تسديدها هو 706,374.35 دج. هذا يعني أن التكلفة الإضافية بما فيها الرسوم والضرائب تبلغ 106,374.35 دج.
- **الرسوم الإدارية:** تمثل حوالي 0.6% من مبلغ التمويل الأصلي.
- **الهامش/قيمة الضريبة:** تبلغ 16,984.14 دج، وهو ما يعتبر جزء من التكلفة الإضافية على التمويل.
- **الدفع الشهري:** مع الدفع الشهري البالغ 19,621.51 دج، وإذا قمنا بتقسيم إجمالي المبلغ المطلوب تسديده (706,374.35 دج) على الدفع الشهري، نجد أن مدة التمويل تقريبًا 36 شهر 3 سنوات.
- **نسبة الدين إلى الدخل:** الدفع الشهري يمثل حوالي 28% من دخل العميل الشهري (19,621.51 دج / 70,000.00 دج). هذه نسبة مقبولة في معظم المعايير المصرفية، حيث تتراوح النسب المقبولة عادة بين 30% و40.%.
- حيث قيمة ضريبة القيمة المضافة 19%

خلاصة الفصل :

يعتبر البنك الوطني الجزائري بنكا قويا يتمتع بحصة سوقية كبيرة ، ومع ذلك هناك نقاط ضعف يجب معالجتها. برغم من نقاط ضعف لديه نقاط قوة متعددة من أهمها تمويل الإقتصاد الوطني الجزائري و زيادة الطلب على الخدمات المالية ، و أيضا يتمتع ب أرباح قوية و نمو مستمر في الاصول .

لديه أيضا تحديات تواجهه المنافسة المتزايدة من البنوك المحلية و الأجنبية و تغيرات في اللوائح المالية ، تقلبات في أسعار الفائدة .

و من أجل التوسع في نشاطاته قام البنك الوطني الجزائري بفتح شباك إسلامي سنة 2020 مخصصة بتقديم خدمات مالية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية لإرضاء كافة العملاء.

و المتعاملين في الخدمات المصرفية الإسلامية حيث أنها تساهم في تنمية الصناعة المالية الإسلامية ، كما أن الشباك الإسلامي للوكالة البويرة يحتوي على العديد من المنتجات منها فتح حسابات جارية و حساب الشيكات و حسابات التوفير و يحظى كذلك بالعديد من التمويلات منها تمويلات المرابحة والإجارة .و للمرابحة أنواع منها مرابحة للعقارات و السيارات و التجهيزات .

حيث قد قمنا بالإحصائيات التي بينت أن حسابات التجار قد قدرت 13 حساب حيث قدر مبلغ الإيداع 507574,40 دج ، و قد قدر عدد حسابات الشيكات حساب 233، و قد بلغت قيمة الإيداع 1157228,04 دج أما حساب التوفير قدر ب 246 حسابا و قد بلغت قيمة الإيداع 108777661,74 دج.

و كذلك هناك إقبال كبير على التمويلات الإسلامية ، حيث نلاحظ أن التمويلات الأكثر طلبا هم التمويلات الإستهلاكية و لا يستعملون التمويلات الإنتاجي لأنها غير موجودة على المستوى الوكالة و من التمويلات الأكثر طلبا هو تمويل المرابحة للتجهيزات 60103092,73 دج و يحتوي على 204 ملف تمويل الى غاية 2023/12/31

من خلال تحصلنا على المعلومات من طرف وكالة البنك الوطني الجزائري البويرة لاحظنا أن فتح شبابيك إسلامية في بنوك التقليدية ساهم بشكل كبير في جذب فئة من العملاء و أن شباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري قد قدم عدة منتجات مالية، و أنه يحظى بعدد كبير من العملاء الذين يرغبون بإيداع أموالهم و إستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية و أن أدائها في تطور مستمر .

خاتمة

في ختام النقاش حول أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية، يتبين أن هذه الخدمات تشكل خطوة مهمة نحو تلبية احتياجات العملاء المسلمين الذين يسعون للامتثال للشريعة الإسلامية في معاملاتهم المالية. وعلى الرغم من وجود تحديات تقنية وتشريعية، تعمل البنوك التقليدية بجدية على تقديم خدمات مالية متوافقة مع المبادئ الشرعية، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي.

يعد دمج الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية تطورًا إيجابيًا يعكس التزام القطاع المالي بتقديم خدمات شاملة ومتنوعة تلبي تطلعات الجمهور المسلم. ومع استمرار الجهود للتحسين والتطوير، يمكن لشبابيك الصيرفة الإسلامية أن تسهم في تعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات.

في النهاية، يتعين على البنوك التقليدية والجهات الرقابية والمجتمع المالي بأسره العمل بتعاون وثيق لتطوير البنية التحتية والتشريعات اللازمة لدعم نمو الصيرفة الإسلامية وتعزيز دورها كأداة مالية مهمة تسهم في التنمية الاقتصادية وتعزيز المسؤولية المجتمعية.

أولا: اختبار فرضيات الدراسة

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1. **اختبار الفرضية الأولى:** صحيحة ، بحيث أن أساليب التمويل في البنوك الإسلامية تتضمن مبادئ مثل المشاركة في الأرباح والخسائر، وتجنب الفوائد الربوية. تشمل هذه الأساليب المرابحة، والمشاركة في الأرباح والخسائر، والتأجير والإجارة، والبيع بالتأجيل. يتفاعل الشبابيك مع هذه الأساليب من خلال توفير الخدمات المالية والاستثمارية وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2. **اختبار الفرضية الثانية:** صحيحة ، بحيث أن الجهات الرقابية التي تراقب شبابيك الصيرفة الإسلامية تختلف من بلد إلى آخر. في العديد من البلدان الإسلامية وحتى في البلدان ذات الأقليات المسلمة، تكون الهيئات المالية والبنوك المركزية هي الجهات المسؤولة عن رقابة ومراقبة شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية.

3. **اختبار الفرضية الثالثة:** صحيحة، بحيث أن تحديات التي تواجه الشبابيك الصيرفية الإسلامية تشمل التوافق مع المبادئ الشرعية وضمان عدم تورطها في أنشطة محرمة وفقًا للشريعة الإسلامية. كما تشمل التحديات التنافس مع البنوك التقليدية التي تعتمد على نماذج تمويلية مختلفة، وكذلك تواجه التحديات التنظيمية والقانونية في بعض الأحيان، حيث يتطلب الامتثال لمعايير وتشريعات مختلفة.

4. **إختبار الفرضية الرابعة:** صحيحة، المنتجات المقدمة على مستوى شباك وكالة البويرة 460 هي التمويلات بصيغة المرابحة، الإيجارة، الإستصناع، السلم، والأوعية الإدخارية الإسلامية، والحسابات

الجارية الإسلامية. التمويلات بصيغة المرابحة تُعتبر كأحسن تمويل على مستوى شباك الوكالة البويرة460.

ثانيا: نتائج الدراسة:

بناءً على البحث، يمكن تلخيص نتائج الدراسة حول أداء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية كما يلي:

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- تختلف البنوك الإسلامية اختلافاً جذرياً عن البنوك التجارية، خاصة في صيغ التمويل، وذلك بسبب الاختلاف في طبيعة هذا التمويل والمبادئ والأسس التي تحكمه. تساهم الشبابيك الإسلامية في التحول التدريجي نحو الصيرفة الإسلامية، من خلال تبني البنوك التقليدية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات والمنتجات التقليدية، مما يساهم في إستقطاب شريحة أوسع من العملاء وتعبئة المزيد من المدخرات.
- تشير النتائج إلى أن هناك حاجة مستمرة لتحسين البنية التحتية وتطوير التشريعات لدعم نمو الصيرفة الإسلامية وتعزيز دورها في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز التنمية الاقتصادية المستدامة.
- أساس نجاح شبابيك الإسلامية يتطلب تقنين النظم القانونية، حيث قام بنك الجزائر بسن نظامين هما: النظام رقم 18-02 والنظام رقم 20-02.
- من أبرز المنتجات المقدمة على مستوى شباك وكالة البويرة 460 هي التمويلات بصيغة المرابحة، والأوعية الإدخارية الإسلامية، والحسابات الجارية الإسلامية. التمويلات بصيغة المرابحة تُعتبر كأحسن تمويل على مستوى شباك الوكالة البويرة460
- الشباك الإسلامي في بنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة البويرة 460 لاقى إهتماماً كبيراً من المتعاملين، نظراً لإلتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية.
- نرى أن التمويل الإسلامي داخل الشباك الإسلامي لبنك الوطني الجزائري مفيدًا في جذب المستثمرين الذين يفضلون الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- هناك فرصة كبيرة لنمو مستمر في سوق الخدمات المالية الإسلامية، ويمكن لشباك الإسلامي وكالة البويرة الاستفادة من هذه الفرصة لتطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات هذا السوق المتنامي.

باختصار، تؤكد نتائج الدراسة على أن شبابيك الصيرفة الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات

ثالثا: اقتراحات الدراسة:

إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الإقتراحات والتوصيات كما يلي:

- الإستفادة من التجارب الناجحة: يتم استغلال تجارب البنوك التي نجحت في تحولها إلى الصيرفة الإسلامية من أجل تقديم الدعم والاستشارات للبنوك الأخرى المهتمة بالانتقال، وذلك لتخطي العقبات وتجاوز التحديات بفاعلية.
- .يتم إنشاء عدد كبير من الشبابيك الإسلامية داخل البنك التجاري، مع إنشاء هيئة شرعية مستقلة مسؤولة عن مراقبة ومتابعة عملياتها
- .ضمان الشرعية المالية: ذلك يتم عن طريق التأكد من خلو المعاملات من الربا والشبهات الربوية لضمان شرعية الأموال وتعزيز الثقة لدى العملاء.
- تطوير الأنظمة القانونية: يتم العمل على تطوير الأنظمة القانونية المحيطة بعمل النوافذ الإسلامية لضمان الامتثال الشرعي والقانوني وتعزيز الاستقرار المالي.
- تعزيز الكفاءات البشرية: يتم تشجيع إنشاء مراكز ومعاهد تكوين لتطوير كفاءات متخصصة في الصيرفة الإسلامية لتحقيق أعلى مستويات الخبرة والكفاءة.
- توسيع الخدمات: يتم إضافة منتجات جديدة إلى جانب المرابحة داخل النوافذ الإسلامية، مثل المشاركة، لتلبية احتياجات العملاء وتعزيز تنوع الخدمات المقدمة.
- اضافة بعض المنتجات التمويل الى جانب صيغ تمويل المرابحة و الإجارة شباك الاسلامي لبنك الوطني الجزائري البويرة 460.

رابعا: آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ التحديات التي تواجه إنشاء شبابيك الإسلامية في الجزائر .
- ❖ إستراتيجيات تسويق منتجات الشبابيك الإسلامية في الجزائر : تأثير التشريعات القانونية على النظام المصرفي الإسلامي الجزائري .
- ❖ تأثير التشريعات القانونية على النظام المصرفي الإسلامي الجزائري.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1-الكتب

1. إبراهيم فاضل الدبو. "**الاقتصاد الإسلامي: الدراسة والتطبيق**" الطبعة الأولى دار المناهج للنشر والتوزيع، ، عمان، 2008.
2. أحمد عزوز، عثمان علام. "**الصيرفة الإسلامية في الجزائر: دراسة لمواصفات النموذج المصرفي الإسلامي**"، الطبعة الأولى، ألفا للوثائق للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر ، 2023.
3. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل. "**إدارة المصارف الإسلامية**". الطبعة الأولى ،دار وائل للنشر والتوزيع، ، 2009.
4. حسين الشحاتة. "**المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق**". مكتبة التقوى، مصر، 2006.
5. حسين بالعجوز. "**مخاطر صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية والبنوك الكلاسيكية: دراسة مقارنة**". كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2009.
6. حسين محمد، سمحان مبارك. "**محاسبة المصارف الإسلامية**". دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2012.
7. حيدر يونس الموساوي. "**المصارف الإسلامية: أداؤها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية**". الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن، عمان، 2011.
8. خالدي خديجة. "**نماذج وعمليات البنك الإسلامي**". ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2016.
9. شاكر القزويني. "**محاضرات في الإقتصاد البنوك**". ، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
10. صادق الشمري. "**التمويلات المصرفية الإسلامية**". دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2023.
11. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. "**الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**". الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، السعودية، 2004.
12. عبد العزيز قاسم محارب. "**المصارف الإسلامية:** التجربة وتحديات العولمة". دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011.
13. غازي عبد الرقيبات. "**المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**". الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.

14. فادي محمد الرفاعي. "**المصارف الإسلامية**". الطبعة الأولى ،دار مشروعات الحلبي الحقوقية،، بيروت، لبنان، ، 2004.
15. فليح حسن خلف. "**البنوك الإسلامية**". الطبعة الأولى ، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2006.
16. قتيبة عبد الرحمن العاني. "**التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية: دراسة مقارنة**". الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
17. محمد صلاح الكردي. "**صيغ التمويل المعاصرة ودورها في تنمية التجارة الدولية**". دار التعليم الجامعي، 2022.
18. محمد محمود العجلوني. "**البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية**". الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2017.
19. محمد محمود المكاوي. "**التمويل في البنوك الإسلامية: عقد السلم**". الطبعة الأولى ،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2015.
20. محمود حسين الوادي ،حسين محمد سمحان. "**المصارف الإسلامية: الأسس والنظرية والتطبيقات العلمية**". الطبعة الثانية، دار المشيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2008.
21. مصطفى كمال السيد طايل. "**البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**". الطبعة الأولى ،دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2012.
22. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. "**المصارف الإسلامية: الواقع والتحديات**". **بحوث وأوراق العمل، ملتقى العربي الأول المنعقد في الشارقة**، دولة الإمارات العربية المتحدة، نوفمبر 2008.
23. نوري عبد الرسول الخاقاني. "**المصرفية الإسلامية: الأسس النظرية وإشكاليات التطبيق**". الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2010.
24. وائل محمد عربيات. "**المصارف الإسلامية والمؤسسات الاقتصادية: أساليب الاستثمار والإستصناع والمشاركة المتناقصة: النظرية والتطبيق**".، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ، 2009.

2-أطروحات الدكتوراه:

1. كمال منصوري ، لعلى حناشي ، **إدارة المخاطر صيغ التمويل في البنوك الاسلامية دراسة حالة البنوك الاسلامية القطرية و الاردنية خلال الفترة من 2005م الى 2013 م** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2018.

3- رسائل الماجستير:

1. أحمد محمد محمود ناصر ، **عقد الإجارة ، فقها و تطبيقا**، رسالة ماجستير الإقتصاد و المصارف الإسلامية باحث في التمويل الاسلامي 2009.
2. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى. "**تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية: دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**". رسالة ماجستر ، جامعة مصر الدولية، السنة 2006.
3. محمد نور الدين أردنية. "**القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي**". قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الفقه والتشريع بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين، 2010.

4- المقالات في المجلات العلمية:

1. إبراهيم سعيد ، **شباك الصيرفة الإسلامية في بنك خليج الجزائر دراسة تقييمية مختصرة** ، مجلة الدراسات الإقتصادية معاصرة ، المجلد 07 ، العدد 02 ، 2022 ،

2. أحمد حسن، **القرض الحسن حقيقته وأحكامه**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد23 ،العدد الأول، 2007.

3. اسية هتشان ،حرز الله كريم ، **الأحكام العامة للبنوك الاسلامية** ، مجلة دائرة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية ، العدد السادس ، جانفي 2019

4. أميرة مرابطي ، وردة سعايدية. "**تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر**". مجلة البصائر للدراسات القانونية والإقتصادية، مجلد 02، العدد 04، 2022.

5. بالعابد فايزة لمطوش لطيفة. "**دراسة إستشرافية لفتح شبابيك الإسلامية بالبنوك التجارية: دراسة حالة الجزائر**". مجلة اقتصاد المال والأعمال، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، المجلد 08، العدد 01، مارس 2023.

6. بلقاسمي سليم. "**عمليات الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 02 – 20**".مجلة النور للدراسات الاقتصادية، جامعة الجزائر 1 بن خدة بن يوسف، مجلد 6، العدد 10، 2020.

7. بن حمزة خالد. "**الودائع الإستثمارية في المصارف الإسلامية الجزائرية**". مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد 41، العدد 5، السداسي الثاني 2022.

8. بن زراع حياة. "**تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**". جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، المجلد 114، نوفمبر 2021.

9. بن زكورة العونية. "**البنوك الإسلامية: إستراتيجية لتحقيق التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**". مجلة الأبحاث، مجلد 5، العدد 1، جامعة مصطفى اسطنبول معسكر، 2020.

10. بن كابوا، محمد الأمين. "**تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: حالة الجزائر**". مجلة الإقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، 2022..

11. جمعية بنت حامد يحي الحريري الزهراني ، **عقد السلم و تطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية** ، مجلة العلوم الشريعة و القانون، العدد 30 ،جزء الأول ، جامعة طيبة ، بيروت ، 2015 .

12. حسين شحاتة. "**الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**". مجلة الإقتصاد الإسلامي، العدد 240، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة، ربيع الأول 1422 هـ الموافق لـ جوان 2001.

13. حمزة فيشوش. "**مصادر وإستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**". مجلة البحوث العلمية في العلوم المالية، جامعة محمد بوضياف مسيلة، المجلد 05، العدد 01، 2010.

14. حيدر علي كاظم الفتلاوي وحلمي هاشم عبد القادر. "**إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية: الفرص والتحديات**". مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 02، العدد 12، 2022..

15. صلاح بن أحمد الوشي ، **الإستصناع و تطبيقاته المعاصرة في الفقه** ، مجلة الجمعية الفقهية ، السعودية ، 2016.

16. عدنان علي املا، **القرض الحسن وتطبيقاته المعاصرة لدى المصارف و المؤسسات المالية الاسلامية** ،مجلة القانون الكويتية ، العدد 01،2017.

17. عزيزة علا ندى ، **معايير الجودة في عقد الإستصناع دراسة فقهية** ، مجلة كلية الشريعة و القانون ، العدد 34 ، الجزء الرابع ، الإسكندرية ، 2019 .

18. قنوش مولود، فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين العوامل نجاح و القيود، مجلة القرطاس للعلوم الإقتصادية ة التجارية، المجلد01،العدد02، جامعة البويرة، الجزائر ،ديسمبر 2021.

19. لينة كرماش ،حسيبة سميرة. "**واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**". مجلة المنهل الإقتصادي، المجلد 06، العدد 02،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي الجزائر جانفي 2024.

20. منير خطوي مبارك لسلوس ،" **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و المتطلبات النجاح** "، مجلة الوحدات للبحوث و الدراسات ، المجلد 13 ، العدد 02، 2020.

21. مولود محصول. "**الصيرفة التشاركية وتحديات البيئة الإجتماعية**". مجلة المنتقى للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 2، جامعة باتنة، 2020.

22. هداوي **حنان** "**التنظيم القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر**". مجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، العدد الأول، المجلد السادس، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02، سطيف الجزائر 2022.

23. ورقاء يونس يحي الطائي ، **المساقاة المزارعة و أحكمها في ضوء احاديث كتاب صحيح البخاري** ، مجلة بحوث شرق الأوسط ، العدد 49، 2019.

24. يمينة ختروسي. "**النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية**". مجلة القضايا الفقهية والإقتصادية المعاصرة، المجلد 02، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

5- المداخلات في الملتقيات العلمية:

1. سعيد بن سعد المرطان ، **تقويم المؤسسات التطبيقية للإقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية** ، المؤتمر العالمي للإقتصاد الإسلامي ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية ، 2003.
2. سليمان عبد الوهاب إبراهيم ، **عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامي دراسة فقهية مقارنة**،ط2، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، جدة ،2000.
3. صلاح الدين طايلي ، **واقع البنوك الإسلامية في الجزائر** ، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الوطني الأول حول المساهمة المصارفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، 2 ماي 2018.
4. صلاح الصاوي ، **نهائي عقد المرابحة و تطبيقات المعاصرة مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا** ، دور الإستثمار في الإسلام ، أمريكا ، ربيع الثاني 1426 ماي 2005.
5. لطف محمد السرحي ، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية : ضوابط التأسيس و عوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع و أفاق المستقبل ، مارس 2010.

6- المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1. محمد الطاهر الهاشمي ، **الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي** ، محاضرات في الصيرفة الإسلامية ، كلية العلوم الاقتصادية ، ليبيا ، 2016.

7- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. النظام 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتعلق بقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية الجريدة الرسمية رقم 73 الصادرة 2018/12/09.
2. النظام 20-02 المؤرخ في 1(/2020/03 المتعلق بالصيرفة الإسلامية و قواعد الممارسة من طرف البنوك و المؤسسات المالية الجريدة الرسمية رقم 16 ، الصادرة 24 مارس 2020.

9- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1. موقع بنك الوطني الجزائري شوهد يوم 01 ماي 2024 ،18:38https://www.bna.dz

الملاحق

BNA

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe III à la circulaire n° 2308 du 04/03/2021.

Agence :.....

Offre Mourabaha Immobilier

✓ **Résultat de la simulation**

- Nom et prénoms :
- Date de naissance :
- Revenu net mensuel :
- Prix d'achat du logement :
- Dépôt de garantie « Hamich Al Jiddiya » :
- Prix de vente du logement :
- Délai de paiement maximum :
- Délai de paiement demandé :
- Commission de gestion en TTC :
- La marge appliquée :
- Mensualité :
- Prix de revient :

✓ **Les documents à fournir en cas d'acceptation de la présente offre :**

- La présente offre revêtue de votre signature ;
- Une demande d'achat Mourabaha immobilier selon le modèle BNA ;
- Une copie de la pièce d'identité en cours de validité ;
- Fiche familiale ;
- Acte de naissance ;
- Certificat de résidence ;
- Copie de la carte fiscale pour les entrepreneurs individuels ;
- Attestation de travail récente et les trois dernières fiches de paie ou le relevé des émoluments pour les salariés ;
- Les trois derniers avertissements fiscaux ou tout autre justificatif de revenu pour les non-salariés ;
- Les bilans et comptes de résultats des trois derniers exercices pour les non-salariés (commerçants) postulant à un financement supérieur à vingt millions de DA ;
- Un extrait de rôle de date récente pour les non-salariés ;
- Une autorisation de consultation de la Centrale des Risques Entreprises et Ménages « C.R.E.M » signée.

1/2

✓ **Les conditions à la mise en place de la Mourabaha immobilier :**

- Ouverture d'un compte chèque islamique et son provisionnement du montant de la commission de gestion.
- Versement d'un dépôt de garantie (Hamich Al Jiddiya) ;
- Signature de l'engagement d'achat du logement auprès de la banque qui doit comporter l'indication des spécificités du logement à acquérir et les obligations de chacune des parties contractantes ;
- Signature de la convention Mourabaha Immobilier
- Signature de l'acte de vente du logement ;

- Recueil des garanties ci-après :

  - La souscription, avec subrogation au profit de la banque, d'une police d'assurance décès-IAD Takaful ;
  - La souscription, avec subrogation au profit de la banque d'une police d'assurance catastrophes naturelles « CAT-NAT » ;
  - Le recueil de l'hypothèque de premier rang au profit de la banque dès le transfert de propriété.

✓ **Validité de l'offre :**

- La durée de validité de cette offre est de 15 jours à compter de la date de sa délivrance.

Faite à .....le.....

Le Demandeur **Le Directeur d'Agence**

الملحق رقم (02): دفتر التوفير الإسلامي

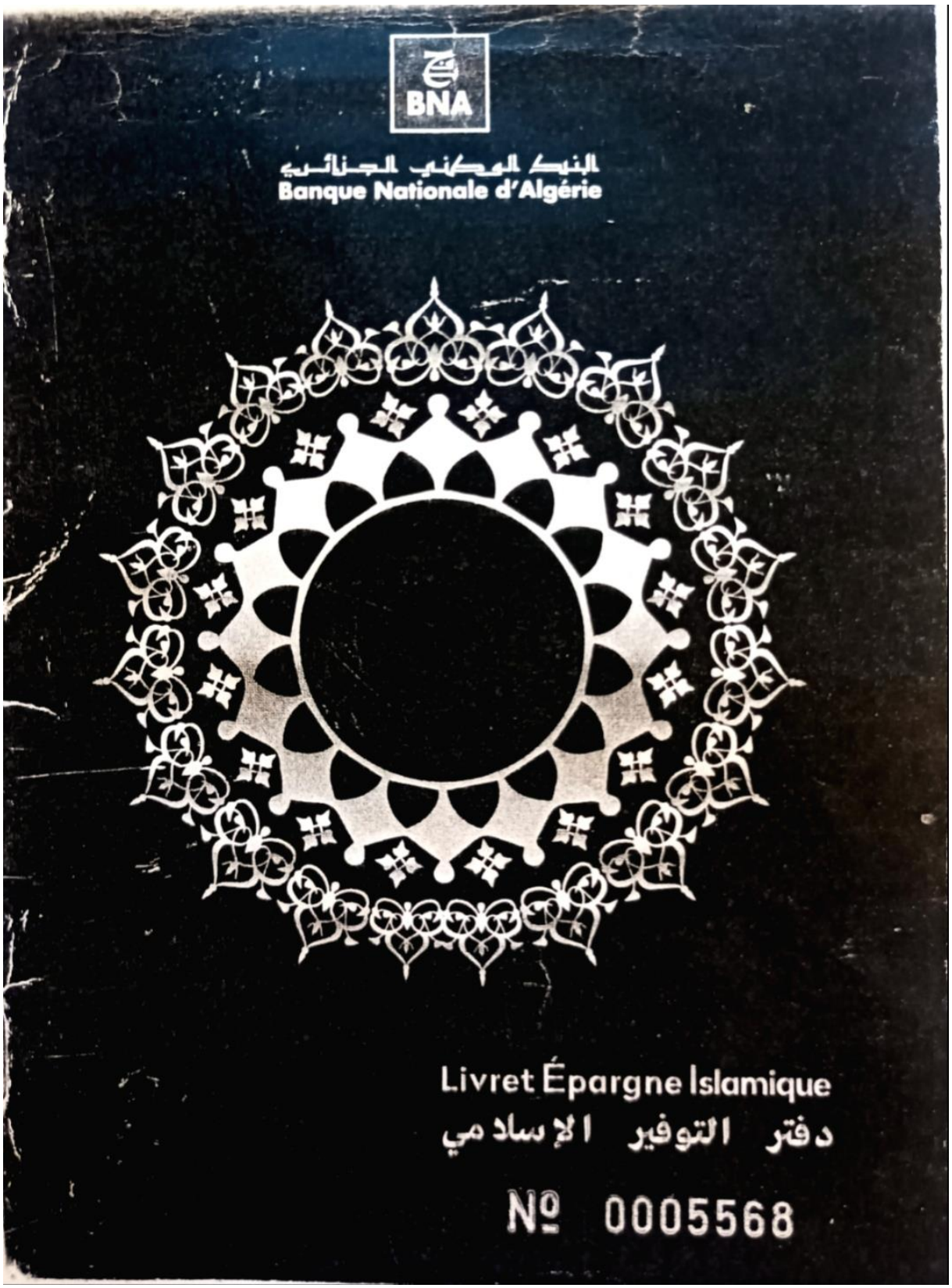

الملحق (03) بطاقة التوفير الإسلامي